



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (3120598 11 00963) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

«خلصت» و«قربت»... مرة أخرى!

[06]



الافتتاحية

سلطة الشعب في المناطق
كيف ومتى؟

ما تزال الموجة الجديدة من الحركة الشعبية في سورية في بداياتها الأولى، وما تزال الاحتمالات مفتوحة أمامها؛ الإيجابي منها والسلبي. وهذا من طبيعة الأمور، فالمتشددون في كل من النظام والمعارضة لا يخدمهم بحال من الأحوال أن تتطور الحركة بشكل سلمي وبشعارات محقة عقلانية تجمع المنهويين الذين يشكلون 90%. ولا يخدمهم أن تتخلص الحركة من عمليات نسخ ولصق الأشكال والشعارات العائدة إلى 2011 لذا يشجعون الحفاظ على تلك الشعارات والأشكال ويسلطون الضوء عليها.

كذلك الأمر، فإنّ الأعداء التاريخيين لسورية وللشعب السوري وعلى رأسهم الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وكذا بريطانيا وفرنسا، هم أيضاً لا يخدمهم تطور سلمي ووطني للحركة الشعبية. ولذا ليس من المستغرب أن تبذل هذه الأطراف جهودها في قسم الناس وضربها ببعضها البعض، في محاولة لتكرار السيناريو السابق نفسه، بل ومع تطورات ربما تكون أشد خطورة.

من الجيد، أنّ الظروف الدولية والإقليمية والمحلية أكثر مناسبة مما كانت عليه في 2011؛ بما في ذلك التراجع الغربي العام، وضمناً الصهيوني، وأيضاً تراجع قدرة المتشددين من الأطراف المختلفة على تجييش الناس وتحريضها، إضافة إلى أنّ درجة الوعي العام لدى المنهويين أعلى مما كانت عليه في 2011.

أحد ملامح ارتفاع درجة الوعي العام ما نراه من رفع لشعار الحل السياسي، والمطالبة بتنفيذ القرار 2254. وأيضاً فإنّ بين الملامح المهمة التي ظهرت في محافظة السويداء خصوصاً، الرفض الشعبي والسياسي الواسع والقاطع لشعارات «الإدارة الذاتية»، والتي ترفعها هناك فئة محدودة ومعزولة ومعروفة... ولذا يحاول أصحاب هذا المشروع الالتفاف على الرفض الشعبي عبر محاولة تمرير الفكرة نفسها بأشكال مقلّعة، عبر حديث عن معبر مع الأردن ولجان عسكرية وما شابه...

إنّ تحقيق سلطة الشعب في المناطق لا يمكن أن يتم بأي حال من الأحوال دون تحقيق سلطة الشعب في المركز أيضاً، في الوقت نفسه وعلى التوازي؛ فكي تتمكن الناس من إدارة شؤونها في المناطق ومراقبة أجهزة الدولة بشكل فاعل، ينبغي أن يتحقق توزيع متناسب وعادل على مستوى البلاد بأسرها للموارد والثروات والصلاحيات؛ والتجربة تقول: إنه ليست هنالك أي منطقة في سورية قادرة على العيش منفردة، بل إنّ الحالات التي حاولت الظهور بمظهر مختلف في بداياتها، تمضي مع الوقت باتجاه استنساخ نموذج مركزة الثروة والسلطة والفساد ضمن مناطقها.

إنّ الصيغة الجديدة المطلوبة للعلاقة بين المركزية واللامركزية في سورية الجديدة، يجب أن تحقق في أن معاً مركزاً قوياً وأطرافاً قوية، وعدا ذلك سيكون المركز هشاً والأطراف أكثر هشاشة، وستتحول الدعاوى الفارغة التي تطلقها بعض الجهات حول ضرورة «إدارة الأمور مؤقتاً ريثما يأتي الحل» إلى أداة في منع الحل وفي فتح طريق التقسيم.

بناء نظام جديد في سورية موحدة شعباً وأرضاً لا يمكن أن يتم بـ«التقسيم»، بل يجب أن يتم بالجملة؛ أي عبر حل سياسي شامل يضم كل سورية، وكل السوريين على أساس القرار 2254. وضمن عملية البناء هذه، وعلى أسس دستورية جديدة، يتم ترسيخ سلطة الشعب في المناطق والمركز، بحيث تكون بيد المركز صلاحيات الدفاع والأمن والخارجية والسياسة النقدية والمالية والتنمية الشاملة، وتكون بيد المناطق صلاحيات الرقابة على أجهزة الدولة لديها ومحاسبتها، وصلاحيات اقتصادية وتنموية، وصلاحيات إدارية تتضمن فيما تتضمن انتخاب المحافظ، وكذا صلاحيات ثقافية.

إنّ محاولات وضع العربية أمام الحصان، أي استباق الحل الشامل بـ«حلول منطقية»، لن يؤدي إلى أية حلول، لا منطقية ولا شاملة، وسيعيق الحل الشامل ويؤخره، وسيخدم أولئك الذين يشكل التقسيم بالنسبة لهم مخرجاً، سواء من أعداء الخارج أو أعداء الداخل. ولذا فإنّ التمسك بالحل السياسي الشامل عبر 2254، وحماية الحركة الشعبية وانتقادها من داخلها بشكل مستمر وواضح، ومساعدتها على تنظيم نفسها بشكل سلمي ووطني، هو الباب الأساس لإخراج سورية من كارتتها والاستعادة وحدتها، وإخراج القوات الأجنبية منها.

شؤون عربية ودولية



بريكس... توسع صفوفها رغم التحديات الجديدة

17

شؤون اقتصادية



جدة حساب لمرحلة «ما بعد الزيادة».. من الوضع السيء إلى «السوبر سيء»

12

شؤون محلية



المياه.. زيادة التعرفة 400% بالحد الأدنى..

10

شؤون عمالية



إما الجوع أو رد الجوع

02

العداء للبرالية يوحد السوريين



منذ أن أعلنت الحكومة عن زيادة الرواتب ورفعت الدعم عن المحروقات والطاقة وما رافقهما من تراجع لقيمة العملة وتدني القوة الشرائية للأجور والرواتب أكثر مع ما شهدته الأسواق من ارتفاع جنوني بالأسعار وازدياد رفعة الفقر والجوع في المجتمع وتراكم الأرباح في أيدي قلة قليلة، هذا عدا عن آثار الأزمة من نزوح وتشرذم وسياسات تدمير الإنتاج الزراعي والصناعي وسياسة تفجير المواطنين المستمرة منذ أعوام، كل هذه كانت أسباباً دافعة لعودة الحركة الشعبية بموجة جديدة من الحراك الشعبي.

عدة مقالات سابقة بأنه لا يمكن القطع مع هذه السياسات إلا من خلال الحل السياسي وتطبيق القرار 2254. وإذا كان الحراك السابق ركبت موجته قوى ظلامية وحرفته عن مساره لأنه كان لا يملك الخبرة والوعي الكافيين وكان هو أيضاً في أزمة البحث عن حلول ونتيجة لما تعرض له من القمع لم تسمح له بالتطور، وعدم وجود حل للأزمة بسبب المتشددون من الطرفين مما أدى إلى تدويلها إلا أن الهدف اليوم محدد، والطريق واضح للخروج من الأزمة من خلال الحل السياسي الشامل.

ومن المؤكد أن تطوير الحركة الشعبية ومساندتها ومساعدتها للوقوف على قدميها هدف لكل الوطنيين لتكون دافعاً شعبياً حقيقياً، ومن الداخل، للذهاب نحو الحل السياسي للأزمة السورية وفق القرار 2254 ومن خلال الاستفادة من التطورات الإقليمية والعربية التي تسعى في هذا الاتجاه.

فالحركة الشعبية هي الضمانة الوحيدة المتبقية لسورية للخروج من أزمتها وأي حرك للحرية أو تحميلها شعارات غير قابلة للتطبيق هو لإغراقها بالدماء وعودة إلى الحرب والاقتتال من جديد كما يطمح المتشددون من الطرفين، وبالتالي تكرار للتجارب السابقة ومزيد من المعاناة وضباب فرصة ذهبية لسورية للخروج من أزمتها.

القطاع العام والتي أدت إلى إفقار الجميع دون تمييز والتي بدورها وحدت الفقراء حول هدف واحد، وهو الخروج للدفاع عن مصالحهم وحياتهم ومعيشتهم، وإن كانت هناك آلاف المحاولات التي تجري والتي ستجري من بعض القوى لتحميل الحركة الشعبية المتجددة شعارات وهمية خارجية من فنادق الخمس نجوم في أوروبا غير قابلة للتحقيق، كالتى رفعت عام 2011 والتي تم فرضها على الحراك الشعبي وقتها من الخارج وكنتيجة للقمع الذي تعرضت له.

لا شيء لدى الحكومة لتقدمه
من ناحية أخرى ما زالت الحكومة ومن ورائها قوى الفساد ورغم الصمت الرسمي حول ما يحصل، ومن خلال بعض الوجوه الإعلامية والسياسية ترمي بمسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية على المؤامرة الخارجية والحصار والعقوبات دون حتى أن تعترف رغم كل ما حصل وبحصل بخطأ سياستها متهمه الموجة الجديدة من الحراك الشعبي كعادتها بأنهم مدفوعون من الخارج مستغلين سوء الأوضاع الداخلية.

من جهتهم، الحراك الشعبي ومن خلال تجاربه مع هذه الحكومة لديه ثقة كاملة بأن الحكومة لن تتراجع عن سياسة إفقار المواطن وأنه كما تحدثنا في

■ اديب خالد

احتجاجات أخرى

هذا عدا عن العديد من حالات الإضرابات التي كانت تجري في معامل ومنشآت القطاع الخاص خلال الفترة الماضية للمطالبة بزيادة الأجور، والاستقلالات التي جرت بالقطاع العام كنوع من الإضراب، وتعبيراً عن الاحتجاج على سياسة الأجور والتي لم يجر تسليط الضوء عليها من الإعلام إلا من خلال جريدة قاسيون التي كانت ترصد حالات الإضراب في عدة مواقع.

المميز بالموجة الجديدة للحركة الشعبية هو رفعها لمطالب اقتصادية واستهداف مباشر لقوى الفساد، وجميع المطالب صبت في اتجاه المطالبة بالتراجع عن سياسة تفجير الناس وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين كما أدانت بيانات خرجت من نقابة المحامين فرع السويداء ونقابة المهندسين في السويداء تستنكر سياسة الإفقار التي تنتهجها الحكومة مطالبة بالتراجع عن هذه السياسات.

من الطبيعي أن تتركز أكثر مطالب الحركة الشعبية على الواقع الاقتصادي لأنها خرجت من رحم الجوع والفقر الذي تسببت بها السياسات الليبرالية من تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة ورفع الدعم وتجميد الأجور وبيع

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



إما الجوع أو رد الجوع

النقطة النوعية التي أقدمت عليها الحكومة فيما يتعلق بالوضع المعيشي بأن رفعت أسعار كل شيء حتى الهواء الذي يتنفسه الفقراء هذه النقطة «وهي بمثابة إعلان الطلاق النهائي الذي لا رجعة فيه مع الفقراء» تتفاعل آثارها الاقتصادية والسياسية، ويتعمق الجرح الذي أحدثته في حياة الناس والذي لا شفاء له طالما أن الحكومة تواصل السير أكثر في تطبيق سياساتها التي لم تبق ولم تذر من كرامة الناس ومن لقمتهم.

الطبقة العاملة السورية التي أصابها المصائب نفسه الذي أصاب العباد وجعلهم يضربون أخماسهم بأسداسهم كما يقال من أجل تأمين لقمتهم وعائلاتهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وفي هذا الحال الذي يعيشون به قد لا يستطيعون، لأن الأسعار السائدة في الأسواق ستجعل حلمهم في تحقيق الحد الأدنى مما يحتاجون فيه صعوبة قصوى، فالخيار المتبقي أمامهم هو البحث فيما تبقى من خضار ما زالت تحمل بعض الصلاحية في استخدامهما كطعام، ومن يريد التأكد فليقم بجولة صغيرة في أسواق الخضرة مساء ويرى بأم العين الواقع الحقيقي الذي يقوم به الفقراء من الناس من أجل تأمين حاجتهم للأكل اليومي من المواد الصالحة للطبخ وسواء.

النقابات في اجتماعها الأخير قالت في نهاية الاجتماع إنها «بحثت القضايا المعيشية وقضايا الرواتب والأجور والتعويضات والقضايا الحقوقية للطبقة العاملة في سورية، وتتابع من قبل الاتحاد ومنظماته في الاتحادات المهنية واتحادات المحافظات والنقابات بالحوار مع الحكومة وكافة المفاصل التنفيذية المختصة».

من المؤكد أن النقابات تحاور الحكومة فيما يتعلق بقضايا العمال وحقوقهم وهذا الحوار لم يقطع والنقابات ممثلة في الهيئات الحكومية المختلفة، ولكن السؤال الذي يطرح، ما هي النتائج المترتبة عن الحوار؟ هل الحكومة تستجيب لما تطرحه النقابات من قضايا عمالية وعلى رأسها الوضع المعيشي والأجور؟ الواقع التي يراها العمال بأعينهم هي أن حالتهم المعيشية في انحدار مستمر وأن أجورهم حتى بعد الزيادة الأخيرة قد خففتها ارتفاعات الأسعار الجنونية فكيف سيقتنع العمال بالمساعي الحميدة للنقابات مع الحكومة بأن الأخيرة ستحسن أوضاعهم المعيشية وتجعلهم يعيشون بسبات ونبات وقانونين بما ستمن عليهم الحكومة من هبات وأعطيات.

إن الطبقة العاملة السورية قد خبرت الحكومة أو الحكومات وسياساتها تجاههم ولم يعد الكلام الذي يحاول تلطيف تلك السياسات بنافع، والطبقة العاملة من المؤكد أنها ستدافع عن لقمتها وحقوقها بمختلف الوسائل السلمية التي تمكنها من ذلك، ولم تعد الشعارات وغيرها «تعبي راسها» لأن حالها الذي وصلت إليه يجعل خياراتها إما الجوع أو رد الجوع.

الحركة الشعبية

هي الضمانة

الوحيدة

المتبقية

لسورية للخروج

من أزمتها وامي

حرف للحركة أو

تحميلها شعارات

غير قابلة

للتطبيق هو

لإغراقها بالدماء

استفحال الفقر

استفحال وازدياد الفقر في المجتمع يعتبر إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد التي تعمل الحكومة على تنفيذها، ولا بد من مواجهة هذه السياسات، حيث لم تشهد البلاد نهياً للثروة الوطنية بهذا الحجم الكبير، منذ أن حصلت البلاد على استقلالها عن المستعمر الفرنسي، إذ أصبح أكثر من 90% من المواطنين في البلاد يكابدون العيش المزري وبالأخص منهم العاملون بأجر.

■ نبيك عكام

أصبحت ظاهرة الفقر حقيقة راسخة ومستشرية. وخاصة بعد الارتفاع الكبير للأسعار غير المسبوق الذي قامت به الحكومة مؤخراً. وبهذا لا نقول جديداً بأن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، والجروح باتجاه الفوضى العارمة والجريمة أو الهجرة من أجل البقاء.

الفقر سبب مباشر لاعتلال الصحة، وانخفاض القدرة على العمل، وانخفاض الإنتاجية، كذلك تدني متوسط العمر، والتعليم، ونقص المهارات نتيجة تهجيرها، إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبر عن مصالح المجتمع، بل هي تصب في مصالح قوى النهب والفساد من أمراء الحرب وغيرهم. وبات الناس يشعرون وخاصة الشباب أنهم بلا مستقبل. ولا سبيل للقضاء على الفقر إلا بالقضاء على قوى النهب والفساد. اتباع تلك السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تستطيع خلق فرص للعمل، وتوفير العمل اللائق والدائم لكل طالبي العمل في سوق العمل.

إن تأمين فرص العمل هو السبيل للقضاء على الفقر ويتم من خلال معرفة سوق العمل والداخلين إليه سنوياً، وإيجاد الحلول لمشكلات سوق العمل، بشكل يتيح لطالبي العمل حياة لائقة وكريمة. وتعتبر مشكلة الفقر أحد التحديات التي تواجه القوى السياسية والمنظمات



يحتاج الفقراء إلى قوى سياسية حقيقية تعدل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر



أداء سوق العمل ومن ثم نوعية النمو والحد من البطالة بكل أشكالها، ووضع الإستراتيجيات المناسبة للعمل اللائق الذي يحد من الفقر. يحتاج الفقراء إلى التعبير عن أنفسهم لكي يعترف بحقوقهم وتحترم، وكي تلبي مطالبهم ويحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تنفذ وتعمل من أجل صالحهم وليس العكس، وبدون هذه الحقوق لن يتمكن الفقراء من الإفلات من برائن الفقر، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقية تعدل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر، وهذا لا مناص منه للقضاء على الفقر.

الديمقراطية والتشريعية من ضمان اجتماعي وقانون عمل يضمن حقوقهم، وتوسيع تنظيمهم النقابي، وتحقيق مبدأ المفاوضات الجماعية مع الحكومة، وكذلك مع أرباب العمل بصفتهم الاثنين أصحاب عمل، ويجب على النقابات أن تترك مدى التأثير السلبي لهذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمضي بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة في قطاع الدولة والقطاع الخاص.

إن المفاوضات الجماعية التي تخوضها النقابات من أجل تحسين شروط وظروف العمل وأجر بلبي متطلبات الحياة المعيشية للعامل هي عنصر أساسي في عملية تحسين

في عملية الإنتاج. ويقوم القطاع الخاص بدوره بالمساهمة أيضاً في خلق الوظائف، والاستثمار، وإقامة المنشآت. في حال قامت الدولة بتوفير تلك البيئة الضرورية له لعملية الإنتاج الحقيقي سواء في الزراعة أو الصناعة. أما العمال فيقومون بدورهم كمنتجين حقيقيين للثروة، في حال توفرت لهم تلك الأجور الحقيقية التي تلي متطلبات حياتهم وحياة أسرهم المعيشية.

أما ممثلو العمال النقابيون فيتمثل دورهم في الدفاع عن الحقوق العمالية والقضايا المتعلقة بالعمل من أجر وأمن صناعي ووقياتهم من خلال الصحة والسلامة المهنية، والحقوق

النقابية التي تدعي الدفاع عن العدالة الاجتماعية. وتقع على عاتق أطراف الإنتاج الثلاثة الحكومات، وأصحاب العمل، والنقابات ممثلي العمال، مسؤولية الخلاص من الفقر. فهل تقوم الدولة اليوم بدور الراعي القيم على السياسات الاقتصادية وسبل النمو بإقامة الاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، وتوفير السلع الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وتأمين بيئة العمل الضرورية، وضمان الحريات النقابية، بأن تأخذ منظمات العمال مكانها الصحيح الذي يتيح لها التعبير عن نفسها. فالعمال هم المحرك الأساسي

الطبقة العاملة



الهند... إضراب عمال شركة GHMC

دخل إضراب عمال البلدية في بلدية حيدر آباد الكبرى في الهند الذين يعملون في شركة «GHMC» يومه السادس، يوم الأربعاء 23 الشهر الجاري نتيجة عدم الاستجابة من الحكومة لمطالبهم المشروعة بتحسين شروط وظروف العمل وزيادة الأجور. هذا وقد نظم العمال مظاهرات احتجاجية يوم الثلاثاء اليوم الخامس من الإضراب عن العمل. وهدد رئيس اتحاد عمال بلدية حيدر آباد الكبرى بأنه في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم، سيتم نقل الاحتجاجات إلى ساحات تفريغ شركة GHMC، حيث سيوقف العمال المضربون المركبات والآليات التي تحمل قمامة المدينة. وكانت قد فشلت المفاوضات الجماعية مع إدارة شركة GHMC.



بيرو - العمال يضربون عن العمل في أكبر منجم لخام الحديد

بدأ العمال في أكبر منجم لخام الحديد في بيرو، الأربعاء 23 آب إضراباً بعد فشل المفاوضات الجماعية، وسوف يستمر الإضراب حتى 29 آب، وتمثل النقابة الداعية إلى الإضراب أكثر من 1000 من عمال المنجم البالغ عددهم 2100 عامل. وتتمثل مطالب العمال في زيادة الأجور وتحسين شروط وظروف العمل في المنجم. وكان قد دعا العمال إلى الإضراب العام عن العمل لنفس السبب، في أيلول وتشرين الأول من العام الماضي، عندما وصلت المفاوضات الجماعية إلى طريق مسدود. هذا وقد ازداد إنتاج خام الحديد في شوقانغ من نسبة 12,8% على أساس سنوي في حزيران التي تقدر بـ 1,3 مليون طن، إلى 16,5% التي تقدر بـ 7 ملايين طن في النصف الأول من العام.



لبنان - إضراب مفتوح لعمال اتحاد بلديات بعلبك

أعلن عمال ومستخدمو اتحاد بلديات بعلبك، وعمال بلدية دورس، الإضراب المفتوح عن العمل بسبب عدم صرف رواتبهم ومستحقاتهم المتراكمة منذ بداية العام، وعدم صرف الفواتير الصحية للعاملين منذ ثلاث سنوات، وأكد عمال اتحاد بلديات بعلبك، أنهم لم يتقاضوا رواتبهم منذ ثمانية أشهر، وهم يقومون بأعمالهم ويأتي البعض منهم مسافة عشرة كيلومترات سيراً على الأقدام لعدم توفر أجور النقل التي تفوق رواتبهم الشهرية. وصرح نائب رئيس اتحاد بلديات بعلبك قائلاً «إن وضعنا بات مزمياً بسبب عدم تسديد الوزارات المستحقات والمتأخرات للاتحاد والديون المستحقة، على الاتحاد من رواتب موظفين ومحروقات ومصاريق أخرى». وأضاف «إننا لا نستطيع القيام بأي مشروع، وتقتصر أعمال الاتحاد على التنظيفات وري المزروعات في أحواض الطرقات الرئيسية».



المغرب - إضراب يهدد بإغراق مرتيل بالقمامة

هددت نقابة عمال قطاع النظافة المنضوية في الاتحاد المغربي للشغل بمدينة مرتيل، الواقعة على الساحل الشمالي في المغرب، بتنفيذ إضراب عن العمل في بحر الأسبوع الجاري، وذلك لمدة يوم قابل للتמיד، بسبب تراجع إدارة شركة النظافة عن مخرجات المفاوضات السابقة، التي عقدت بحضور مفتشية الشغل، المتعلقة بالأجور، وعقود العمل والتضييق على ممثلي النقابات للقيام بمهام نقابية والدفاع عن حقوق العمال، وحذرت الجهات المهتمة بالبيئة من تبعات تنفيذ الإضراب من قبل عمال النظافة المنتمين إلى نقابة الاتحاد المغربي للشغل، إذ لا يستحمل قطاع النظافة بمرتيل، أي ارتباك، في ظل الذروة السياحية واستقبال آلاف الزوار والسياح، ويعاني قطاع النظافة في المدينة من فقدان الشروط البيئية، ويطالبون بتغيير الحاويات المتهالكة.

هاجس الأكل...



صباح كل يوم يستيقظ العم أبو محمود وتستيقظ معه أوجاعه وآلامه، فصوت طقطقة عظامه المنهكة- الذي يوقظ الميت من قبره- كافٍ ليعبر عن مدى التعب والآلام التي يعاني منها العم نتيجة جلوسه المستدام على كرسي باص النقل الداخلي الذي يعمل عليه سائناً منذ أكثر من خمسة عشر عاماً.

■ مراسل قاسيون

على قيد الحياة، ولكن على ما يبدو فإن السوريين مجبرون على العيش ضمن حدٍّ أدنى بأضعاف من الحد الأدنى المفترض، ويوضح لنا أبو محمود كيف يلوي ذراع تكاليف حياته لتصبح متناسبة مع دخله. «أنا بفوت على هالبيت 700 ألف ليرة كل شهر ما بتنصرف إلا ع الأكل ويادوب عم تكفي، وعينك تشوف هالأكل نسينا الخضرة واللحمة والفواكه والبيض والسمنة، هي القصص مو لينا. ومافي بهالبيت غيري عم يشغل، ابني الكبير بالجيش صرلو أكثر من خمس سنين وآخر زيارة قتلو لا بقى ينزل خلص متواصل معه ومنطمن عليه، لأن نزلته لعنا ع البيت بتكسرنا شهر بس أجار طريقه روحه ورجعة، ما قتلك عن المبلغ يلي بدو يدفعه مصاريف تانيه حتى ينزل. وابني الثاني عم يدرس ويشغل وراتبه يا بكفيه أجار مواصلات ع الجامعة يا ما بكفيه، أما بنتي الكبيرة دائماً بتقلي بدھا تنزل تدور ع شغل تساعدني بمصروف البيت بس أنا ما برضى، لأنه الحياة برا البيت والله صايرة غابة ألف ابن حرام ممكن بتعرضلھا».

ويكمل أبو محمود «أكثر من هيك مافيني أعمل، الولاد صرلھن أكثر من تلت سنين ما اشتروا قطعة تياب، والحمد لله يعني ما في حدا مريض ولازمه دوا إلا أنا، لأن هالقعدة ورا الكرسي والله يا عمو بتكسر الظهر، بس شوبدنا نعمل عم ندبر حالنا ونتحمل هالوجع كرمال نستمر حالنا وما نجوع ونشحد، والله الحياة صعبة وقاسية الله يفرجھا».

عشية كل يوم...

يعود العم أبو محمود عشية كل يوم إلى منزله منهك الجسد ومنكسر الخاطر ومثقالاً بهموم تكسر ظهره، وما إن يضع رأسه على وسادته

تجاوز أبو محمود الخمسين من عمره وهو متزوج ولديه من الأولاد شبان وابنتان، الولد الأول ملتحق بالخدمة الإلزامية منذ أكثر من خمس سنوات، والولد الثاني يدرس سنته الثانية في الجامعة، أما ابنتاه فالصغيرة تبلغ من العمر خمس سنوات، والكبيرة تنتظر تخرجها من كلية التربية هذا العام. لا معيل لهذه العائلة سوى والدهم الذي يعمل يومياً حوالي عشر ساعات خلف مقوده مقابل بضع ليرات لا تسمن ولا تغني من جوع.

المفارقة العجيبة...

يبلغ دخل العم أبو محمود الشهري ما لا يزيد عن 700 ألف ليرة في أحسن الأحوال، وعلى الجهة المقابلة فإن تكاليف الغذاء فقط لهذه العائلة البائسة يقدر بحوالي أربعة ملايين ليرة فقط لا غير وذلك بغض النظر عن تكاليف الحياة الأخرى من سكن ومواصلات وتعليم ولباس وصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيرها، وبالتالي فإن دخل أبي محمود لا يكفي حتى لتأمين الغذاء لفرد واحد من أفراد عائلته، مع العلم أن الحد الأدنى لتكاليف الغذاء للفرد الواحد يقدر بحوالي 778 ألف ليرة، وعليه فإن هذه العائلة غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من تكاليف غذائها إلا بنسبة 17,5% وتأمين 6,7% من وسطي تكاليف حياتها من غذاء وتكاليف أخرى تم ذكرها أعلاه.

كيف يمضي اليوم..

أصبح العم أبو محمود مجبراً على إلغاء بعض بنود تكاليف الحياة بشكل كلي، ومجبراً على تقنين بعضها الآخر، خاصة وأن هذه التكاليف هي مقننة بالأصل، وتمثل الحد الأدنى للبقاء

وعوز وبؤس هو نتيجة مباشرة للسياسات الليبرالية المتوحشة والمشوهة التي انتهجتها الحكومة، وتشدد الحكومة وتعندھا على تلبية مصالح القلة القليلة «أصحاب المال والثروة» على حساب الغالبية العظمى من الشعب السوري ما هو إلا تأكيد على نية هذه القلة المنتفذة والمشوهة بتدمير ما تبقى من قوة الشعب السوري وإنهاء وجود سورية بالكامل، ولكن ما لا يعيه هؤلاء المتحكمون أن سورية وأبنائها قادرون على تغيير واقعهم وتجاوز من يدمرهم ويقتلهم ويضحي بدمائهم.. ولنا بالتاريخ عبرة.

لينا قسماً من الراحة حتى تبدأ الأفكار تتقلب في عقله ويتقلب معها يميناً وشمالاً، جل ما يشغل باله هو تأمين لقمة العيش لليوم التالي وعدم نوم أفراد أسرته جائعين، هاجس الأكل يأكل جسده وصحته أكثر مما يفعله ذلك الكرسي الذي يحطم عظامه يوماً بعد آخر، لينام بضع ساعات ويستيقظ في اليوم التالي وتستيقظ معه همومه وأوجاعه وتستمر حياته على هذا المنوال.

الخلاصة..

إن ما وصلت إليه حال البلاد والعباد من فقر



باستثناء قطاعي المالية والتأمين، لا يتمتعون بأبسط الحقوق المنصوص عنها في القانون رقم 17، مثل الزيادات الدورية في الأجور، والتأمين الصحي، والشمول في برامج التأمين الاجتماعي.

100 ألف سوري من وظائفهم منذ تطبيق القانون. وفي عام 2020، ذكر المرصد العمالي للدراسات والبحوث، وهو مركز أبحاث تابع للاتحاد العام لنقابات العمال، أن معظم العاملين في القطاع الخاص،

رأس المال والأرباح على حساب حماية العمال، وأعطى أرباب العمل، بشكل واضح، الحق في فصل موظفيهم من دون تقديم أي تبريرات وبتعويضات محدودة. وفقاً للإحصاءات الرسمية، فصل

في معظم الأحيان للبحث عن أجور أفضل.

وانخفضت حصة الأجور في الدخل القومي من 41 في المئة عام 2004 إلى 33 في المئة بين عامي 2008 و2009. وبالتالي مثلت الأرباح والإيجارات أكثر من 67 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2011. وقد أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال التابع للدولة بياناً استنكر فيه حقيقة أن «الأثرياء ازدادوا ثراءً، والفقراء ازدادوا فقراً» فيما يبحث أصحاب الدخل المحدود، الذين يشكلون 80 في المئة من السكان السوريين، عن أعمال إضافية لتأمين احتياجاتهم.

انعكست هذه الديناميات أيضاً في ميدان حقوق العمال وقوانينهم في القطاع الخاص. فبعد سنوات عديدة من التحضير والمناقشات، أصدرت الحكومة القانون رقم 17 عام 2010، الذي ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل في كل من القطاع الخاص، والخاص-الحكومي، والتعاوني، ويحتيز لأرباب العمل على حساب العمال. أظهر القانون تفضيل السلطات السورية لحماية

نستعرض بعض الإحصاءات التي جاءت في دراسة حول مأساة الطبقة العاملة في سورية، والصادرة عام 2022 حيث تلك الأرقام يمكن تجديدها لتوضح هول ما أصاب العمال والاقتصاد السوري عموماً من تراجعات في نسب البطالة وحجم الإنتاج وانعكاس ذلك على حصة الأجور من الدخل الوطني وكذلك حصة الأرباح التي هي في تزايد.

■ محرر الشؤون العمالية

قُدرت نسبة البطالة العامة مع حلول عام 2010 بنحو 25 في المئة، خلافاً لإحصاءات الدولة الرسمية التي قدرتها بنحو 8,6 في المئة، فيما بلغت نسبة البطالة بين الشباب 48 في المئة في العام التالي. انعكس الانكماش في معدل مشاركة القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية، لكنه كان أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، حيث اختار العمال ذوو المهارات الهجرة

الإضراب وقطع الطرق دون إجماع شعبي يضر بالحركة ويعزلها



بل يمكن أن يتم بإغلاق رمزي حصراً، والمقصود به هو إغلاق لوقت قصير محدد وبشكل غير متكرر... إذا كان البعض من أصحاب النوايا الطيبة ينساق اليوم بالدعوات الحماسية، فعليه أن ينتبه أن هذا الاتجاه يضر بالحركة نفسها ويتطورها، ويؤلب المنهوبين ضد بعضهم البعض ويقسم صفوفهم...

الخصوص هو الحالة الجنينية لإنشاء «الحواجز»، والناس تعرف جيداً ما الذي تعنيه الحواجز وما الذي يعنيه استمرارها. إذا كان المطلوب من إغلاق مؤسسات حكومية أو محلات أو من قطع طرق هو إرسال رسالة سياسية، فإن ذلك يتم لا بالإغلاق الكامل ولا بالإغلاق الجزئي،

ثانياً، المجموعات التي ترى نفسها قيادة للحراك، والتي تدفع بهذا الاتجاه، عليها أن تعيد حساباتها وأن تتحلى بالتواضع وألا تتعامل مع نفسها وكأنها «مجلس قيادة ثورة» وتكرر بذلك التجارب المرة التي شهدناها في أماكن متعددة من سورية. يجب على هذه المجموعات أن تفتح النقاش مع الناس وأن تحاول إقناعهم وتتصرف بحكمة مع مخاوفهم المحقة، وخاصة منها المخاوف من تكرار المكرر وتجارب النسخ لصق التي تحاول تكرار 2011 بنفس الأشكال والشعارات. فحتى اللحظة ورغم أن عدداً أكبر من الناس يشارك في الاحتجاجات إلا أن الحالة لم تتحول حتى اللحظة إلى حركة شعبية متكاملة، وعدم الاستماع إلى الناس والتعالي عليها وعلى مخاوفها سيعيق تطور الحركة ويعزلها بشكل سريع، وسيقود نحو خيبة أمل جديدة.

ثالثاً، ينبغي السؤال قبل كل شيء، على من يضغط قطع الطرق؟ على من يضغط إغلاق المؤسسات؟ هل يضغط على النظام؟ قطعاً لا، بل ولا يؤثر على المتشددین ضمنه لا من قريب ولا من بعيد. أكثر من ذلك فهو يعطيهم ذرائع إضافية لمهاجمة احتجاجات الناس إعلامياً وسياسياً والإساءة إليها. بالمقابل، فالمؤكد أن قطع الطرق وإغلاق المؤسسات يضغط على الناس، يضغط على 90% المنهوبين، وعلى الأشد احتياجاً بينهم الذين يعيشون يوماً بيوم، على أعمال المياومة المختلفة، وعلى أعمال البيع والشراء والنقل البسيطة. وهؤلاء ربما يحتفلون يوماً ويومين وأسبوع من تعطل أعمالهم لكنهم لا يمكن أن يتحملوا أكثر من ذلك...

رابعاً: ينبغي الانتباه، ووفقاً للتجربة السورية، إلى أن قطع الطرق على

برزت خلال الأيام الماضية، وضمن بدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية التي تظهر في عدة مناطق ومحافظات من البلاد، برزت دعوات إلى الإضراب والعصيان المدني وقطع الطرق، بما في ذلك دعوات لإغلاق المؤسسات الحكومية ومنع الموظفين من الوصول إليها، وخاصة في السويداء.

ضمن المجموعات التي تنشط بهذا الاتجاه، يدور نقاش بين دعوات الإغلاق الكامل أو الجزئي لهذه المؤسسات، وكذلك بما يخص الطرق، مع اتفاق على إبقاء الطرق مفتوحة لتمرير المواد الغذائية وللحالات الطارئة وللطلاب.

الدفع باتجاه قطع الطرق وباتجاه إغلاق المؤسسات كلياً أو جزئياً، ليس في مصلحة التطور السلمي والمنظم للحركة الشعبية، بل هو ضد مصلحتها تماماً، للأسباب التالية:

أولاً، كل تجارب التاريخ، والتجربة السورية على الخصوص، تقول إن «العصيان المدني» وكذلك «الإضراب» ينجح بتحقيق أهدافه فقط في حال حاز إجماعاً شعبياً كافياً. وعلى العكس من ذلك، في حال تم فرضه فرضاً من جانب قسم من الناس، فإنه يأتي بنتائج عكسية ويقسم الناس على بعضها البعض. وحالة الإجماع الشعبي هذه ليست متحققة حتى اللحظة، وخاصة في هذه المسألة، أي مسألة قطع الطرق وإغلاق المؤسسات.

الحراك الشعبي يجب أن يسير إلى الأمام ويتعلم من دروس الماضي!

تطمئن لها على أقل تقدير، وسوف تتأى بنفسها عن هذا الحراك، الأمر الذي يمكنه أن يسبب تخامداً وخيبة أمل لدى من يتحركون الآن بشكل نشط.

في الوقت ذاته، وضمن الظروف التي وصلت إليها البلاد، فإن هنالك مستوى غير قليل من التعاطف مع أي حراك يهدف إلى إحداث تغيير حقيقي، والجزء الأكبر من الشعب جاهز للانخراط والمشاركة في الحراك عندما يرى الشعارات التي تمثلها والمطالب التي ستؤدي إلى الحلول التي ستأخذ البلاد والشعب إلى بر الأمان من خلال حل جذري للأزمة. على الرغم من ذلك، ما زال جزء كبير من الناس غير مشارك بشكل مباشر بعد، ما يجعل من الأهمية بمكان تطوير هذه الموجة من الحراك الشعبي عبر تنظيم صفوفها وعبر انتقادها بشكل صريح وصادق، ومن داخلها.

الاستمرار بالتركيز على المطالب الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية المتمثلة بتطبيق القرار 2254، والعمل المواظب وبإصرار وحذر على توعية صفوف الحراك وتنظيمها هو مهمة وطنية بامتياز، لأنها ستعيد الحراك على الطريق باتجاه المخرج من الأزمة...



الدفع بالحراك نحو الانقسام على نفسه، أي العودة إلى محاولة تقسيم الشعب على خطوط الثنائيات الوهمية من نوع موالى-معارض. وبالرغم من أن الظروف اختلفت عما كانت عليه قبل 12 عاماً، وقد لا يحدث الزخم ذاته في الانضمام لهذا النوع من التصنيفات والثنائيات، إلا أن الانعكاس الأخطر لذلك سيكون أن الغالبية العظمى من الشعب اليوم، أي الغالبية المنهوبة، لن تجد مكاناً لنفسها في حراك يرفع شعارات لا

و«الحسم» وشعارات أخرى مرتبطة بكل منهما، وكل من هذين المعسكرين كان يهدف إلى إلغاء الطرف الآخر، ما يعني بالضرورة العمل بالصد من الحوار وبالصد من الحل السياسي، وبلغة اليوم: ضد 2254!

هذا يوجب توخي الحذر لضمان عدم المضي في هذا الطريق، لأن هذا سيؤدي في حال استمراره إلى تهيئة البيئة المناسبة لأعداء التغيير وأعداء الحل السياسي للعمل على

طاوله واحدة والحوار للوصول إلى توافقات تؤدي إلى حل سياسي شامل، ما يعني أيضاً أن المطالب تستهدف جذور المشكلة التي أدت إلى ما آلت إليه الأمور في البلاد في كافة جوانب الحياة.

ولكن سرعان ما بدأت تظهر شعارات مكررة تستحضر للذاكرة شعارات طغت على الموجة التي بدأت في 2011، والتي في النتيجة تحولت آنذاك إلى الانقسام بين معسكرين تحت شعاري «الإسقاط»

الجوهر الحقيقي للاحتجاجات اليوم هو ذاته جوهر الموجة السابقة، وهو عدم الرضا عن الوضع القائم ورفض الاستمرار بالاتجاه الذي تذهب فيه البلاد بما تبقى فيها من الشعب، وفي كافة المناطق.

■ ريم عيسى

اليوم، وبالرغم من تقطع أوصال البلاد، إلا أن مصيرها ومصير شعبها مرتبط ببعضه البعض، وبما وصلت إليه الأمور من تنفذ تجار الحرب ومظومات الفساد والنهب بأشكالها المختلفة في كافة أنحاء البلاد، وهناك إدراك لدى غالبية الناس بارتباط استمرارية الوضع القائم والتدهور المتسارع باستمرار قدرة أولئك في التسلط على كافة مفاصل الحياة، وتجلياتهم المختلفة في المناطق السورية المختلفة.

تميزت هذه الموجة من الحراك الشعبي بأنها في بدايتها توجهت مباشرة إلى المطالب المرتبطة بالوضع الاقتصادي من خلال التركيز على الوضع المعيشي المتردي ومعها مطالب سياسية، بالتحديد تطبيق القرار 2254. وكان هذا مؤشراً إيجابياً بالتوجه مباشرة إلى المطالب ذات الطابع السياسي، والذي يعني ضمناً رفض كافة الأطراف بشكلها الحالي وتحميلها مسؤولية الجلوس على

«خلصت» و«قربت»... مرة أخرى!



لا تزال الموجة الجديدة من الحراك الشعبي في سورية في بداياتها، والاحتمالات أمامها مفتوحة على التطور أو الانكفاء المؤقت والتطور اللاحق، ولكن احتمالات تطورها سواء عاجلاً أو آجلاً هي الاحتمالات الأكبر رغم كل ما يظهر من سلبيات حتى اللحظة.

■ قاسيون- المحرر السياسي

أبرز السلبيات وأكثرها ضرراً، بالحركة نفسها، وأكثرها خدمة للمتشددين في النظام أولاً وفي المعارضة ثانياً، هي نسج ولصق الشعارات والأشكال والأفكار التي سادت في 2011.

في 2011، ونتيجة القمع من جهة، ونتيجة التدخلات الخارجية بما فيها الإعلامية، تم الدفع نحو شعارات ترفض الحوار وترفض الحل السياسي ومن ثم تشجع العنف والعسكرة. وطوال السنوات الثلاث أو حتى الأربع الأولى، كان المتشددون في الطرفين يتقاسمون الوعود الكاذبة للناس، فطرف يقول «خلصت»، والثاني يقول «قربت»، والطرفان معاً يقولان لا للحوار ولا للحل السياسي.

واليوم أيضاً، ينشط البعض على بث الأفكار نفسها مجدداً، وخاصة أولئك أنفسهم الذين بثوا هذه الأفكار في المرة الأولى؛ فنسمع من يروج أن النظام سيسقط بعد أسابيع، ونسمع أيضاً أن «الدولة» لا تزال صابرة ولكن صبرها سينفذ قريباً وعندها سيتم البطش بالناس وإخضاعهم مجدداً، وحينها ستكون «خلصت».

هاتان الفكرتان، ورغم أنهما تبدوان متناقضتين شكلياً، إلا أن لهما جوهرًا واحدًا يتمثل بما يلي:

● استخدام الشعارات القصوى غير الجامعة للـ90% المنهوبين، يعني منع اتساع صفوف الحركة الشعبية، ويعني إبقاءها محصورة في حدود هي أضيق بكثير من الحدود الحقيقية لغضب الناس ورغبتها في التغيير.

● استنساخ شعارات ورموز وأشكال 2011 يعني إعادة قسم الشارع السوري ضمن المعادلات التي تخدم بالدرجة الأولى

استمرار الأزمة واستمرار المهيمنين على البلاد في كل مناطقها في مواقعهم.

● استنساخ شعارات ورموز 2011، وما ينتجه من حد لاتساع الحركة الشعبية، يمكن أن يؤدي إلى إحباط الناس وتخيب آمالهم، وهذا ما يرجوه كل أعداء التغيير.

2254 والإسقاط!

من مميزات الموجة الجديدة مطالبتهما بالحل السياسي والتغيير والانتقال السياسي عبر القرار 2254، وهذه إيجابية وعنصر قوة لها. ولكن هناك تناقضاً بين المطالبة بتنفيذ 2254 وبالإسقاط في الوقت نفسه؛ فالقرار يقول بتوافق بين النظام والمعارضة من أجل الانتقال السياسي، ولا يقول بانتصار طرف على طرف. مدخل الحل هو معادلة لا غالب ولا مغلوب، وليس معادلة غالب ومغلوب.

والدفع باتجاه غالب ومغلوب يعني الدفع مجدداً باتجاه تعميق الأزمة لا حلها.

هذا لا يعني بحال من الأحوال أنه لا يحق للسوريين أو أقسام منهم بأن يعبروا عن رغبتهم في تغيير السلطة القائمة، بمنظومتها وحتى بشخصها. هذا حق لا يمكن لأحد نزع، على الأقل من وجهة النظر «الدستورية» التي يفترض أنها تضمن حرية التعبير.

ولكن في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحاً أن رفع شعارات مناقضة للحل السياسي وللقرار 2254، من نمط شعارات الإسقاط، وخاصة تلك التي تنحدر نحو الشتم والشخصنة، تساعد بالدرجة الأولى أولئك الذين يتم شتمهم؛ تساعد في منع المنهوبين من تجميع شتاتهم وتنظيم صفوفهم بشكل سلمي فاعل قادر على الضغط باتجاه الحل أضعاف ما يمكن للحركة بشكلها الحالي أن تفعله.

نجمتان وثلاث نجوم

بعد كل ما مر على السوريين خلال 13 عاماً، وبعبداً عن أي كلام شعارتي، فإنّ قسماً من السوريين بات يعتبر علم النجوم الثلاث علمه، وقسم آخر يعتبر علم النجمتين علمه. و90% من هذا القسم ومن ذلك، هم من المنهوبين ومن الراغبين بإعادة وحدة سورية ووحدة شعبها، ومن المطالبين بالحياة الحرة الكريمة لهم ولبلادهم ولأولادهم. ولذا فإنّ على الحركة الشعبية في طورها الجديد أن تحتج عمّا يجمع لا عمّا يفرق، وعمّا يوحد لا عمّا يشتت... وهذا يشمل مختلف الرموز التي يجري استخدامها، بما في ذلك الرموز ذات الطابع المناطقي، والتي مهما كان حجم الإجماع عليها في منطقة من المناطق، رغم أن الأمر ليس كذلك دائماً، فهي ليست محل إجماع وطني عام... ومحاولة زجها في واجهة الحركة يعطي الحركة من حيث لا تريد طابعاً مناطقياً لا طابعاً وطنياً شاملاً...

خطاب جامع

يجري إعلامياً تظهير أنماط وأشكال محددة من الحراك، وتجري التغطية على أشكال أخرى. إن الخطاب العقلاني والثوري في أن معاً، والذي يجمع بين المستوى المطالب الاقتصادي والسياسي المتمثل بالحل وبـ2254، ودون شخصنة ودون شتائم، هو الخطاب القادر على جمع المنهوبين، وعلى تشجيع اشتراك عشرات ومئات الآلاف بل والملايين المترددين في الاشتراك، والمتخوفين تخوفاً ينبغي احترامه وعدم التعالي عليه. أمثلة هذا الخطاب العقلاني والثوري في أن معاً، موجودة وكثيرة، وتحتاج إلى إبرازها واحتضانها ودعمها.

بالتوازي، ينبغي الدفاع عن الحركة الشعبية في وجه محاولات تخوينها وتصيد عثراتها؛ فالحديث عن «المؤامرة» هو حديث صحيح حين يبدأ بأولئك الذين يشرفون على توزيع ثروة يذهب فيه 90% من الثروة المنتجة في سورية لأقل من 10% من سكانها، وليس بالحديث عن

غضب الـ90% المفقرين المنهوبين وقد فاض بهم الكيل وما عادوا قادرين على تحصيل لقمة عيشهم في ظل سياسات رفع الدعم والخصخصة بأشكالها المواربة والانحياز الكامل لأصحاب الأرباح والتجار الكبار ضد مصلحة عموم الناس.

«الكرامة» و«الجوع»

بين الثنائيات التي يجري طرحها، القول بأنّ من يتحركون الآن إنما يحركهم الجوع، وليس الكرامة!

الفصل بين الجوع والكرامة وتقديمهما بوصفهما نقيضين ليس أمراً تصادفياً أو عبثياً، بل هو أمر مقصود؛ فمن يقولون بذلك يريدون القول إن حراك الناس ليس حراك المنهوبين المفقرين الذين يشكلون 90% من السوريين، بل هو حراك «ديمقراطي سياسي» ليس فيه جانب طبقي ولا اقتصادي.

والذين يسعون إلى هذا الفصل يضمرون أنهم أصحاب مشروع اقتصادي هو نفسه المشروع الاقتصادي السائد الآن، أي الليبرالية الاقتصادية الناهية نفسها.

بل ويظهرونه أيضاً؛ فمن يقرأ البرامج السياسية والاقتصادية لجزء من القوى التي تدعي أنها الأشد معارضة للنظام، وبينهم على سبيل المثال لا الحصر «الإخوان المسلمون»، يرى أن لديهم البرنامج الاقتصادي الاجتماعي نفسه الذي لدى النظام القائم... وإذا؟ ما المطلوب؟ أن يتم تبديل ناهيين بناهيين؟ قطعاً لا. المطلوب بناء نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي جديد منحا لمصالح الـ90% المنهوبين وليس لمصالح الـ10% الناهيين. ولذا لا يخجل أحد بالقول إن الحركة حركة «جوع»، فالعيب ليس بمن يجوع، بل بمن جوعه... ولا كرامة للإنسان دون أن يؤمن على حياته وحياة أهله بكل المعاني وأبسطها الغذاء والدواء والصحة والسكن والتعليم... وتأمين هذه المطالب لا يتم واقعياً دون تغيير جذري مدخله هو الحل السياسي... فهي حركة جوع وحركة كرامة ولا تفاضل بينهما، بل هما في الجوهر أمر واحد.



ولا كرامة

للإنسان دون أن

يؤمن على حياته

وحياة اهله

بكل المعاني

وابسطها الغذاء

وتأمين هذه

المطالب لا يتم

واقعيّاً دون

تغيير جذري

مدخله هو الحل

السياسي

المطلوب حماية الحركة الشعبية ومساعدتها في تنظيم نفسها



حالة الغضب الشعبي تعمّ البلاد بأسرها، وكذلك الأمر حالة النشاط السياسي المتصاعد للناس، والذي يأخذ اشكالاً متنوعة وعديدة، في كل منطقة وفقاً لظروفها. وإذا كان شكل الحركة أكثر بروزاً هذه الأيام في منطقة أو محافظة بعينها «السويداء نموذجاً»، فهذا لا يعني أنّ الأمر محصور بها؛ فمستوى الغضب وعدم الرضا متقارب حد التطابق بين كل المناطق السورية.

■ المحرر السياسي

بالنسبة لهم سواء لكسر ظهر الحركة الشعبية، أو لركوب ظهرها.

من المؤكد، أنّ هنالك ضمن الاحتجاجات القائمة من يسعى لأخذها باتجاهات محددة لا تخدم لا المحتجين أنفسهم ولا البلاد بأسرها، وهذا ينعكس في الإصرار على تكرار الأشكال والشعارات السابقة نفسها دون تطوير جدي، بل وعبر محاولات فاشلة لمهاجمة الشعارات الجديدة التي ظهرت من الحركة بشكل عفوي، وخاصة منها المتعلقة بالمطالبة بالحل السياسي، وبتنفيذ القرار 2254.

من المؤكد، أنّ هنالك من هم خارج هذه الحركة ويسعون لدفعها نحو النفق السابق نفسه، وهذا بدا واضحاً في تكرار الدعوات المموجة من الجهات المموجة نفسها لتسمية أيام الجمعة، لكي تكون تلك التسميات أداة في تحويل الحركة - لا في السويداء، بل وفي كل سورية - إلى مطية لأولئك الذين يطلقون الأسماء.

ولكن من المؤكد أيضاً، أنّ التعاطف الواسع الذي تحوزه الاحتجاجات، حتى وإن لم يكن جامعاً لكل المنهوبين بعد، إلا أنه يعبر عن نفاذ صبر الناس نتيجة ما يمارس عليهم منذ سنوات طويلة من تجويع وإفقار وظلم واستهتار بهم وبمطالبهم وبحياتهم.

انتقاد الحركة وانتقاد شعاراتها والعمل معها كي تنظم نفسها وتنتج شعاراتها وأشكال عملها بنفسها، هو واجب كل وطني وكل قوة وطنية. ولكن بالتوازي فإنّ المطلوب، هو حماية الحركة وسد الذرائع والسبل في وجه من يريدون إغراقها بالدماء.

انتقاد الحركة وانتقاد شعاراتها بهدف دفعها لتنظيم نفسها بشكل أفضل شيء، وتصييدها وتصيّد أخطائها بهدف كسرها والإساءة إليها شيء آخر تماماً.

ما يجري في محافظة السويداء مدينةً وقرى، وفي عدة أماكن أخرى في درعا وغيرها، هو أحد النماذج وأحد الأشكال المعبرة عن بدايات الموجة الجديدة من الحراك الشعبي، والذي يعبر بدوره عن رغبة السوريين وحاجتهم الوجودية لإنهاء الأزمة ولإنهاء الكارثة الإنسانية التي يعيشونها، والذين باتوا مقتنعين بأنه أمر غير ممكن دون تغيير جذري شامل، وعبر النشاط السلمي، وعبر الحل السياسي، وعبر تطبيق القرار 2254 الذي بات شعاراً مشتركاً.

وبالتوازي مع تجدد حالة النشاط السياسي لعموم السوريين، يتصاعد الصخب السياسي الذي ترعاه الجهات المتشددة في كل من النظام والمعارضة.

من جهة متشددي النظام، تجري محاولات تخوين الناس بالجملة بالاستناد إلى بعض المظاهر وبعض الشعارات. ومن جهة متشددي المعارضة يجري التركيز بالضبط على المظاهر والشعارات التي لا تحقق إجماعاً شاملاً.

ما هو أخطر، أنّ بعض أسوأ المتشددين في الطرفين بدأوا بشكل متواز التحذير من أنّ «الدم قادم»، وبدأوا بالطبع بتراشق المسؤولية بشكل مسبق عبر الترويج لأخبار عن «اغتيلات يمكن أن تحدث» من جهة، أو بالحديث عن «دور الأغراب الذين سيسيلون الدماء» من جهة مقابلة.

هذا الحثّ باتجاه الدم، والتراشق المسبق للمسؤوليات، يشير إلى أنّ المشهد القائم بحسناته وسيئاته لا يناسب المتشددين من الطرفين، ويريدون جرّه بشكل سريع نحو العنف، لأنّ ساحة العنف هي الساحة الأنسب

في 2011. ودرجة الوعي هذه عليها أن تفرض نفسها، بما في ذلك على أولئك الذين ينصبون أنفسهم قادة للحراك دون استشارة الناس. إنّ المخرج الأمثل والأكثر أمناً، هو التوجه الفوري للحل السياسي ولتطبيق القرار 2254 ولتحقيق الانتقال السياسي لاستعادة وحدة سورية شعباً وأرضاً، ولتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه. وهذا ما ينبغي الدفع نحوه بالتوازي مع العمل على حماية الحركة وتطويرها، والتي ستكون أداة أساسية في يد الناس، ليس في الدفع باتجاه الحل وباتجاه التغيير فقط، بل وأيضاً في بناء سورية الجديدة، الموحدة شعباً وأرضاً.

المطلوب، هو انتقاد الحركة وحمايتها في الوقت نفسه، والمشاركة الواعية فيها بهدف التعاون مع الناس على تنظيم أنفسهم وإفراز قياداتهم. وعملية تطور الحركة وتنظيمها لنفسها تتطلب بالدرجة الأولى: أن تأخذ وقتها الموضوعي المطلوب في التطور ضمن أجواء سلمية، ودون أي تدخل قمعي أو عنفي من أية جهة كانت.

وإنّ كان من غير المضمون بحال من الأحوال ألا يحاول أعداء الحركة من المتشددين في كلا الطرفين دفعها نحو الدم، فإنّ المؤكد هو أنّ وعي الناس اليوم أعلى من السابق، حتى وإنّ كانت الصورة السائدة شبيهة شكلياً بما جرى

من صاحب الحقّ بقيادة الحراك؟



صاحب الحق في قيادة الحراك، هم الناس أنفسهم، وليست فئة أو مجموعة منهم «أكثر حماساً» أو «أعلى صوتاً». الصوت العالي مطلوب، ولكن العقل المتزن البارد المحمول فوق قلب حار وكف نظيف - وهذه الأخيرة مهمة جداً - هو المطلوب أكثر...

عليهم أن يعبروا عن آرائهم بصق وبمسؤولية، ودون الخشية من تسلط عقلية «مجلس قيادة الثورة»، أو من سيف التخوين والتشكيك الذي سبق أن استخدمه «ثوار» أظهرت الأحداث أنهم كانوا في الواقع من الأشدّ عداءً للناس ولحراكهم...

تحتاج إلى فرز قيادات واعية جديدة تستطيع جمع المنهوبين بشكل فعلي، وليس كما يجري الآن بشكل جزئي جداً وإعلامي جداً... هذه ليست مسؤولية المشتركين في الحراك فقط، بل هي أيضاً، وربما بشكل أكبر، مسؤولية غير المشتركين بشكل مباشر، والذين

شعبية، بل أن تتحول إلى حالة تنفيس مؤقت لا يمكنه أن يقود نحو التغيير الإيجابي بأي حال من الأحوال، ويمكنه بأسوأ الأحوال أن تقود نحو انقسام داخلي وفوضى وإشكالات ومخاطر وفتح لباب التدخلات من المتشددين ورافضي التغيير في الداخل، والأعداء في الخارج.

أصحاب الحق في قيادة الناس وقيادة الحراك هم من يختارهم الناس أنفسهم، عبر التجربة وعبر النقاش، وعبر العمل اليومي، وعبر اختبارهم واختبار مواقفهم وحكمتهم ووعيمهم. عدا ذلك، فإنّ الحراك بأسره يمكن أن يتحول إلى أداة ضد المتحرّكين أنفسهم، سواء عبر تخييب أملهم بعزل الحركة وإجهاضها، أو عبر دفع الأمور نحو حالات تصعيد لا تفيد عملية التغيير والخروج من الأزمة.

طغيان الشعارات والأشكال العائدة إلى 2011 وفوقها تجريب المجرب نفسه بمسائل قطع الطرق وإغلاق المؤسسات وما شابه، وبالمختصر، العمل وفق منطق نسخ لصق، يشير إلى أنّ الحركة

يتصرف بعض المحتجين على الأرض بعقلية «مجلس قيادة ثورة»؛ يرسمون الخطوط التي يجب الالتزام بها، ويصيغون الشعارات والهتافات والخطط. يقررون قطع طريق من الطرق، أو إغلاق مؤسسة من المؤسسات. ويصدرون بيانات باسم الحراك، بل وباسم الشعب.

حتى لو افترضنا جدلاً أنّ كل ما يرسمه وما يخططه هذا البعض صحيح بالكامل، وهو ليس كذلك إطلاقاً، فإنّ هذه العقلية وهذه الطريقة من شأنها أن تعزل الحركة وأن تستعدي الناس عليها، فالناس سئمت من العقلية الأوامرية التي تسعى لفرض ما تريد على الناس باسمها ودون اشتراكها.

تنظيم الحركة بشكل حقيقي، يعني فتح باب الحوار والنقاش على أوسع مدى، والاستماع إلى الآراء المختلفة للناس، ليس فقط المشاركين بشكل نشط بالاحتجاج، بل وأيضاً الأغلبية التي ما تزال بين متعاطف وبين متردد وبين متخوف وبين رافض؛ فهذه الأغلبية هي أيضاً من أبناء الـ 90٪، المنهوبين. ودون رضا القسم الأكبر من المنهوبين، ودون مشاركتهم الفاعلة، فإنّ أية حركة محكومة بالآلا تتحول إلى حركة

الشباب السوري بمواجهة جحيم السياسات!



يتجه أغلب الشباب السوري - ومن عمر مبكر - إلى العمل لتحصيل قوت يومهم، ولتغطية تكاليف دراستهم، وليساهموا مع ذويهم بجزء من تكاليف المعيشة المرتفعة، هذا بحال توفرت لهم فرص العمل!

■ مراسل قاسيون

وتشتد الحاجة للعمل كلما تقدم الشاب بالمرح، بسبب تزايد أعباء الحياة الضاغطة، وارتفاع تكاليفها وصعوبة تغطيتها، وليصبح هم الشاب في حياته وشغله الشاغل، هو إعالة نفسه وأسرته، في ظل غلاء الأسعار وتراجع الدخل، وعدم تناسب الأجور مع تكاليف ومتطلبات الحياة، مع العجز عن تحقيق هذه المعادلة المستحيلة!

فقد أصبح على الشباب إعالة أهلهم قبل أن يفكروا في تأسيس أسرهم الخاصة، مع صعوبة تحقيق هذا الحلم الذي أصبح مستحيلاً أيضاً!

فرص العمل المحدودة وإعالة المتقاعدين والمرضى!

غالبية الأسر الفقيرة فيها أب وأم متقاعدين، وأجورهم التقاعدية بالكاد تغطي تكاليف أدويتهم الشهرية، ليصبح على الشاب في هذه الأسر أن يتحمل مسؤولية تغطية كافة تكاليف متطلبات حياة الأسرة كاملة!

فبيحت هذا الشباب عن عمل إضافي، وليدخل في دوامة التنقل من عمل سيئ إلى عمل أسوأ بحثاً عن أجر أعلى أو ميزات أفضل!

فالشباب في الريف يضطرون إلى هجرته لسوء خدماته، ونادرة فرص العمل فيه، فحتى العمل الزراعي أصبح غير مجد، بل يكبد المزارعين الخسارات المتتالية، ليتكسّر بالتالي فقدان الأمل في استمرار العيش فيه، لينعكس كل ذلك سلباً على الشباب خصوصاً، وكل أبناء الريف عموماً، وعلى الريف نفسه بإمكاناته المهدورة!

أما في المدينة، فيتزاحم الشباب فيها على فرص محدودة من الأعمال، والتي يغلب على

معظمها الطبيعة الهامشية والاستغلالية، حيث يُقتل الإبداع وتغيب الكفاءة وتعدم الإمكانية! فيعمل معظم الشباب في أعمال لا تتناسب مع تحصيلهم العلمي، ولا تتناسب كذلك مع إمكانياتهم ورغباتهم، وفي خلفية تفكيرهم دائماً، أن الأجر الذي سيحصلون عليه سيضيع بين الغذاء والدواء، وبدل إيجار المنزل فقط لا غير!

فلا أمل ولا طموح، مع جرعات متزايدة من الاستغلال، سواء في العمل نفسه أو في الأسواق!

العمل عن بعد لا يقل سوءاً!

وفي إطار السعي المحموم للشباب في البحث عن فرصة عمل، يتجه البعض منهم نحو العمل عن بعد «أونلاين»، كبوابات جديدة أصبحت متاحة لاختصاصات ومهارات محددة، وخاصة بحال كانت لمصلحة جبهات عمل خارجية، أملاً في أن يؤمن فرق الأجور بين العملات الأجنبية والليرة السورية بحبوبة مرتجاة، فبعض الدولارات المحصلة تصبح عشرات الآلاف من الليرات في ظل انهيار سعر الصرف بكل أسف!

وهنا يدخل الشباب السوري في دوامة أخرى، حيث تزداد المنافسة، وهذه المرة دولية، ويكون المعيار الأساسي الحاكم فيها الأجور الأخفض والعمل الأكثر، وليتجه الشباب السوري مرة أخرى للعمل وفق متطلبات هذه السوق المستجدة، لا وفق رغباته وطموحاته، ليقفل الطموح مجدداً، ولتصبح حياته سعياً وراء ساعات الكهرباء القليلة وشبكة الانترنت المتردية، ولتصبح شركات الاتصالات وشركات الحوالات والمقاهي شركاء في الأجور الزهيدة التي يحصل عليها هذا الشاب

من عمله المضي، ناهيك عن احتمالات أن يقع فريسة لعمليات الاحتيال، والتي يذهب معها جهده أدرج الرياح ودون أجر، فلا رقيب ولا ضمان على العمل عن بعد غير الاتفاق النظري بين رب العمل والشباب الساعي وراء لقمة عيشه!

الهجرة وقوارب الموت!

أمام هذا الواقع القاتم، وانسداد أي أفق أمام الشباب السوري، يجد البعض أن الحل هو الهروب الفردي نحو مجهول قد يكون أفضل ولو بقليل، فتكون الهجرة هي الحل!

وهنا يكون أمام الشباب خياران، إما أن يبيع كل ما لديه ولدى أسرته ويستبدل ويسافر بطريقة شرعية، ولكن مكلفة نحو بلدان محددة ليحصل على فرص محددة أيضاً، أو أن يتجه نحو الهجرة غير الشرعية، فيسلم نفسه إلى المهربين أملاً في أن أمامه حياة أفضل سوف يعيشها، ولينصدم بالواقع، وأن أمامه جهداً مضنياً ليجد لقمة عيشه في الغربة أيضاً، في حال وصوله!

والطامة الكبرى، أن من يهاجر من الشباب هم غالباً من ذوي الكفاءات العالية، وذوي الاختصاص والمهارات، ممن لم يجدوا استثماراً لإمكانياتهم في بلدهم!

ماذا عن الأسرة والزواج؟

لم يعد أي شاب سوري، إلا المحظيون منهم، يفكر اليوم في بناء أسرة، فبالكاد يحصل الشاب على أجر يكفيه ليعيش وحده، أو مع والديه بأفضل الأحوال، وأمام الواقع المعيشي الضاغط لا يفكر الشاب في تحمل تكاليف أسرته الخاصة «زوجته وأولاده ومنزله الخاص» فهنا سوف تكون التكاليف مضاعفة والمسؤوليات مضاعفة.

أبعد من ذلك، أصبح الشباب السوري بعيدين عن تنمية مواهبهم، فلا وقت كاف بين العمل لساعات طويلة أو العمل بدوامين، ولا مال كاف

لأية دورات تدريبية، أو استثمار في مشاريع خاصة، بل لا وقت لديهم للتخفيف من بعض الضغوطات، حتى بالمسامرة فيما بين الأصدقاء!

السياسات المتسببة بالجريمة!

لا يمكن وصف حال الشباب بما يعانون ويواجهون يومياً إلا على أنه جريمة بحقهم وبحق طموحهم ومستقبلهم!

فالواقع الاقتصادي المعيشي الضاغط يقف حائلاً أمام مستقبلهم، سواء على مستوى استكمال دراستهم، أو على مستوى فرص العمل المتاحة، أو على مستوى الأجور الهزيلة، أو على مستوى الحق الطبيعي المتمثل بالزواج والاستقرار، ليضاف إلى كل ذلك واقع سوء وتردي الخدمات التي تحيل حياة كل منهم إلى جحيم مطبق، فلا كهرباء ولا ماء ولا مواصلات ولا طرقات ولا... وفوق هذا وذاك تفشي الظواهر والمظاهر الهدامة التي يتم العمل على تكريسها من المخدرات إلى الدعارة إلى السلب والنهب والبلطجة والتشبيح و.. وصولاً إلى سد كل أفق أمامهم!

وهؤلاء يدركون تماماً أن كلاً من العناوين الجحيمية أعلاه، هي نتيجة مباشرة للسياسات الرسمية المتبعة، وهناك مستفيدون كبار من خلفها، وبأن خلاصهم يبدأ بالخلاص من هذه السياسات جملة وتفصيلاً، بغض النظر عن طريقة تعبير كل منهم عن ذلك!

فيوماً بعد آخر تتضح خنادق التموضعات والاصطفافات للشباب الفقير والمجني عليهم، بمواجهة السياسات المجرمة بحقوقهم، وبمواجهة الناهبين المستفيدين منها، والسالبين لكل إمكانياتهم بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك استهلاك أعمارهم والمغامرة بمستقبلهم!

فالتغيير الجذري والعميق والشامل لم يعد مطلباً سياسياً ملحاً لمصلحة البلاد والعباد فقط، بل أصبح ضرورة عاجلة لاستمرار الحياة نفسها!

ذراع التدخل الإيجابي يرفع الأسعار بنسبة 4-47% «بشفافية»!



عدلت السورية للتجارة أسعار بعض المواد الأساسية التي تتعامل بها المؤسسة وذلك بموجب تعميم موجه إلى كافة فروعها بتاريخ 2023/8/24.

■ عادل إبراهيم

أن وسطي نسبة الزيادة الرسمية على بعض المواد الأساسية في السورية للتجارة تتجاوز 21% ولعل هذا الرفع السعري الرسمي، ووفقاً لنسب الزيادة الموضحة أعلاه، يعطينا فكرة عن واقع ومآل الزيادات السعرية في الأسواق، وبنفس الوقت يمكن اعتباره مهماً رسمياً للتقلت السعري الجاري والمستمر فيها، كما جرت العادة مع كل زيادة سعريّة رسمية لأي مادة أو سلعة، فوسطي نسب الزيادات السعرية في الأسواق على المواد والسلع تجاوزت 50%!

المواطن محكوم بعوامل استغلال السوق!

إن صدور النشرة السعرية لا يعني بالضرورة توفر المواد الواردة بمتنها في الصالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة لبيعها للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية! فالنشرة السعرية خلية بنتائجها بالنسبة للمواطنين على مستوى إمكانية الحصول على مخصصاتهم المسقوفة بموجبها، تماماً كحال تخفيض الدعم عليها تبعاً، كما وسعراً وبتباعد فترات التوزيع، وبالتالي فإنهم محكومون بتأمين احتياجاتهم من السوق، وبأسعاره الاستغلالية المرتفعة وغير المسقوفة!

تهاوي التعهدات.. والذراع المتطاوّل لمصلحة أصحاب الأرباح!

قبل صدور النشرة السعرية الجديدة أعلاه كان قد صرح مدير عام السورية للتجارة بتاريخ 2023/8/22 بما يلي: «المؤسسة بصدد طرح مادة الزيت النباتي على البطاقة الإلكترونية على السعر القديم 20 ألف ليرة وذلك ضمن الكميات المتوفرة حالياً لدى المؤسسة وبمقدار ليتر لكل بطاقة- المؤسسة لم ترفع سعر أي مادة كانت موجودة لديها في الصالات قبل الارتفاع الأخير على السلع- العمل بشكل مستمر لتوفير المواد والسلع الغذائية وكذلك

الخضار والفواكه واللحوم بأسعار أقل من السوق بنسب جيدة، ولكن لضمان توفير المواد ضمن الصالات عند شراء مواد جديدة تضطر المؤسسة لرفع السعر نتيجة ارتفاع سعرها لدى المورد»!

حديث المدير العام وتعهداته أعلاه سقطت وتهاوت بعد يومين فقط! فالزيت النباتي ارتفع سعره، وبالتالي سقط التعهد بتوزيعه بالسعر القديم، والكميات المتوفرة من السلع الأساسية تم طلب جردها لتباع وفق السعر الجديد، وكذلك سقط التعهد بالبيع بالسعر القديم لما هو متوفر في المؤسسة من مواد وسلع أخرى!

وبنفس الوقت فقد بدا واضحاً من حديث المدير العام أن المؤسسة لا حول لها ولا قوة بما يخص الأسعار بكل وضوح! فالموردون هم المتحكمون بأسعار السلع في المؤسسة، بل وبما يتوفر في صالاتها ومنافذها من تشكيلة سلعية، نوعاً وكماً! ليتبين بالنتيجة أن الذراع الإيجابي لمصلحة المواطنين افتراضاً هو بالواقع العملي ذراع متطاوّل وممتد لأصحاب الأرباح ولمصلحتهم! ومن الواضح أن خط السير وفقاً لمسيرة عمل السورية للتجارة ووزارة حماية المستهلك والحكومة من خلفها على مستوى الأسعار الرسمية هو تكريس تحرير أسعار السلع والمواد والخدمات في الأسواق، توافقاً مع السياسات الليبرالية، وبما يضمن استمرار مصالح أصحاب الأرباح فقط لا غير!

مخالفة رسمية وطلب المعاملة بالمثل! بعض بائعي المفرق في الأسواق، وبعد اطلاعهم على تعميم السورية للتجارة المتضمن رفع أسعار بعض المواد والسلع، توقفوا عند قضية هامة وردت في مفتح حول طلبها جرد الأرصد وفق الأسعار الجديدة! فبحسب القانون تعتبر هذه العملية مخالفة، ويتم محاسبة بائعي المفرق بحال قاموا بتعديل أسعار سلعهم الموجودة في محالهم وفقاً لأسعار الموردين المتبدلة، وذلك بتنظيم ضبط مخالفة بحقهم! وطلب هؤلاء أن تتم معاملتهم كما تتعامل

المؤسسة بتعديل أسعار سلعها وموادها الموجودة لديها وفقاً لتبدلاتها السوقية دون اعتبار ذلك مخالفة تستوجب تنظيم ضبط فيها!

فمعاناة هؤلاء الأساسية مع دوريات حماية المستهلك هي مع تغيرات الأسعار اليومية، بل وللحظية في بعض الأحيان، من قبل الموردين، والتي تعتبر مخالفة قانونية يتم التمسك بها وتنظيم الضبوط بحقهم! فكما يتم غض الطرف عن السورية للتجارة بهذا الشأن يطالب هؤلاء أن يعاملوا بالمثل!

الوزارة المنفصلة عن الواقع!

ورد على الصفحة الرسمية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2023/8/23 ما يلي: «نتيجة الإجراءات الحكومية لضبط سعر الصرف، شهدت الأسواق انخفاضاً في أسعار المواد الأساسية خاصة الرز والسكر والزيت النباتي والسمون والبيض واللحوم، حيث تم رصد الأسواق من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات التي أدت أن حركة الأسواق تسير بشكل طبيعي مع توفر في المواد والسلع الأساسية، ولوحظ خلال الجولات انخفاض في الأسعار بنسبة تتراوح بين 5-9% في الأسعار، فمثلاً انخفض سعر كيلو السكر والزيت النباتي بمعدل 2000 ل.س للكيلو الواحد»!

في البداية ما ورد أعلاه يتناقض تماماً مع النشرة السعرية الجديدة الصادرة عن السورية للتجارة التابعة للوزارة بعد يوم واحد فقط، والتي رفعت الأسعار بموجبها لبعض السلع الأساسية بنسبة وسطية 21% وحتى السكر الذي استشهدت به الوزارة تم رفع سعره رسمياً من قبل المؤسسة بنسبة 4%! أما رصد الأسواق الفعلي فيوضح أن الزيادات السعرية فيه لم تقل عن 50%، مع تباين بالفروقات السعرية بين سوق وآخر، ومع زيادة في عوامل الاستغلال! فالوزارة ليست منفصلة عن واقع الأسواق فقط، بل منفصلة عن عمل ذراعها الإيجابي أيضاً!

وقد شملت قائمة التعديل أسعار «السكر والرز والعدس والتونا والسمن والزيت النباتي»، والتي من المفترض أن تباع على البطاقة الإلكترونية بشكل مباشر دون رسائل، ولكميات مسقوفة لكل بطاقة «كمّاً وفترات توزيع» لكل مادة من المواد أعلاه! كما تضمن التعميم طلب جرد المستودعات والصالات وموافاة مديرية الحسابات بالأرصدة الموجودة وفق الأسعار الجديدة!

بكل وضوح وشفافية!

قائمة المواد التي تم تعديل أسعارها تضمنت السعر القديم والجديد، لتظهر المقارنة السعرية واضحة ومباشرة وبدون رتوش! فقد ارتفع سعر السكر من 12500/ليرة كغ، إلى 13000/ليرة كغ، وبنسبة زيادة 4% وارتفع سعر الرز من 13500/ليرة كغ إلى 17000/ليرة كغ، بنسبة زيادة 25% والعدس المجروش ارتفع من 15000/ليرة كغ إلى 16000/ليرة كغ، بنسبة زيادة 6% وارتفع سعر علية التونا من 11000 ليرة إلى 14000 ليرة، بنسبة زيادة 27% والسمن سعة 1 كغ ارتفع سعرها من 25000 ليرة إلى 28000 ليرة، بنسبة زيادة 12%. أما السمن سعة 2 كغ فقد ارتفع سعرها من 50000 إلى 56000 ليرة، بنسبة زيادة 12%. فيما ارتفع سعر ليتر الزيت النباتي من 20000 ليرة إلى 25000 ليرة، بنسبة زيادة 25%. أما العبوة سعة 1.8 ليتر فقد ارتفع سعرها من 33500 ليرة إلى 45000 ليرة، بنسبة زيادة 34%. وعبوة الزيت النباتي سعة ليترين فقد ارتفع سعرها من 34000 ليرة إلى 50000 ليرة، وبنسبة زيادة بلغت 47%!

وسطي الزيادة الرسمية 21% وفي الأسواق تجاوزت 50%!

يتبين من الأسعار ونسب الزيادة عليها أعلاه

المياه.. زيادة التعرفة 400% بالحد الأدنى..



رفعت مؤسسة المياه تعرفّة المتر المكعب لمياه الشرب للاستهلاك المنزلي وللدوائر الرسمية، وللقطاعات التجارية والصناعية والسياحية، ونسب كبيرة، حدها الأدنى 400% للاستهلاك المنزلي!

الشريحة الثامنة» بنسب كبيرة جداً! الجدول التالي يبين نسب الزيادة في التعرفة للشرائح الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة، والتي تحسب على أساسها كامل كمية الاستهلاك اعتباراً من أول متر مكعب تم استهلاكه:

النسبة الزيادة	التعرفة الجديدة- ليرة/ متر مكعب	التعرفة القديمة- ليرة/ متر مكعب	الشريحة/ متر مكعب
400%	150	30	36-50
900%	400	40	51-80
2900%	1500	50	81-120
4900%	3000	60	121 وما فوق

استهلاكها الشهري عبر الشبكة الرسمية بما لا يتجاوز 25 متراً مكعباً في الدورة لتبقى ضمن حسابات الشريحة الخامسة، أي أقل من متر مكعب واحد باليوم، وإلا فإن فاتورة استهلاكها ستقفز إلى الشريحة السادسة، وتصبح قيمتها بعشرات الآلاف من الليرات، وليس بالآلاف فقط!

الكارثة بالشرائح الأعلى للأسر الأكبر!

إن قيمة الاستهلاك بما يتجاوز كمية 50 متراً مكعباً، أي اعتباراً من الشريحة السادسة، والتي تحتسب على كامل كمية الاستهلاك أصبحت كبيرة جداً، والجدول التالي يبين قيمة استهلاكها بحسب التعرفة الجديدة:

كمية الاستهلاك- متر مكعب	التعرفة-ليرة/ متر مكعب	قيمة الاستهلاك/ ليرة
من 51 حتى 80	400	32.000
من 81 حتى 120	1,500	180,000
فوق 120	3,000	363.000 وما فوق

على ذلك فإن قيمة الاستهلاك المنزلي التجميعية حتى سقف الاستهلاك للشريحة الرابعة (35 متراً مكعباً فقط) بحسب التعرفة التي تم الحفاظ عليها لهذه الشرائح بقيت 440 ليرة فقط. أما حتى سقف الكمية للشريحة الخامسة البالغ 50 متراً مكعباً، وهو وسطي الاستهلاك المتكشف للأسرة خلال الدورة مع الترشيح الشديد، فتصبح بموجب التعرفة الجديدة 7500 ليرة، بينما كانت بحسب التعرفة القديمة 1500 ليرة، وبنسبة زيادة 400%! مع الأخذ بعين الاعتبار ما تتضمنه الفاتورة من إضافات ورسوم كثيرة أخرى، بعضها مقطوع وبعضها نسبة محسوبة على قيمة كمية الاستهلاك، لترتفع الفاتورة بالمحصلة بشكل كبير! وبالتالي على الأسرة أن تسقف معدلات

غير المنطقي! فهذه الحدود محسوبة على ما يبدو على أساس إجراءات التقنين وواقع تردي الشبكة، بالتوازي مع إجراءات تخفيض الدعم الكمية، وليس بحسب الاحتياجات الفعلية للمواطنين من المياه! فواقع اللجوء إلى الصهاريج لتعبئة الخزانات في الكثير من المدن والبلدات بات أمراً طبيعياً لسد الفجوة المائية بينما يصل عبر الشبكة النظامية وبين الاحتياج الفعلي، مع النقش! فوسطى التعبئة التي يتم الاضطرار إليها عبر الصهاريج شهرياً تتراوح بين 10-15 مرة للأسرة، وكل مرة بواقع 5 براميل «أي متر مكعب واحد»، وبواقع 10-15 متراً مكعباً شهرياً، أي 20-30 متراً مكعباً خلال الدورة، وذلك إضافة إلى الوسطى «المنطقي» الذي تحدث عنه المصدر في وزارة الموارد المائية أعلاه بواقع 35 متراً مكعباً، ليصبح الوسطى الفعلي للاستهلاك الأسري يقارب 60 متراً مكعباً، وذلك بالحدود الدنيا «للشرب والغسيل والتغسيل والتنظيف والجلي و...!» مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الكم من الاستهلاك قريب من معدلات الاستهلاك الشخصي والمنزلي المحسوبة من قبل بعض المنظمات الأممية التابعة للأمم المتحدة.

فاتورة المستهلك المنزلي ارتفعت 400% بالحد الأدنى!

بموجب التعرفة الجديدة حافظت بعض شرائح الاستهلاك المنزلي على سعرها وذلك حتى الشريحة الرابعة فقط، بواقع تعرفة «7-15-22 ليرة، للشرائح الثانية- الثالثة- الرابعة على التوالي»، فيما ارتفعت تعرفة بقية شرائح الاستهلاك «من الشريحة الخامسة وحتى

عاصي اسماعيل

وبحسب مصدر في وزارة الموارد المائية، نقلاً عن صحيفة الوطن بتاريخ 2023/8/24، أن «الهدف من القرار ترشيد استهلاك المياه للحد من الهدر وعدم الاستهتار بالسعر المنخفض، بغية الحفاظ على هذه الثروة المائية، الأمر الذي ينعكس على صعيد التخفيف من الاستهلاك».

وحسب المصدر فإن «أصحاب الاستهلاك الطبيعي من 1 متر مكعب وحتى 35 متراً مكعباً في الدورة، لن يتأثر على الإطلاق لتصل القيمة إلى 22 ليرة للمتر المكعب بحد أقصى لا تزيد إلا بالنسبة لأصحاب الاستهلاك فوق المنطقي «بحدود 125 لـ 150 ليترًا باليوم»، بما يصل إلى 35 متراً مكعباً في الدورة».

فهل فعلاً لن يتأثر أصحاب الاستهلاك «الطبيعي» بالتعرفة الجديدة؟ وهل سقف استهلاك 35 متراً مكعباً في الدورة «مدة الدورة شهرياً» كاف للأسرة أصلاً؟ وما هو معدل الفقر المائي، وأين تكمن نسب الهدر الكبيرة بسبب سوء السياسات المائية المتبعة؟

التقنين والحدود «المنطقية»!

تجدر الإشارة بدايةً إلى أن المعاناة من أزمة المياه مستمرة بكافة المدن والبلدات، بسبب إجراءات التقنين وبسبب غياب الكهرباء وبسبب تردي الشبكة، وبالتالي لا تنطبق مقولة الاستهتار بالسعر المنخفض على الغالبية من المستهلكين المنزليين هنا، فكميات الاستهلاك المنزلي عبر الشبكة النظامية مخففة ومقننة وبحدودها الدنيا سلفاً! أما أن يقال إن الحدود الطبيعية للاستهلاك المنزلي هي 35 متراً مكعباً في الدورة، فهو

ترشيد للاستهلاك أم تخفيض للدعم؟!



المياه، لافتاً إلى أن نسبة توزع استخدامات المياه للاستهلاكات المنزلية تصل إلى 7,2%، فيما تستهلك الصناعة 2,7%، وتحصل الزراعة على الحصة الأكبر بنسبة تصل إلى 79% مع 11% تبخر، وبالتالي فإننا ومهما هدرنا من المياه في استخدامات مختلفة فإنها لا تعادل 1% مما يهدر في الزراعة، مشيراً إلى عدم وجود خطة مدروسة في استهلاك المياه، واعتبر أن توفير 10% من المياه المستخدمة في الزراعة يُعادل كل ما يستخدمه السكان»!

أمام الحديث الأكاديمي المختص أعلاه تبدو إجراءات وزارة الموارد المائية المتمثلة بزيادة تعرفه المياه غير ذات معنى على مستوى الغايات المعلنة منها وهي «ترشيد استهلاك المياه للحد من الهدر وعدم الاستهلاك بالسعر المنخفض، بغية الحفاظ على هذه الثروة المائية، الأمر الذي ينعكس على صعيد التخفيف من الاستهلاك»، بحسب حديث المصدر في الوزارة أعلاه!

فالسياسات المائية الصناعية، وخطط الاستهلاك المدروسة، وإخراج المواطن من تحت عتبة الفقر المائي، وتأهيل الشبكات، ومنع التعديات، وتوفير المشتقات النفطية، وغيرها من العناوين الكثيرة الأخرى المرتبطة بالمياه والأمن المائي، آخر ما يعني الرسميين على ما يبدو!

ليتبين بالتالي أن الغاية الفعلية رسمياً هي مزيد من إجراءات تخفيض الدعم الجائرة «كما وسعراً» التي يدفع المواطن ضريبةها فقط لا غير، ومزيد من الضغوطات عليه!

مركبة نظراً للمعاناة من مشكلات عديدة، أولها شح المياه وتدمير جزء كبير من أنظمة التغذية بالمياه في فترة الحرب»!

وبحسب المفتي «المفارقة تكمن في المناطق التي تتوفر فيها المياه ويعاني سكانها من نقص حاد، كالمناطق الساحلية، هذا إلى جانب عدم توفر الطاقة الضرورية (مازوت وكهرباء) لتأمين المياه، ما يجعل المشكلة مركبة ومعقدة، خاصة وأن مؤسسات المياه غير قادرة حالياً - بسبب نقص مواردها المالية - على إعادة تأهيل شبكاتها التي تعرّضت للتخريب خلال فترة الحرب، حيث يتم استئجار وسرقة كميات كبيرة من المياه غير مخطّط لها، وطبعاً كل ذلك من دون أي عائد مادي لمؤسسات المياه»!

وتكشف المقارنة بين حصة الفرد من المياه عالمياً وما يحصل عليه المواطن في بلدنا عن فارق كبير، حيث بلغ خط فقر المياه المتعارف عليه 1000 م³ للفرد سنوياً، فيما قُدّر المتوسط العالمي للفرد 6750 م³ سنوياً، في حين بلغت الكمية المتاحة للمواطن السوري قبل الحرب 700 م³ سنوياً، وتعتبر تحت خط الفقر، لتتخفّض بعد الحرب إلى 600 م³، أي ما يُعادل عشر النسب العالمية فقط!

وأكد المفتي أن «نسبة هدر المياه المستخدمة في الزراعة تعتبر من النسب المرتفعة، بسبب استخدام أساليب الري التقليدية وعدم استخدام الأساليب الحديثة، ما نتج عنه ضياع وهدر كميات كبيرة جداً وخاصةً لري محاصيل غير مجدية اقتصادياً وتتطلب كميات كبيرة من

فما فوق، بينما كانت بموجب التعرفة القديمة 120 ليرة/متر مكعب لكامل الكمية، أي بنسبة زيادة تتراوح بين 733-2400%!

وهذه الزيادة في التعرفة الجديدة، وبنسبة زيادة وسطية تبلغ 1600%، هي تخفيض كبير على الدعم لهذه الجهات والفعاليات أيضاً، وستعكس على تكاليفها بنسب متفاوتة طبعاً!

تخفيض الدعم على حساب المواطنين!

تخفيض الدعم المباشر على أصحاب الاستهلاك المنزلي من المواطنين يبدأ اعتباراً من زيادة قيمة فاتورة استهلاكهم بنسبة 400% بالحد الأدنى كما هو مبين أعلاه، لترتفع إلى نسب كبيرة جداً بعد كمية استهلاك 51 متراً مكعباً في الدورة للأسر ذات التعداد الأسري الكبير، ولا ينتهي بنسبة تخفيض الدعم المتأدية من زيادة التعرفة على الفعاليات الاقتصادية بوسطي 1600%، والتي ستضاف إلى تكاليفها وستعكس سعراً على سلعتها وخدماتها بنسب متباينة، والتي ستجبي بالمحصلة من جيوبهم أيضاً!

فمعمل صغير للألبان والأجبان على سبيل المثال وبمعدل استهلاك منقشف يقدر بـ 100 متر مكعب في الدورة فقط، فإن قيمة استهلاكه كانت 12.000 ليرة بحسب التعرفة القديمة، وقد تكون هذه القيمة مهملة في حسابات التكاليف الإجمالية للمعمل، بينما أصبحت بموجب التعرفة الجديدة 300 ألف ليرة، بحيث لا يمكن إهمالها في حسابات التكلفة من الآن فصاعداً، لتظهر من خلال أسعار منتجاته وسلعه، وقس على ذلك بالنسبة لكل الفعاليات وتكاليفها وأسعارها!

حصة المواطن دون عتبة الفقر المائي ومزيد من التخفيض والضغط!

إن عبارات الحد من الهدر وترشيد الاستهلاك وغيرها ما هي إلا مبررات وذرائع لهذا الشكل الجديد من تخفيض الدعم «المباشر عبر السعر وغير المباشر عبر الكم»، الذي يدفع ضريبة المواطن على حساب معيشتة وخدماته!

ونستشهد على ذلك بما قاله الدكتور المهندس محمد بشار المفتي، عضو الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، عبر صحيفة البعث بتاريخ 2023/4/26، بأن «قضية المياه في سورية

استناداً إلى الجدول أعلاه فإن كمية استهلاك تتجاوز 51 متراً مكعباً في الدورة تبدأ قيمتها بسعر 20 ألف ليرة لتصل إلى سقف قيمة الشريحة 32.000 ليرة المبين في الجدول، وتصبح الطامة أكبر في شرائح الاستهلاك المنزلي الأعلى، والتي ستتكبدها الأسر ذات تعداد الأفراد الكبير!

وبكل اختصار فإن التعرفة الجديدة تتضمن تخفيضاً كبيراً على دعم المياه اعتباراً من شريحة الاستهلاك الخامسة المستهدفة بشكل خاص من هذه التعرفة على ما يبدو، والتي تشمل غالبية المستهلكين من الناحية العملية، وبالنسب الكبيرة المبينة أعلاه، إضافة إلى إجراءات تخفيض الدعم ناحية الكم عبر آليات التقنين المتبعة!

كيف ستصبح تكلفة التعبئة عبر الصهاريج؟!

الزيادة في التعرفة الرسمية أعلاه للاستهلاك المنزلي سترفع أسعار التعبئة الإلزامية عبر الصهاريج لتغطية نقص الاحتياج المائي الأسري من كل بد!

فإذا كانت تكلفة تعبئة المتر المكعب 5 براميل» تقارب 35 ألف ليرة الآن، بسبب عدم توفر المياه عبر الشبكة الرسمية، وبوسطي شهري يقارب 350 ألف ليرة تتكبدها الأسرة اضطراراً على حساب ضروراتها الأخرى، فكيف ستصبح هذه التكلفة بعد رفع السعر الرسمي الجديد، وكيف ستتحمل الغالبية من الأسر المفقر تلك التكاليف الإضافية «الرسمية وغير الرسمية»؟!

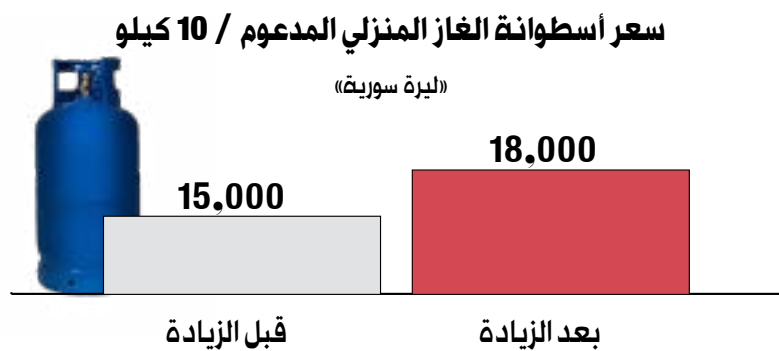
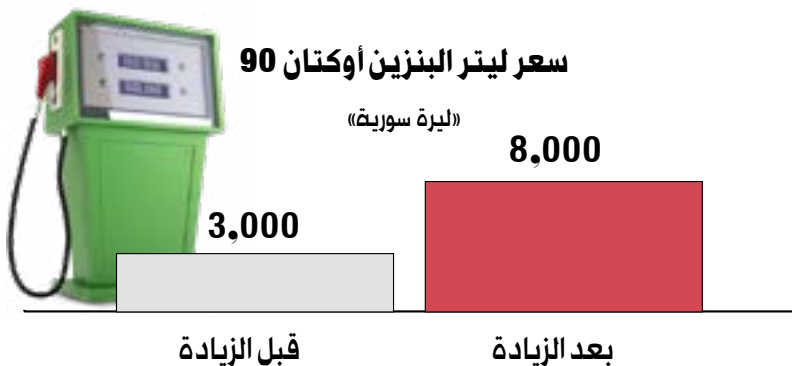
الزيادة للدوائر الرسمية والفعاليات الاقتصادية بوسطي 1600%!

ارتفعت تعرفه المتر المكعب للدوائر الرسمية من 50 ليرة/متر مكعب ولكامل الكمية، إلى 1000 ليرة/متر مكعب لكامل الكمية، وبنسبة زيادة 1900% دفعة واحدة!

أما الاشتراكات التجارية والصناعية والسياحية فقد أصبحت على الشكل التالي، 1000 ليرة للشريحة الأولى عن الكمية المستهلكة من 1 وحتى 10 أمتار مكعبة، وبقيمة 1500 ليرة بالنسبة للشريحة الثانية من 11 وحتى 60 متراً مكعباً، و3000 ليرة للشريحة 61 متراً مكعباً



جردة حساب لمرحلة «ما بعد الزيادة»..



ستنفقه من زيادة على الرواتب والأجور منذ تاريخ صدور القرار لغاية نهاية العام الجاري. وباعتبار أن وزارة المالية صرحت أن التكلفة السنوية المقدرة للزيادة في الرواتب والأجور ستكون بحدود 4 تريليون ليرة، نجد أن الزيادة في الإيرادات السنوية الناتجة «فقط عن رفع سعري البنزين والمازوت - وغير متضمنة سعر الغاز الدوكم أو الفيوول» ستكون بحدود 15,5 تريليون ل. س أي تشكل أكثر من 93% من إجمالي الموازنة وثلاثة أضعاف العجز المقدّر.

وبهذا يتضح زيف الادعاءات الحكومية حول أن عمليات الرفع تهدف إلى تحسين الوضع المعيشي للناس، ويتضح أكثر أن هدفها هو «حل مشكلة» قلة الإيرادات - التي تتحمل مسؤوليتها هي

سيكلف الحكومة 4 تريليون ليرة سورية سنوياً، ستحصل الحكومة على عشرات تريليونات الليرات السورية. وفقاً لتقديرات الأكاديمية والباحثة الاقتصادية، د.رشا سيروب، التي أجرت «قاسيون» حواراً معها في العدد الفائت، فإن الإيرادات التي ستدخل إلى الموازنة العامة خلال الشهور المتبقية من السنة المالية الحالية نتيجة رفع أسعار هذه المواد تقارب 5,7 تريليون ليرة وهو أكبر من رقم عجز الموازنة عن العام كاملاً (4,8 تريليون ل.س)، مقابل زيادة في الإنفاق على الرواتب والأجور عن الأربعة أشهر المتبقية والتي لن تتجاوز 1,5 تريليون ليرة سورية. أي أن الحكومة - وفقاً لسيرروب- ستحقق زيادة في الإيرادات تعادل أربعة أمثال ما

مرة أخرى، تدّرع أصحاب القرار في البلاد بضرورة رفع أجور الموظفين للقيام بحملة ارتفاعات ضخمة لأسعار السلع الأساسية. ومنذ الخامس عشر من آب - موعد الإعلان عن القرارات التي اعتاد المواطنون إصدارها ليلاً- لم تهدأ تداعيات هذه القرارات، حيث شهدت الأسواق ولا تزال تشهد ارتفاعات غير مسبوقه في أسعار جميع السلع تقريباً، بينما لا تزال التبريرات الرسمية على حالها مجافية للمنطق والعقل.

قاسيون

العديد من الصناعات» من 4,443,993 ليرة إلى 7,887,500 ليرة (77,4%)، وكذلك سعر الليتر من المازوت الصناعي الذي ارتفع أيضاً من 5,400 إلى 8,000 ليرة (48,1%). وعلى هذا النحو، ارتفع البنزين أوكتان 95 من 10,000 ليرة إلى 13,500 ليرة (35%) علماً أن قرار رفع سعره إلى 10,000 صدر منذ بداية الشهر فقط بعد أن كان 8,600 ليرة.

وبمجرد صدور قرارات رفع أسعار المشتقات النفطية في مساء 15 آب، تلاها مباشرة رفع أسعار الغاز «التي شهدت زيادات في منتصف العام»، حيث ارتفع ثمن أسطوانة الغاز المنزلي المدعوم بسعة 10 كيلو من 15,000 إلى 18,000 (20%)، وأسطوانة الغاز المنزلي الحر (20%)، وأسطوانة الغاز المنزلي الحر بالسعة ذاتها من 50,000 إلى 53,000 ليرة (6%)، وكذلك الحال بالنسبة للغاز الصناعي، حيث ارتفع ثمن أسطوانة الغاز بسعة 16 كيلو من 75,000 إلى 79,500 ليرة (5,3%). وكذلك ارتفع ثمن طن الغاز السائل / دوكم ليصل إلى 9,372,500 ليرة بينما لا تتوافر - حتى الآن - معلومات منشورة عن سعره قبل الزيادة الأخيرة.

نتيجة الارتفاعات التي حدثت، وفّر أصحاب القرار في البلاد تريليونات الليرات السورية التي سيتم جمعها من جيوب المواطنين. ففي مقابل رفع الأجور اسمياً بنسبة 100% «أكدت التصريحات الرسمية أن هذا الرفع

تقف وراء أرقام الارتفاعات التي طالت السلع كلها حياة مليئة بالمشقة يواجهها المواطن السوري كل يوم. فالزيادات الحادة في أسعار المحروقات تعني تكاليف إضافية على النقل والإنتاج، مما يؤدي بشكل طبيعي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأخرى. وبهذا، تصبح الحياة اليومية مكلفة بشكل أكبر، حيث يجد المواطن نفسه مضطراً لدفع المزيد من الأموال كي يؤمّن السلع والخدمات ذاتها التي كان يحصل عليها بتكلفة أقل مما قبل الزيادة الاسمية للأجور. فيما يلي، نرصد بعض جوانب سلسلة ارتفاعات الأسعار التي تمت منذ يوم 15 آب حتى تاريخ إصدار هذا العدد من «قاسيون».

تريليونات الليرات السورية.. في «ضربة واحدة»!

كان المازوت المدعوم، وهو أحد المواد الأساسية للنقل والتدفئة خلال فصل الشتاء «أي أنه الأكثر ارتباطاً بحياة الناس اليومية»، في صدارة الارتفاعات حيث قفز من 700 ليرة سورية إلى 2,000 ليرة «بنسبة 185%»، تلاه البنزين أوكتان 90، الذي ارتفع سعر الليتر الواحد منه من 3,000 ليرة إلى 8,000 (166,6%)، ثم المازوت الحر الذي شهد قفزة بحوالي 113,8% «من 5,400 ليرة إلى 11,550 ليرة». كما ارتفع سعر طن الفيوول «الداخل في تسعير الكهرباء وفي

بمجرد صدور

قرارات

رفع أسعار

المشتقات

النفطية، تلاها

مباشرة رفع

أسعار الغاز

من الوضع السيء إلى «السيوّر سيء»

185%

كان المازوت المدعوم، الذي يدخل في حياة الناس اليومية في صدارة الارتفاعات حيث قفز من 700 ليرة سورية إلى 2,000 ليرة «بنسبة 185%

35%

ارتفع البنزين أوكتان 95 من 10,000 ليرة إلى 13,500 ليرة «35%» علماً أن قرار رفع سعره إلى 10,000 صدر منذ بداية الشهر فقط بعد أن كان 8,600 ليرة

47%

قررت مؤسسة «السورية للتجارة» أن ترفع سعر الزيت النباتي «سعة 2 ليتر» بنسبة 47% ليرتفع من 34,000 إلى 50,000 ليرة.



المادة	السعر القديم	السعر الجديد	التغير
المازوت المدعوم / ليتر	700	2,000	185.7%
المازوت الصناعي / ليتر	5,400	8,000	48.1%
المازوت الحر / ليتر	5,400	11,550	113.8%
البنزين اوكتان 90 / ليتر	3,000	8,000	166.6%
البنزين اوكتان 95 / ليتر	10,000	13,500	35%
الغاز المنزلي المدعوم / اسطوانة 10 كيلو	15,000	18,000	20%
الغاز المنزلي الحر / اسطوانة 10 كيلو	50,000	53,000	6%
الغاز الصناعي / اسطوانة 16 كيلو	75,000	79,500	5.3%
الغاز السائل / دوكتا / طن	-	9,372,500	-
الفيول / طن	4,443,993	7,887,500	77.4%

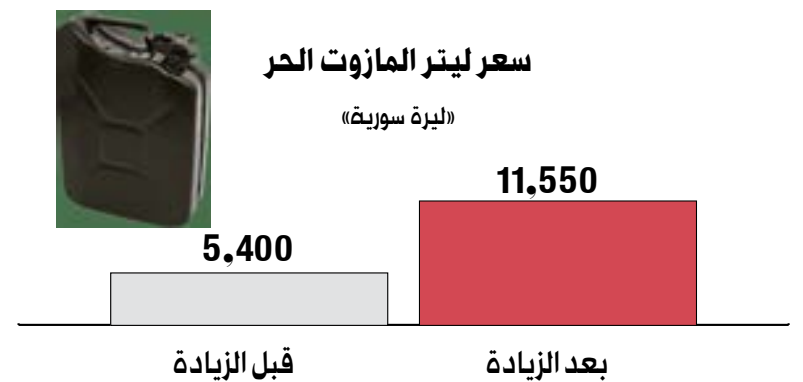
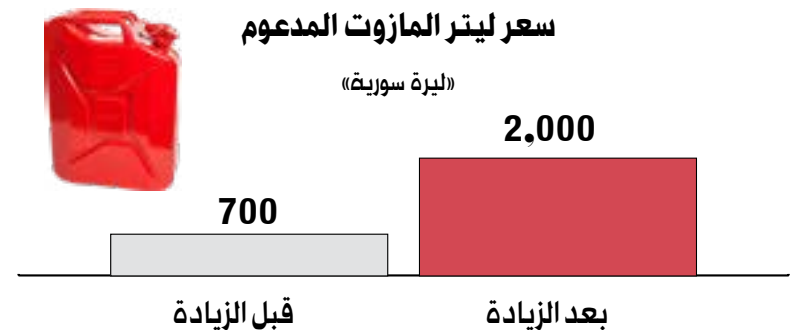
المادة	السعر القديم	السعر الجديد	التغير
السكر	12,500	13,000	4%
الرز	13,500	17,000	25.9%
عدس مجروش	15,000	16,000	6.6%
علبة طون	11,000	14,000	27.2%
سمنة 1 كغ	25,000	28,000	12%
سمنة 2 كغ	50,000	56,000	12%
زيت نباتي / 1 ليتر	20,000	25,000	25%
زيت نباتي / 1,8 ليتر	33,500	45,000	34.3%
زيت نباتي / 2 ليتر	34,000	50,000	47.0%

وجاء في نص القرار أنه سيتم بيع المواد على البطاقة الإلكترونية بشكل مباشر من دون رسائل ووفق كميات محددة. حيث رفعت سعر كيلو السكر إلى 13,000 ليرة بدلاً عن 12,500 «4%»، وكيло الرز إلى 17,000 ليرة عوضاً عن 13,500 «25,9%»، وكيло العدس المجروش إلى 16,000 ليرة عوضاً عن 15,000 «6,6%»، وعلبة الطون إلى 14,000 ليرة عوضاً عن 11,000 «27,2%»، وكيло السمنة إلى 28,000 بدلاً من 25,000 «12%». بينما ارتفع الزيت النباتي (1 ليتر) بنسبة 25% من 20,000 إلى 25,000، والزيت النباتي (1,8 ليتر) بنسبة 34,3% من 33,500 إلى 45,000، والزيت النباتي (2 ليتر) بنسبة 47% من 34,000 إلى 50,000 ليرة.

بحوالي 2,389,583 ليرة، منتقلاً من 4,100,111 ليرة في بداية تموز إلى 6,489,694 ليرة في منتصف آب، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 58,3% خلال الفترة من بداية شهر تموز حتى النصف الثاني من شهر آب.

السورية للتجارة
«تواكب» الارتفاعات بدورها أيضاً على هذا النحو، أصدرت مؤسسة «السورية للتجارة» في 24 آب قراراً زادت بموجبه أسعار عدد من المواد الأساسية، الأمر الذي سيشكل عبئاً إضافياً على عاتق السوريين، وسيساهم بالمزيد من التآكل في القدرة الشرائية لليرة السورية، وبمزيد من الارتفاعات الموازية في السوق.

الزيادة الأخيرة
تشكل أكثر
من 93%
من إجمالي
الموازنة وثلاثة
أضعاف العجز
المقدر فيها



تعرفة المتر المكعب من المياه المستهلكة للكمية من 36-50 متراً مكعباً في الدورة الواحدة «الشريحة الخامسة للاستهلاك المنزلي» بقيمة 150 ليرة، ما يعني زيادة حدها الأدنى 400% على الاستهلاك المنزلي بحوالي 50 متر «للمزيد تابع مادة قاسيون في القسم المحلي في العدد ذاته».

وبعد مرور أقل من أسبوع على الزيادات، شهد مؤشر قاسيون لتكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد ارتفاعاً بحوالي 3,823,333 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها المؤشر في شهر تموز 2023، حيث انتقلت هذه التكاليف من 6,560,178 ليرة في بداية تموز، إلى 10,383,511 ليرة «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة

– على حساب الناس وحساب معيشتها وضرورات بقائها.

سلسلة ارتفاعات جديدة.. والعجلة لا تتوقف

تلا قرارات 15 آب سلسلة من عمليات رفع الأسعار، شملت رفع تعرفة الركوب لخطوط النقل داخل المحافظات وبينها بنسب زادت على 100%. وكذلك رفع سعر ربطة الخبز الموزعة من المعتمدين «بمبالغ بين 50 و150 ليرة سورية كزيادة على أجور نقل» في مقابل الحفاظ شكلياً على سعر ربطة الخبز عند 200 ليرة.

وفوق ذلك، جرى رفع تعرفة المتر المكعب من مياه الشرب لدى جميع المؤسسات العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في المحافظات السورية، بحيث يتم احتساب

1,2% من سكان العالم يملكون 47,8% من الثروة



في تقرير الثروة السنوي الصادر عن بنك «كريدية سويس»، وهو الدراسة الأكثر شمولاً للثروة الشخصية العالمية، وعدم المساواة بين البالغين في جميع أنحاء العالم. إذا ما عرفنا الثروة الشخصية بأنها ملكية العقارات والأصول المالية «الأسهم والسندات والنقد» مطروحا منها الديون لجميع البالغين في العالم. وفقاً للتقرير الصادر العام الماضي، في نهاية عام 2021 وصلت الثروة العالمية إلى 463,6 تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9,8% مقارنة مع عام 2020، أي أكثر من معدل الزيادة السنوي 6,6% المسجل منذ بداية هذا القرن. بغض النظر عن حركة أسعار الصرف، فقد ارتفع إجمالي الثروة العالمية بنسبة 12,7% ما يجعله أسرع معدل سنوي يتم تسجيله على الإطلاق. وارتفع متوسط الثروة لكل شخص بالغ إلى 87489 دولاراً في نهاية 2021. وعلى أساس كل دولة على حدة، أضافت الولايات المتحدة أكبر قدر من ثروة الأسر في عام 2021، تليها الصين وكندا والهند وأستراليا.

■ مايك روبرتس
ترجمة: قاسيون

الزيادة في الثروة «العقارات والأصول المالية» لم يتم تقاسمها بشكل متساو. على العكس من ذلك، ارتفعت حصة ثروات أغنى 1% عالمياً للعام الثاني على التوالي لتصل إلى 45,6% في عام 2021، مقارنة بنسبة 43,9% في عام 2019. يظهر هرم الثروة بأن 62 مليون إنسان من أصل 4,4 مليارات بالغ في العالم، أي نسبة 1,2%، يملكون 47,8% من ثروة العالم بينما 2,8 مليار بالغ «نسبة 53,2%» يملكون فقط 1,1% من هذه الثروة، ليظهر المستوى المذهل من اللامساواة. وفي حين أن أعلى 1,2% من السكان يملكون متوسط ثروة يزيد عن مليون دولار لكل منهم، فإن أدنى 53% من السكان يملكون أقل بكثير من 10 آلاف دولار لكل منهم، أي أقل 100 مرة على الأقل.

كما أنه داخل المجموعة الأكثر ثراء، فالتفاوت صارخ بنفس القدر - مع وجود هرم آخر. هناك 264200 من الأفراد ذوي الثروات العالية الذين تزيد ثرواتهم الصافية عن 50 مليون دولار بشكل كبير في نهاية عام 2021. هذا يزيد بمقدار 46 ألف عن الرقم المسجل في نهاية 2020 والذي بلغ مقداره 218200، والذي كان بدوره أعلى بمقدار 43400 عما كان عليه في 2019. هذه الزيادات هي أكثر

من ضعف الزيادات المسجلة في أي عام آخر من هذا القرن. إذا ما أخذناهم معاً، يعني هذا بأن عدد البالغين الذين لديهم ثروة تفوق 50 مليون دولار قد توسعت بمقدار يفوق 50% خلال فترة عامين فقط: 2020 و2021. هذا الارتفاع الأخير في نسبة اللامساواة سببه الارتفاع الكبير في قيمة الأصول المالية أثناء وبعد جائحة كوفيد، والأغنياء هم الذين يمتلكون معظم الأصول المالية. تعكس الزيادة الإجمالية في الثروة العالمية بشكل أساسي ارتفاع الثروة في الصين وتوسع «الطبقة الوسطى» فيما يسمى «الشمال العالمي». لكن لوحظ أن 7% من أفقر الناس في العالم يعيشون في أمريكا الشمالية. إن التفاوت العالمي يرتفع أو ينخفض استجابة للتغيرات في التفاوت في الثروة داخل البلدان، ما يسمى بالعنصر «داخل-البلد». ولكنه يتأثر أيضاً بالتغيرات في متوسط مستويات الثروة في البلدان نسبة إلى المتوسط العالمي، عنصر «بين-البلدان». وفي هذا القرن كان صعود ثروات الأسر في الأسواق الناشئة، وأبرزها الصين والهند، سبباً في تضيق الفوارق في الثروة بين البلدان، حتى أن المكون بين البلدان انحدر بسرعة كبيرة، وكان هذا هو العامل المهيمن الذي يحكم الاتجاه النزولي العام لعدم المساواة.

في القرن الحادي والعشرين ارتفع متوسط الثروة للشخص الواحد من 1613 دولاراً في

عام 2000 إلى مبلغ مقداره 8296 دولاراً في عام 2021، أي بزيادة سنوية قدرها 8,1%. لكن هذا نتيجة للارتفاع الحاد في متوسط الثروة في الصين من 3133 دولاراً للشخص الواحد إلى 26752 دولاراً في عام 2021 «أي 12% سنوياً»، أو من 7% من متوسط الثروة في أمريكا الشمالية عام 2000 إلى نسبة 28% في عام 2021. وكان عدد الأشخاص في عام 2000 يعادل ضعف المتوسط العالمي، بينما هو الآن أكثر من ثلاث أضعاف.

كما شهدت الهند أيضاً ارتفاعاً في متوسط الثروة للفرد من 1005 دولارات في عام 2000 إلى مقدار 3295 دولاراً في عام 2021، أي 7% سنوياً، ولكن في عام 2000 كانت ثروة الهند لكل شخص بالغ 2% فقط من ثروة أمريكا الشمالية. أما الآن فقد بلغت 3% فقط، ويظل عدد البالغين في الهند أقل بكثير من المتوسط العالمي. والواقع أن هذه النسبة انخفضت من 62% في عام 2000 إلى نسبة 40% الآن. تتراجع الهند نسبياً، في حين تتقدم الصين إلى الأمام نسبياً.

هنا نقطة رئيسية يجب النظر إليها. إذا كنت تمتلك عقاراً لتعيش فيه، وبعد سداد أي ديون رهن عقاري لا يزال لديك ما يزيد عن 100 ألف دولار من الأسهم وأي مدخرات، فأنت من بين أغنى 10% من جميع البالغين في العالم. قد تجد صعوبة في تصديق ذلك، لكنه صحيح لأن معظم البالغين في العالم ليس لديهم ثروة يمكن التحدث عنها على الإطلاق. أما فيما يتعلق باللامساواة بين الرجل والمرأة، فقد وجد التقرير أنه من بين 26 دولة تشكل 59% من السكان البالغين في العالم، هناك 15 دولة «بما في ذلك الصين وألمانيا والهند مثلاً» تظهر انخفاضاً في ثروة المرأة على مدار العام، على مدى العامين الماضيين.

أما بالنسبة للأثرياء في جميع أنحاء العالم، فقد كان هناك 62,5 مليون مليونير في نهاية عام 2021 بزيادة قدرها 5,2 ملايين عن العام

السابق. وأضافت الولايات المتحدة 2,5 مليون مليونير جديد، أي ما يقرب من نصف الإجمالي العالمي. وهذه أكبر زيادة في أعداد المليونيرات يتم تسجيلها في أي بلد في أي عام هذا القرن، وتعزز الارتفاع السريع في أعداد المليونيرات الذي شهدته الولايات المتحدة منذ عام 2016. وتضم الولايات المتحدة الآن 39% من جميع المليونيرات من بين سكان يبلغ عددهم 350 مليون نسمة، في حين تضم الصين 10% من بين سكان عددهم 1,4 مليار نسمة.

تعد الصين وروسيا عضوين أساسيين في مجموعة «الثروة المتوسطة» من البلدان التي يتراوح متوسط ثرواتها بين 25 ألف و100 ألف دولار أمريكي. وتضم هذه المجموعة أيضاً الأعضاء الأحدث في الاتحاد الأوروبي واقتصادات الأسواق الناشئة المهمة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وعلى بعد خطوة واحدة، فإن نطاق «الثروة الحدودية» الذي يتراوح بين 5000 إلى 25000 دولار أمريكي لكل شخص بالغ، هي مجموعة غير متجانسة تغطي البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل الهند وإندونيسيا والفلبين، بالإضافة إلى معظم أمريكا الجنوبية ودول جنوب الصحراء الكبرى مثل جنوب إفريقيا. تندرج أيضاً ضمن هذه الفئة الدول الآسيوية سريعة النمو مثل كمبوديا ولاوس وفيتنام. وتشكل البلدان التي يقل متوسط ثرواتها عن 5 آلاف دولار أمريكي المجموعة الأخيرة التي تهيم عليها بلدان وسط إفريقيا. أم «الكتلة الإمبريالية» فهي أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان مع إضافات من أستراليا، حيث تسيطر هذه الكتلة على التجارة والناجح المحلي الإجمالي والتمويل والتكنولوجيا، ولهذا تمتلك كل الثروات الشخصية تقريباً.

■ بتصرف عن:

the of 47,8 have adults of 1,2%
just have 53,2% while wealth s'world
1,1%

تخبط المركزي والسياسات النقدية ليس عبثياً!



يصدر مصرف سورية المركزي قرارات وتعاميم متتالية، بعضها متناقض، أو تتضمن تراجعاً عن قرارات سابقة، لیتبعها بكتب توضيحية وتفسيرية، مع مقابلات إعلامية من قبل بعض مديريه لتوضيح الملتبس فيها، وبين القرار والتعميم والآخر أيام قليلة، وكل ذلك ينعكس سلباً على عجلة الاقتصاد بالنتيجة، لكن لمصلحة المتحكمين فيه!

■ سمير علي

فوضع الليرات مقابل انتظار التمويل للمستودعات، ثم التأخر بانتظار التمويل، وخسارة المودعين لجزء من ليراتهم، وفقاً لنشرات سعر الصرف الرسمي والموازي، ثم وقف ذلك مع سحب هذه الليرات بخساراتها، ليضخ جزءاً من هذه الأموال في السوق، ما يؤدي إلى زيادة عرض الليرة، وزيادة الطلب على الدولار، ولتبعها لاحقاً بإيداع جديد بالليرات على أمل التمويل الجديد الأسرع هذه المرة، وكأنها لعبة بالليرات والدولار مدارة جيداً، على حساب قيمة الليرة والاقتصاد الوطني بالنتيجة!

وقد رافق كل ذلك الكثير من المواقف المتباينة من قبل رجال الأعمال والمستوردين والتجار والصناعيين في البلاد! فجزء من الاعتراضات على السياسات النقدية والمالية المعمول فيها غايته الوصول إلى المزيد من التحرير الاقتصادي، وصولاً إلى الانفتاح الكامل مع التعميم الكلي لليرة! وجزء آخر يطالب بالمحافظة على ما تبقى في البلاد من قدرات اقتصادية قبل استكمال التضحية فيها، لكن بعيداً عن ممارسات التضييق المالية والنقدية المتبعة! وجزء ثالث يؤكد على أن الأسس والأساس يتركز في البداية على عجلة الإنتاج المحلي «عام وخاص»، قبل الخوض بكل الحديث عن الانفتاح والضغط والتحرر الاقتصادي، فالليرة لا يمكن دعمها وصولاً لاستقرار حقيقي بسعرها مقابل الدولار إلا من خلال زيادة الإنتاج، الذي سينعكس إيجاباً على

ولعل مثال المنصة التي أبدعها المصرف المركزي لتمويل المستودعات خير دليل على ذلك، يضاف إليها نشراته السعريّة لليرة مقابل الدولار، والتي ينتقل فيها من عتبة سعريّة إلى أخرى، تبعاً لعنات السوق الموازي، وليس قيادة لها!

فعندما تم إبداع المنصة تزايدت البهجة الإعلامية التي حملتها أكثر ما تحتمل على مستوى ضبط الليرة والدولار والمستودعات، وبأن نتائجها الإيجابية ستنعكس على عجلة الاقتصاد، وعلى سعر الليرة مقابل الدولار، وعلى قيمتها الشرائية بالنتيجة في السوق! ثم وبقدرة قادر تم إلغاء المنصة مع الكثير من التبريرات التي حملت ضمناً سلبياتها، مع الكثير من الحديث عن الليرات السورية المحجوزة من قبلها لمصلحة المستوردين، ولفترات زمنية طويلة، دون جدوى، ودون تحقيق الغاية المرجوة منها، لتتحمل المنصة جزءاً من وزر سوء السياسات النقدية!

لم يطل الأمر كثيراً ليعاد العمل بالمنصة مجدداً، مع الكثير من البهجة الإعلامية مجدداً أيضاً، ولكن هذه المرة مع الكثير من الحديث بأن الآلية المستجدة تجاوزت سلبيات الآليات السابقة! وبين كل ذلك، كانت تصدر قوائم التمويل «ممولة وغير ممولة عبر المنصة»، والنشرات السعريّة لليرة مقابل الدولار، والتي تتأثر بشكل مباشر بعمل المنصة المبتدعة نفسها!

لتكريس المزيد من سوءها بما يؤمن لها المزيد من الأرباح، نهياً وفساداً ونفوذاً، ولو كان ذلك على حساب الإنتاج والليرة والمواطن والاقتصاد الوطني! وبمطلق الأحوال، فقد بات من الواضح أن الرهان على الاستمرار بالسياسات الليبرالية ووفق النهج المتبع، لن يحقق إلا المزيد من السوء والتردي، ووقف الإنتاج والجوع والتموت الاقتصادي!

عجلة الاقتصاد، ولو كان ذلك يحتاج إلى زمن! وبكل اختصار، لعله من الواضح أن المواقف المتباينة أعلاه لا تُعبر عن المواقف تجاه السياسات النقدية والمالية للمصرف المركزي فقط، بل تجاه كل السياسات الليبرالية المتبعة عموماً! والأكثر وضوحاً، أن هناك شريحة مستفيدة من هذه السياسات، كلاً وجزءاً، وتسعى

ظاهرة مستجدة وشاذة.. أجور توصيل الطلبات على حساب الصيادلة!



وبعدها عن المستودعات والمعامل! وقد ظهر مؤخراً شكل مستجد بتوصيل الطلبات يتضمن مطالبة الصيادلة بأجور توصيلها إليهم، في مخالفة صريحة ليس على مستوى زيادة الأعباء والتكاليف على الصيدلاني دون التمكن من تعويضها باعتباره محكوماً بالسعر الرسمي للدواء، بل لكل ما هو متعارف عليه من آليات عمل تحكم العلاقة بين المعامل والمستودعات والصيادلة!

الأكثر من ذلك أن هذه المطالبات بأجور توصيل الطلبات تشكل بالنتيجة مبلغاً كبيراً يتجاوز الأجور الفعلية بأشواط، فالموزعون يتعاملون مع طلبات منطقة كاملة بكل ما فيها من صيدليات، وتتم مطالبة كل صيدلية بهذه الأجور بشكل منفرد، لتضاعف المبالغ المضافة بالتالي بشكل كبير، بل لتشكل مصدراً ربحياً استغلالياً جديداً وكبيراً جداً!

مطالبات بالتدخل الرسمي!

هذه الظاهرة المستجدة والشاذة أصبحت عبئاً على الصيدليات، وبدأت تظهر على إثرها الكثير من المشكلات بينها وبين بعض المستودعات التي تفرضها، مع تحكم مفرط واستغلالي من قبل هذه المستودعات لفرض هذا الشكل

إثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وبذيرعتها بدأت بعض مستودعات الأدوية بتحميل أجور توصيل طلبات الأدوية على الصيدليات، في ظاهرة مستجدة وغير معهودة سابقاً، تتضمن جرعة مضافة من التحكم والاستغلال!

■ مراسل قاسيون

فقد عبر بعض الصيادلة، من خلال مجموعاتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وصفحاتها، عن شكواهم من هذه الظاهرة الاستغلالية المستجدة التي بدأت تمارسها بعض مستودعات الأدوية من خلال مندوبيها وموزعيها، كواجهة قبج وقباجة لهذه الممارسة الشاذة! فبعض أصحاب المستودعات بدأوا يتعاملون مع طلبات الصيدليات من الأدوية مثل تعامل محال المأكولات والوجبات السريعة، ليس مع الصيادلة فقط، بل وحتى مع مندوبيهم وموزعيهم!

مخالفة صريحة!

من المعروف أن سعر الأدوية محدد رسمياً من قبل وزارة الصحة، وهذا السعر من المفترض أنه يتضمن كافة التكاليف مع هوامش الربح المكونة للمعمل والمستودع والصيدلاني وصولاً إلى المواطن، بما في ذلك أجور توصيل الطلبات إلى الصيدليات، بغض النظر عن مكانها

ليس من قبل نقابات الفروع في المحافظات أو من قبل نقابة صيادلة سورية فقط، بل ومن قبل وزارة الصحة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فجميع هذه الجهات تعتبر مسؤولة بشكل مباشر عن الدواء تصنيعاً واستيراداً وتوزيعاً وبيعاً وصولاً إلى المحتاجين إليه من عموم المواطنين! برسم وزارات «الصحة- الصناعة- حماية المستهلك»- «نقابة صيادلة سورية»!

قبل تعميمها لتصبح أمراً واقعاً وشاذاً، وصولاً إلى مطالبة النقابة المركزية للتدخل من أجل هذا الأمر! وقد بدأت بوادر التدخل من خلال نقابة الصيادلة في فرع حمص وفرع حماة، وذلك بالتوجه إلى أصحاب المستودعات بطلب عدم إضافة أي أجور توصيل على قيمة الطلبات، مع التوضيح بأن ذلك يشكل مخالفة تستوجب المسؤولية! وبحسب بعض الصيادلة فإن الأمر يستوجب التدخل الرسمي والجاد،

الجديد، وإلا فإن الطلبات ستلغى! الأمر على هذا النحو لا يعني خسارة الصيدلاني للمبالغ المطالب بها كأجور توصيل أو من بعض الأرباح من بعض الأصناف التي سيتمنع المستودع عن توزيعها فقط، بل الأهم هو عدم وصول بعض الأصناف إلى المواطنين بالنتيجة!

وقد ظهرت على صفحات التواصل الخاصة بالصيادلة مطالبات لنقاباتهم للتدخل من أجل وضع حد لهذه الممارسات الاستغلالية المستجدة

لينين عن الإضرابات الاقتصادية والسياسية «1»

أكد لينين على الترابط الوثيق بين المطالب الاقتصادية والسياسية للكادحين، وفي مقاله التالي «بجريدة «نيفسكايا زفيزدا»، 31 أيار 1912» يرصد نجاح أو فشل هذا الشكل من النضال بحسب أطوار الحركة الشعبية صعوداً أو هبوطاً، مشدداً على أهمية الوعي والتنظيم. «العناوين الفرعية مضافة وليست من أصل النص».

■ فلاديمير لينين
ترتيب: د. اسامة دليقان

منذ العام 1905 حافظت إحصائيات الإضرابات الرسمية، الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، على تقسيمها إلى إضرابات اقتصادية وسياسية، وهو أمر أملاه الواقع بالضرورة حيث تطور شكلان متميزان من الحركة الإضرابية، ومن سمات أشكالها الجمع بين الإضراب الاقتصادي والسياسي. والآن، بما أن هناك إعادة إحياء للحركة الإضرابية، فمن المفيد بالتحليل العلمي والموقف المتمعن فكراً بالأحداث، أن يلقي العمال نظرة عن كثب على هذه السمة المميزة للحركة الإضرابية في روسيا.

في البداية، علينا الاستشهاد بعدد من الأرقام الأساسية المأخوذة من إحصائيات الإضراب الحكومية. على مدى ثلاث سنوات، 1905-1907، حافظت حركة الإضراب في روسيا على مستوى عال وغير مسبوق في العالم. لا تغطي إحصاءات الحكومة سوى المصانع، ولذلك فإن إضرابات المناجم والسكك الحديدية والبناء وفروع أخرى عديدة من العمل المأجور، غير مشمولة.

ولكن حتى في المصانع لوحدها، كان عدد الإضرابات عام 1905 مليونين و863 ألف إضراب، أو أقل من 3 ملايين بقليل. ومليوناً و108 آلاف إضراب عام 1906، و740 ألفاً عام 1907. وخلال 15 عاماً من 1894 حتى 1908، والتي بدأت فيها إحصائيات الإضراب تخضع للدراسة المنهجية في أوروبا، كان أكبر رقم للإضرابات تم تسجيله في عام واحد هو 660 ألف إضراب، وذلك في أمريكا.

وبالتالي، كان العمال الروس هم الأوائل في العالم الذين يطورون النضال الإضرابي على المستوى الجماهيري الذي شهدناه في الفترة 1905-1907. والآن صار العمال البريطانيون هم الذين أعطوا زخماً عظيماً جديداً للحركة الإضرابية فيما يتعلق بالإضرابات الاقتصادية. ولكن العمال الروس استحقوا دورهم القيادي، لا بسبب تفوقهم بالقوة أو التنظيم أو التطور مقارنة بنظرائهم من العمال في أوروبا الغربية، بل بسبب واقع كون أوروبا حتى الآن لم تمر بأزمات وطنية كبرى تلعب فيها جماهير الشغيلة دوراً مستقلاً. وعندما تبدأ أزمات كهذه في أوروبا، فإن الإضرابات الجماهيرية في أوروبا ستكون أقوى حتى مما كانت عليه في روسيا عام 1905.

كيف كانت النسبة بين الإضرابات الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة. إن الإحصاءات الحكومية تعطينا الجواب التالي [جدول]: الإضرابات الاقتصادية في 1905 و1906 و1907 كانت على التوالي، مليوناً و439 ألفاً، ثم 458 ألفاً، ثم 200 ألف. والإضرابات السياسية في الأعوام الثلاثة على التوالي، مليوناً و424 ألفاً، ثم 650 ألفاً، ثم 540 ألفاً. والمجموع، مليونان و863 ألفاً، ثم مليون و108 آلاف، ثم 740 ألفاً.

وهذا يبين الصلة الوثيقة بين نوعي الإضراب. عندما كانت الحركة في ذروتها «1905»، كانت القاعدة الاقتصادية للنضال هي الأعرض؛ ففي ذلك العام استند الإضراب السياسي على أساس متين وصلب من الإضرابات الاقتصادية التي كان عددها أكبر من السياسية.

نرى أنه مع تراجع الحركة، في عامي 1906 و1907، انكمش أساسها الاقتصادي، انخفضت نسبة الإضرابات الاقتصادية من أصل العدد



بالمجتمع في هذه الحالة هو جميع الشرائح الديمقراطية من السكّان والبرجوازية الصغيرة والفلاحين والمثقفين، الذين هم على تماس وثيق بحياة العمال والموظفين والخ.

الصعود والهبوط والإنجاز

كانت الحركة الإضرابية في ذروة قوّها عام 1905، فماذا أنتجت؟ رأينا العمال في ذلك العام ينجزون أعظم التحسينات في أحوالهم. تظهر الإحصاءات الحكومية في 1905 بأن نسبة الإضرابات التي توقفت عن الكفاح دون الحصول على أي مكسب ومنيت بهزيمة تامة، كانت فقط 29% من الإضرابات. وبالمقارنة، خلال السنوات العشر التي سبقتها «1895-1904» كانت هذه النسبة 52%! فنستنتج بأن النطاق الواسع للنضال ساهم كثيراً في نجاحه، بمقدار الضعف تقريباً.

عندما بدأت الحركة بالتراجع، أخذ نجاح النضال يضعف بدرجة ماثلة. في سنة 1906 انتهت 33% من الإضرابات دون تحقيق أي مكاسب، أو منيت بالهزيمة إذا توخينا تعبيراً أدق. في سنة 1907 صارت النسبة 58%، وفي 1908 صارت 69%!!

إذن، فإن البيانات الإحصائية العلمية وعلى مدى عدد من السنوات، تثبت بالكامل التجربة الشخصية والمشاهدات التي خبرها كل عامل واع طبقاً فيما يتعلق بضرورة التوليف بين الإضراب الاقتصادي والسياسي، وحتمية هذا التوليف في حركة واسعة حقاً للشعب بأكمله. تبرهن موجة الإضراب الحالية على هذه النتيجة أيضاً بشكل تام. في عام 1911، كان عدد الإضرابات ضعف ما كان عليه في 1910 «مئة ألف مقابل خمسين ألف»، ولكن رغم عددها الصغير جداً، بقيت الإضرابات الاقتصادية البحتة قضية «ضيقة» نسبياً، ولم تتخذ أهمية وطنية. بالمقابل، بات واضحاً اليوم للجميع أن حركة الإضراب التي أعقبت أحداث آب الماضي المعروفة جيداً قد اكتسبت هذه الأهمية بالضبط.

بأكمله. إن هذا الطابع الذي يحمله الإضراب السياسي، وكما يتبين من جميع الأبحاث العلمية في الفترة بين 1905 إلى 1907، تجلب إلى الحركة جميع الطبقات، وخاصةً، بالطبع، شرائح السكان الأعرض والأكثر عدداً والأكثر ديمقراطية، وما إلى ذلك.

لا تقدّم دون تحسين معيشة الكادحين

من جهة أخرى، لن توافق جماهير الشعب الكادحة على أي مفهوم لـ«تقدّم» عام للبلد إذا كان يخلو من المطالب الاقتصادية، من تحسين فوري ومباشر في أوضاعهم. إن الجماهير لا تنجذب إلى الحركة، ولا تشارك بقوة فيها، ولا تقدرها عالياً وتبدي الشجاعة والتضحية بالنفس والمواظبة والإخلاص للقضية العظيمة، إلا إذا كانت حركة تشق طريقها لتحسين الوضع الاقتصادي لمن يكدحون.

ولا يمكن للأمر أن يكون بخلاف ذلك، لأن الأحوال المعيشية للعمال في الأزمان «العادية» هي بالأساس قاسية على نحو مربع. فالتبقة العاملة أثناء سعيها لتحسين أحوالها المعيشية تحرز التقدم أيضاً من النواحي المعنوية الأخلاقية، والفكرية، والسياسية، وتصبح أكثر مقدرة على إنجاز أهدافها التحررية العظيمة.

إن إحصاءات الإضراب المنشورة من وزارة التجارة والصناعة تبرز على أكمل وجه هذه الأهمية الهائلة للنضال الاقتصادي للعمال في فترة النهوض العام. وكلما كان هجوم العمال أشدّ بأساً، كانت إنجازاتهم في تحسين مستوى معيشتهم أعظم. الحصول على «تعاطف المجتمع» وعلى ظروف حياة أفضل، كلاهما نتيجتان لدرجة عالية من تطور النضال. وبينما يقول الليبراليون «والتصفويون» للعمال: «تكونون أقوياء عندما تحصلون على تعاطف «المجتمع»» يقول الماركسيون للعمال شيئاً مختلفاً: «تحصلون على تعاطف «المجتمع» عندما تكونون أقوياء». ما نعنيه

الإجمالي للإضرابات إلى أربعة أعشار «0,4» في عام 1906، وإلى ثلاثة أعشار «0,3» في عام 1907.

لا حركة واسعة

دون ربط الاقتصادي بالسياسي

النتيجة هي أن الإضراب الاقتصادي والإضراب السياسي يدعم كل منهما الآخر ويمدّه بالقوة. وما لم يتم الترابط الوثيق بين هذين الشكلين من الإضراب، فإن حركة جماهيرية واسعة حقيقية- ناهيك عن حركة وطنية ذات شأن- ستكون مستحيلة. وعندما تكون الحركة في طورها الباكر، يكون للإضراب الاقتصادي غالباً تأثير إيقاظ وتحريك المتأخرين، تأثير جعل الحركة عامة، ورفعها إلى مستوى أعلى. مثلاً، في الربع الأول من عام 1905، سادت الإضرابات الاقتصادية بشكل ملحوظ على الإضرابات السياسية، فبلغ عدد الإضرابات 604 آلاف بالشكل الأول [اقتصادي]، فقط 206 آلاف بالشكل الثاني [السياسي]. أما في الربع الأخير من عام 1905، فانقلبت النسبة إلى 430 ألف عامل شاركوا في إضرابات اقتصادية، و847 ألفاً في إضرابات سياسية. هذا يعني أنه في الطور الباكر من الحركة، يضع الكثير من العمال النضال الاقتصادي بالمقام الأول، بينما يحدث العكس في ذروة الحركة. ولكن طوال الوقت تبقى الصلة قائمة بين الإضراب الاقتصادي والسياسي. ونكرر، أنه دون هذه الصلة يكون مستحيلاً الحصول على حركة عظيمة حقاً، حركة تحقق أهدافاً عظيمة.

في الإضراب السياسي تتقدّم الطبقة العاملة بوصفها الطبقة الطليعية من الشعب بأكمله. وفي هذه الحالة تلعب البروليتاريا ليس فقط دور إحدى طبقات المجتمع البرجوازي، بل ودور المرشد، الطليعة، القائد. إن الأفكار السياسية التي تتمظهر في الحركة تشمل الشعب بأكمله، بمعنى أنها تتعلق بالأوضاع الأساسية الأكثر عمقاً للحياة السياسية للبلد

دون الربط
الوثيق للسياسي
بالاقتصادي يستحيل
تشكيل حركة
شعبية واسعة
حقيقية

بريكس.. توسع صفوفها رغم التحديات الجديدة



أنهت مجموعة بريكس قمتها الخامسة عشر في عاصمة جنوب إفريقيا جوهانسبرغ، حيث عقدت جلساتها على امتداد ثلاثة أيام من 22 إلى 24 آب الحالي، وتميز الحدث هذه المرة باهتمام عالمي كبير وغير مسبوق، ارتبط بشكل أساسي بجدول أعمال القمة، وفأئمة الضيوف الموسعة، هذا فضلاً عن قرارات شكك كثيرون بإمكانية اتخاذها فعلاً.

■ علاء ابوخرّاج

منذ عقدت دول بريكس اجتماعها الوزاري التحضيري، كان الحديث يدور حول جملة من القضايا، أبرزها: إمكانية إقرار عملة موحدة لدول المجموعة، يمكن استخدامها وسيطاً للتبادل التجاري، أما القضية البارزة الأخرى فكانت إيجاد المعايير والآلية لتوسيع المجموعة، التي تلقت بالفعل طلبات من أكثر من 20 دولة ترغب في الانضمام إليها.

ما التحديات التي تواجه العملة الجديدة؟

قال الرئيس الروسي في تصريحاته: إن «مسألة اعتماد عملة موحدة لا تزال معقدة، وبحاجة لمزيد من النقاشات» ومن المؤكد أن الحديث هنا لا يجري حول المسائل التقنية والمالية المرتبطة باستصدار هذه العملة، بل المسائل السياسية والاستراتيجية الكبرى، إذ أن ذهاب دول المجموعة في هذه الخطوة بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فالابتعاد عن الدولار في التبادلات التجارية البينية، هدفاً ملعن لكافة دول بريكس ولا يخفيه أحد، بل اتجهت هذه الدول وغيرها إلى إيجاد بدائل عن الدولار في احتياطاتها، والاعتماد على سلّة موسعة متنوعة من العملات أو الذهب، كل هذا كان يمهّد الأرضية لضرورة إيجاد عملة بديلة قادرة على أداء دور الدولار، ما يطرح السؤال حول السبب في تأخير الإعلان عن هذه العملة، وربما يكون فهم الأهمية السياسية والاستراتيجية لهذه الخطوة يقدم جواباً لهذه الأسئلة، إذ أن اعتماد عملة جديدة سيخفض الطلب بشكل كبير على الدولار الأمريكي، ويخرجه من التداول من أحد أكثر القطاعات

الحساسة في العالم، وبالتالي يحرم واشنطن من ريعيته الهائلة التي اعتمدت عليه كداعم أساسي لدورها الدولي المضخم، ومن هذه الزاوية تدرك بريكس حجم هذه الخطوة، لكن يبدو أن حسابات دول المجموعة لم تصل إلى درجة التطابق في هذه المسألة بعد، فالهند مثلاً تحافظ حتى اللحظة على التعاون مع واشنطن في عدد من المسائل، وترتبط اقتصادات دول المجموعة بالدولار بنسب متفاوتة، ويمكن للمراقب العادي إدراك أن الوضع في روسيا كان الأكثر إلحاحاً في الفترة الماضية، نظراً للدور الكبير الذي يلعبه الدولار في فرض العقوبات، التي أصبحت موسكو مضطرة للتعامل مع أقسامها بعد الحرب في أوكرانيا. لكن التعامل الغربي مع روسيا بعد ذاته لم ينظر له بوصفه مسألة روسية فحسب، بل على العكس، إذ كان ذلك بمثابة مثال عن قدرات الدولار كسلّاح، ما يجعل الاستغناء عنه أو تقليص الاعتماد عليه لأدنى مستوى ممكن، مسألة سيادية مرتبطة بالأمن الوطني، لا لدول بريكس وحدها، بل لكل دول العالم، ما يعني أن وجود عملة بديلة عن الدولار على جدول أعمال المجموعة لا يمكن تأجيله طويلاً، وخاصة إذا أخذنا بعض المتغيرات الأخرى بعين الاعتبار.

توسيع المجموعة

كان من اللافت في هذه القمة، أن قائمة الحضور فيها قاربت 50 رئيساً ورئيساً حكومة، ما يعكس درجة الاهتمام المتزايد تجاه بريكس على مستوى العالم، وفي الوقت الذي وصلت عدد طلبات الانضمام إلى حوالي 20 دولة، لم تتوقف التقارير الإعلامية المشككة بقدرة المجموعة على القيام بهذه الخطوة، وكان

في جزء، أو كل صفقات تبادل الطاقة داخل المجموعة، ما من شأنه أن يوجّه ضربة كبرى لنظام البترودولار، وخصوصاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الهند والصين تعتران من المستهلكين الكبار للطاقة على مستوى العالم، وقامت بالفعل بشراء كميات من خامات الطاقة بعملة بديلة غير الدولار، ويمكن لبريكس أن تشكل غطاءً سياسياً كافياً بالنسبة للسعودية، للمضي في تفكيك البترودولار، وخصوصاً بعد أن نوعت الرياض شراكاتها الأمنية، ولم تعد واشنطن داعماًها الأمني الوحيد.

ونبه بعض الاقتصاديين إلى مسألة أخرى بالغة الأهمية، ترتبط بحجم الاحتياطات النقدية الكبيرة الموجودة لدى دول الخليج النفطية، وقدراتها العالية على ضخ كميات كبيرة من السيولة، ما سينعكس بشكل ملحوظ على دور بنك التنمية الآسيوي، الذي لم يستطع حتى اللحظة تحقيق الهدف النهائي منه، أي أن يتحول إلى بديل عن البنك الدولي في تمويل وإقراض الدول، فالظروف الاقتصادية في السنوات السابقة والعقوبات الشديدة التي تعرّضت لها روسيا أثرت بشكل كبير على قدرات البنك، الذي يبدو أنه يعوّل على أفاق التعاون مع دول مثل السعودية، قادرة على حل جزء حيوي من هذه المشاكل المذكورة.

نقاش المسألة يجري من باب التناقضات الكثيرة بين هذه الدول، واختلاف أولوياتهم، لكن الإعلان عن قبول أعضاء جدد لم يطل كثيراً، إذا أعلن رسمياً عن قبول طلبات 6 دول جديدة، هي السعودية وإيران والإمارات والأرجنتين ومصر وإثيوبيا، وترافق هذا الإعلان مع إعلان آخر عن أن دول المجموعة توصلت إلى «توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات لعملية توسيع التكتل» ما يعني أن الدول الست لن تكون آخر من يقبل، ولن يمضي وقت طويل قبل صدور إعلانات مشابهة.

بالرغم من أن «المعايير» و«المبادئ التوجيهية» لقبول الأعضاء الجدد لم تعلن، لكن الدول المقبولة أثارت الكثير من الاهتمام، نظراً للقواسم المشتركة فيما بينها، فتتمتع كل من السعودية وإيران والإمارات المتحدة بموقع متقدم في سوق الطاقة، وتسهم هذه الدول إلى جانب روسيا بنسبة كبيرة من الإنتاج والاحتياطي العالمي، ما يعني وزناً نوعياً جديداً لدول بريكس، التي ستكون قادرة بعد توسعتها أن تمارس دوراً أساسياً في وضع سياسات الطاقة العالمية، لكن الأخطر من ذلك، هو كون التبادل بالعملات المحلية يعتبر ركيزة أساسية في هذا الإطار، وعلى ذلك ليس صعباً القول بإمكانية اعتماد العملات المحلية

وجود عملة بديلة
عن الدولار على
جدول أعمال
المجموعة لا يمكن
تأجيله طويلاً

إن الإطار الجامع لدول بريكس الإحدى عشر لم يعد غامضاً، بل هو أن هذه الدول أصبحت ترى الأفاق الاستراتيجية الكبرى للتعاون فيما بينها من جهة، وترى من جهة أخرى أن العقبة الوحيدة أمام هذا التعاون وإمكانات التنمية العالية، ترتبط بشكل أساسي بكل المؤسسات والأدوات الغربية، التي جرى استخدامها لعقود للتحكم بالاقتصاد العالمي لمصلحة النخبة الغربية، أي أن مهمة مجموعة بريكس تحقيق أعلى قدر ممكن من التعاون البيني، وخلق البدائل لهذه الأدوات الغربية سيئة الصيت، وعلى هذا الأساس تبدو قائمة الدول المهتمة بالانضمام إلى بريكس تعبير عن حجم قبول هذه الأهداف الجيوستراتيجية الكبرى، ربما تكون الفترة القادمة فترة ذهبية بالنسبة لهذا الإطار، الذي سيجد الفرصة سانحة لإثبات إمكاناته، لا للدول الأخرى، بل للدول الأعضاء فيه، التي ستتجه تدريجياً إلى بناء مصالح مشتركة وتقاطعات جديدة فيما بينها.

الرياض - طهران خطوات ثابتة إلى الأمام



زار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان العاصمة السعودية الرياض يوم الخميس 17 آب، في زيارته الرسمية الأولى منذ الإعلان عن استئناف العلاقات الثنائية من بكين في شهر آذار الماضي، ورافق عبد اللهيان السفير الإيراني لدى السعودية علي رضا عنايتي بما يمهّد لبدء عمله رسمياً خلال الفترة القادمة، توازياً مع المساعي الأمريكية للإضرار بهذه العلاقة وليس أقلها النفخ بمحاولات دفع السعودية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني

■ ملاذ سعد

قالت الخارجية الإيرانية، إن خطوة زيارة عبد اللهيان تأتي في إطار استكمال تطور العلاقات بين طهران والرياض، وأنه من المقرر أن يبحث الوزيران عدداً من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. خلال اللقاء قال وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان «يأتي اللقاء في إطار مساعي تعزيز العلاقات الثنائية والأمن في المنطقة، وتأكيداً على الرغبة الصادقة وجدية البلدين لتنفيذ الاتفاقيات التي تعود بالنفع على البلدين وشعبيهما من خلال تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون وتعزيز الاستقرار الإقليمي» وإن «السعودية حريصة على بحث سبل تفعيل الاتفاقيات السابقة، خصوصاً المتعلقة بالجوانب الأمنية والاقتصادية، وأهمية استمرار التشاور بين وزارتي خارجية البلدين» كما نقل دعوة العاهل السعودي الملك سلمان من عبد العزيز للرئيس الإيراني إبراهيم إيراني لزيارة الرياض.

بدوره صرح وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن «علاقات البلدين في مسار صحيح وفي طور التقدم... الجانبان عازمان على توسيع التعاون في مختلف المجالات» وأعلن عن مجموعة اتفاقات، منها «ضرورة تنفيذ الاتفاقيات بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والأمن وغيرها»، و«ضرورة توقيع المزيد من الوثائق المشتركة الأساسية لتعزيز التعاون بين البلدين وسنضع ذلك على جدول أعمال السفارتين»، وأشار عبد اللهيان «نشهد إحياء العلاقات مع السعودية وتعزيز العلاقات مع

سائر دول المنطقة لبناء علاقات متينة مع العراق والكويت وقطر والإمارات»، وأكد الجانبان على أهمية تفعيل الاتفاقات الأمنية وتفعيل العمل المشترك لحل أزمات المنطقة، وفي منشور له على منصة X عقب الزيارة قال عبد اللهيان «برادة قيادة البلدين، تم التأكيد على العلاقات الثنائية المستقرة في جميع المجالات». واطلع عبد اللهيان خلال زيارته على إجراءات تجهيز السفارة الإيرانية في الرياض خلال زيارة تفقدية لها واجتمع مع أعضاء السفارة تمهيداً لفتحها ومباشرة عملها خلال الفترة المقبلة.

بالتوازي مع ذلك أعلن عن اتفاق رئيس الأركان العامة الإيراني ونائب وزير الدفاع السعودي على استئناف عمل الملحقين العسكريين في سفارتي البلدين بالرياض وطهران، وتقرر تبادل الملحقين العسكريين للدولتين وبدء عملهم بالسفارات في أسرع وقت ممكن. ما يعد تطوراً لافتاً في مستوى التنسيق بين البلدين.

تطبيع سعودي مع الكيان؟

تأتي هذه التطورات الإيرانية السعودية وسط ارتفاع أصوات غير رسمية وإعلامية «إسرائيلية» وغربية عن اقتراب لحظة إعلان تطبيع إسرائيلي بين السعودية والكيان، والتي تصاعدت وتيرتها بعد زيارة مستشار الرئيس الأمريكي جيك سوليفان إلى جدة بداية شهر حزيران الماضي للهدف نفسه. وتشكل هذه الزيارة جزءاً واحداً من العديد من الإجراءات الرسمية السابقة أو المحادثات غير الرسمية التي هدفت بمجملها لدفع هذا الملف إلى

بصعب حصر جميع المحاولات الأمريكية

والصهيونية لدفع الرياض للقبول بتوقيع اتفاق تطبيع، لكن المؤكد أنها باتت كثيرة ومتواترة، لكنها لم تحقق أي نتيجة ملموسة حتى الآن، ولا يمكن لأي من المسؤولين الأمريكيين المكلفين في هذا الملف أن يذكروا أي إنجاز أحرزوه في هذا السياق. فكل ما يجري تداوله حتى اللحظة ما هو إلا تسريبات غير مؤكدة عن مفاوضات صعبة تجري، يطرح ضمنها «شروط» ما لإنجاز الصفقة، ما بات يؤكد أن المملكة السعودية لا ترى اليوم أي مصلحة في صفقة كهذه، في تناقض واضح مع الكيان وواشنطن اللذان باتا بحاجة ماسة لتوسيع اتفاقاتهم الإبراهيمية، لاعتبارات كثيرة ليس آخرها تدعيم موقف الكيان في ظل اختلال التوازن الحاصل في المنطقة بعكس المصلحة الأمريكية. ومحاولة تهدئة الداخل المضطرب.

وعليه فإن ما يمكن قوله وضوحاً هو عدم وجود أي نية سعودية بالتطبيع مع الكيان على المدى المنظور، ويؤكد هذا الأمر اعتراف سوليفان نفسه بتصريحه في 22 آب الجاري أن اتفاق التطبيع بين السعودية والكيان لا يزال بعيداً.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن الهدف الرئيسي خلف هذه المحاولات والأحاديث المتزايدة منذ زيارة سوليفان الأخيرة هو التشويش على العلاقات الإيرانية السعودية بعد إعلان استئنافها، ومحاولة الإضرار بها عبر استفزاز طهران، إلا أن الوقائع والخطوات العملية الحاصلة بين البلدين تمضي باتجاه واحد وهو المزيد من التقارب الثنائي بالصد من المصلحة الأمريكية والصهيونية ككل.

السعودية وإيران في بريكس

أعلن قادة مجموعة البريكس خلال اجتماعهم الأخير عن قبولهم ودعوتهم 6 دول للدخول كأعضاء دائمين في الكتلة هي الأرجنتين وإثيوبيا ومصر والإمارات والسعودية وإيران.

يتيح هذا الوجود الإيراني والسعودي في كتلة بريكس فرصاً أكبر وأوسع للتقارب والتفاهم لا على المستوى الثنائي أو الإقليمي فحسب، إنما على المستوى الدولي والإستراتيجي كذلك، بما يمهّد لعلاقات وسياسات تتناسب مع التطورات الدولية الجديدة، ويمكن قول الأمر نفسه عن العلاقات الإيرانية المصرية التي يجري العمل على تحسينها واستئنافها.

كما أن وجود كلٍ منهما في هذا الكتلة تحديداً، يعني وقوفهم بجبهة واحدة ومشتركة بمسار اقتصادي وسياسي يتناقض جذرياً مع الغربيين والولايات المتحدة والعمل عليه بخطا واضحة، خاصة وأن كلا البلدين يعدان من كبار منتجي الطاقة عالمياً تحديداً فيما يتعلق بالنفط، وبكلمة، فإن دخول طهران والرياض في هذا الكتلة يشكل ضربة كبرى لكافة محاولات الغربيين بالإضرار بينهما ويفتح أمام البلدين آفاق واسعة لتجاوز الخلافات القائمة والتي تراكمت منذ عقود.

هل يوجد مجال للتراجع؟

المؤشرات التي يمكن رصدها لتطور العلاقات السعودية الإيرانية تمضي إلى الأمام ودون تراجع، فإن كان بعض القضايا الشائكة بين البلدين تأخذ وقتاً وجهداً في حلّها إلا أنه لا تغيير في الاتجاه العام الذي تتطور فيه هذه العلاقة، فهذا التقارب، وبالرغم من كونه مصلحة مشتركة إيرانية-سعودية إلا أنه حجر الأساس في إستراتيجية دول عظمى مثل روسيا والصين، وربما وجود دعم لهذا المسار من قبل الدولتين، يفسر صموده أمام كل محاولات التخريب الأمريكية، فبالنسبة لموسكو وبكين لا يمكن الذهاب إلى استقرار في هذا الإقليم الإستراتيجي دون حل قضايا خلافية كبرى ولا يخفى على أحد أن الخلافات السعودية-الإيرانية ينبغي أن تكون على رأس جدول المهام.

المؤشرات التي

يمكن رصدها لتطور

العلاقات السعودية

الإيرانية تمضي إلى

الأمم ودون تراجع

فإن كانت بعض

القضايا الشائكة بين

البلدين تأخذ وقتاً

وجهداً في حلّها

إلا أنه لا تغيير في

الاتجاه العام

ما فرص المبادرة الجزائرية لحل أزمة النيجر؟



بعد العقوبات التي واجهت مروجي «الحل العسكري» في النيجر، نشهد تحركات جزائرية في سياق مختلف بهدف الوصول إلى حل سلمي للأزمة الناتجة عقب الانقلاب العسكري الذي شهده البلد الإفريقي الحبيس. الوضع يمكن أن يتحول إلى تهديد كبير في غرب إفريقيا، وهو ما يشكل سبباً كافياً لبدء خطوات للتهديد والتفاهم.

■ عتاب منصور

لتصعيد الموقف.

المبادرة الجزائرية

أنهى وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف جولة تشاورية بهدف الوصول لاتفاق سلمي بما يخص الأزمة في نيجر، وشملت جولة عطاف دولاً في «إيكواس» هي نيجيريا وبنين وغانا، وأعلنت وزارة الخارجية بشكل متزامن عن أسفها الشديد لما وصفته «بإعطاء الأسبقية للجوء إلى العنف في النيجر عوض مسار الحل السياسي والتفاوضي الذي يسمح باستعادة النظام الدستوري والديمقراطي بشكل سلمي».

المبادرة التي أطلقتها الجزائر لا تزال غير واضحة بشكل تام، ولكنها قادرة لأن تتحول إلى مخرج ملائم حتى بالنسبة لدول «إيكواس» التي باتت بحاجة لرسم طريق العودة بعد مؤشرات تعثر الخيار العسكري، وفي هذا السياق أرسلت الجزائر موقداً رفيع المستوى من الخارجية إلى النيجر، إذ وصل لونس مكرمان، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، بتكليف من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى العاصمة نيامي، حيث سيعقد هناك سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين والشخصيات البارزة في السلطات الانقلابية بهدف بحث الطرق السلمية الممكنة للحل.

بعد سلسلة من تهديدات أطلقتها دول «إيكواس» تمحورت حول عزم عدد من دول المجموعة التنسيق والقيام بعمل عسكري بهدف إزاحة السلطة الانقلابية عن الحكم، لكن قدرات أصحاب «الرؤوس الحامية» لم تكن تكفي للمضي في هذه الخطوة المثيرة، وخصوصاً بعد أن اتضح أن حرباً كهذه لن تكون بمواجهة النيجر وحدها، فالأخيرة وسّعت تحالفاتها أيضاً، وهو ما دفع «إيكواس» لتغيير لهجتها في هذا الملف، إذا أعلن مبعوث المجموعة الاقتصادية إلى النيجر والرئيس النيجيري السابق عبد السلام أبو بكر، إن «المشاورات مع المجلس العسكري، أظهرت أن عودة الرئيس المعزول محمد بازوم للسلطة مستحيلة. وأكد أنه متفائل بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة». وفي سياق متصل، يبدو أن خطوات باريس للتوتير المباشر تواجه عقبات أخرى، إذ أعلنت الإذاعة الرسمية في الجزائر، أن الأخيرة رفضت طلباً رسمياً فرنسياً لاستخدام الأجواء الجزائرية لتوجيه ضربات جوية للنيجر «في حال عدم إطلاق سراح الرئيس محمد بازوم»، وهو ما نفته مصادر في الجيش الفرنسي لاحقاً، لكن هذا النفي لم يكن كافياً للتغطية على السلوك الفرنسي الذي سعى منذ اللحظة الأولى

الجزائر وليبيا، وهو ما بدأت تحاول الوصول إلى تفاهات محددة حوله مع الدول المعنية. النشاط الجزائري يملك حظوظاً جيدة في النجاح، وإذا ما استطاعت فعلاً أن تجد حلاً بعيداً عن العنف، سيكون ذلك بمثابة خرق جديد معاكس لمصلحة الغرب وأتباعه في المنطقة، وتشير التحركات الجزائرية هذه إلى أن الأخيرة ترى نفسها مستهدفة من أي تأثير محتمل في المنطقة، ولذلك ترى نفسها معنية بالتحرك السريع بهدف احتواء الموقف، بعد أن استخدمت وزنها السياسي والعسكري بهدف إعاقه الخيار العسكري.

فرصة لتجاوز العقوبات
بالرغم من تعثر الخطوات العسكرية التي حذرت منها إيكواس برعاية غربية، إلا أن فرض العقوبات على البلد الحبيس كان له أثر سريع وملحوظ على الاقتصاد المتداعي أصلاً، ويمكن لضغوط من هذا النمط أن تشكل تحدياً حقيقياً للسلطات الجديدة في البلاد، وهو ما دفعها للبحث عن معابر جديدة بعيدة عن دول إيكواس، التي تحيط بالبلاد من الغرب والجنوب، ويبدو أن السلطات في النيجر وصلت إلى توافق بأن الخيارات المطروحة ستكون فتح معابر للتجارة ونقل احتياجاتها عبر

ليبيا، تطورات إيجابية تتلاقى مع ظروف خارجية جيدة



وعلى المستوى الاقتصادي، أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي عن توحيد المصرف بكافة البلاد بعد الانقسام الذي طاله في سياق انقسام مؤسسات الدولة عموماً، خلال سنوات الأزمة والحرب، وذلك بعد عامين من بدء عملية إعادة توحيد في إطار عملية السلام والحل السياسي. ليرحب الليبيون بهذا الأمر، وقد قال رئيس مجلس النواب عقيلة صالح: «على جميع المؤسسات والهيئات أن تحذو حذو هذه الخطوة الوطنية في إنهاء حالة انقسام مؤسسات الدولة».

أما على المستوى الأمني والعسكري، فلا تزال حالة وقف إطلاق النار سارية بشكل إيجابي عموماً، وذلك على الرغم من بعض الأحداث والنزاعات المحدودة، التي تجري كل حين، جراء خلافات ضيقة بين مختلف القوى كحال اشتباكات طرابلس الأخيرة، التي نشبت على خلفية اعتقال جهاز الردع لمكافحة الجريمة أمر اللواء 444 بمطار معيتيقة الدولي، وهي نزاعات تجري محاولة افتعالها أو تضخيمها بهدف إعاقه التفاهات الجارية

■ حمزة طحان

إلا أن التغيرات الخارجية نفسها سواء دولياً من تراجع غربي عموماً، ودخول روسيا على الملف، أو إقليمياً من تفاهات تجري بين مختلف الدول، ومنها: تركيا ومصر مثلاً، تتيح فرص جيدة لبناء تفاهات وتوافقات بين القوى الليبية دون تخريب غربي لها. على المستوى السياسي، أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وقائد الجيش الوطني خليفة حفتر، في 19 آب الجاري، اتفاقهم على تولي مجلس النواب كافة الإجراءات المحالة إليه من لجنة «6+6» فيما يتعلق بالانتخابات بإجراءاتها وقوانينها، وأكد القادة الثلاث على ضرورة الحوار الوطني والملكية الوطنية لأي مسار سياسي ليبي، بما يعنيه عدم تدخل القوى الأجنبية به، كما أكدوا على ضرورة اجتماع رئاسة مجلسي النواب والأعلى للدولة من أجل التشاور واستكمال المسار السياسي.

تبرز جملة من التطورات والمؤشرات الإيجابية لحل الملف الليبي في فترات متواترة، وهو ما كان يعكس على الدوام وجود ظروف موضوعية داخلية تفرض المضي باتجاه هذا الأمر، كانت تعيق تطورها درجة وقدرة التدخلات الخارجية الغربية، تحديداً عبر اللعب على التناقضات والفوالق الموجودة بين مختلف القوى السياسية، بالتعاون مع المتشددین والفاسدين الداخليين من كافة الأطراف.

الدوليين والإقليميين من ذوي النفوذ، وممثلي ليبيا ذاتها، لن تؤدي إلى النتائج المرجوة [...] روسيا مستعدة للتعامل البناء مع كافة الأطراف المعنية.» علماً أنها ليست المرة الأولى التي يجري بها تأكيد روسي بالاستعداد للتعامل والتعاون مع كافة الأطراف الليبية، لتأمين ظروف الحل والانتخابات، بالضد من الغربيين والأمريكيين تحديداً.

قال نائب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي: إن «روسيا من جانبها، تدرك كافة صعوبات هذه العملية، وستبذل كل بوسعها من أجل المساعدة في التعامل البناء لجميع القوى الليبية [...] أية مبادرات منفصلة، بما فيها تلك التي تفترض إنشاء مختلف الصيغ والطاولات المستديرة لمساعدة التسوية بدون مشاركة كافة اللاعبين

وإعاقه المضي نحو الانتخابات. وقد زار ليبيا وفد عسكري روسي رفيع المستوى، كان على رأسه نائب وزير الدفاع الروسي يونس بك يفكوروف، بعد قبوله دعوة الزيارة من المشير خليفة حفتر، لمناقشة مسائل العمل المشتركة بين البلدين، وهو ما ينتج لموسكو التأثير بشكل أكبر على مجرى الأحداث بالتعاون مع القوى الليبية، وفي هذا السياق

الاجتماع الكوري - الياباني - الأمريكي دليل على الضعف



يتفق أغلب المحللين السياسيين بأن ما تحاول الولايات المتحدة فعله من خلال عقد اجتماعات مثل «كامب ديفيد» التي جمعت الرئيس الأمريكي والرئيس الكوري الجنوبي ورئيس الوزراء الياباني، هو الإيهام بأنها قادرة على حشد «تحالف» قادر على الوقوف في وجه الصين وروسيا في آسيا. لكن في الحقيقة، وللأسباب من الأسباب يبدو أن هذا الإيهام لم ينطل على أحد. على رأس هذه الأسباب الخلافات العميقة بين السياسة والأحلام اليابانية والسياسة والأحلام الكورية الجنوبية، وكذلك عدم رضا شعبي هذين البلدين عن سياسات حكومتيهما لدرجة تضعف قدرة الحكومتين على اتخاذ أي موقف جدي يتخطى الكلام في الأجندة العملية للولايات المتحدة. ربما السبب الأكثر أهمية هو تراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض جدول أعمالها وتمويلها ما يضطرها «لمراعاة» الدول التي تريدها أن تنخرط في حلفها.

■ عدد من الكتاب
ترجمة: قاسيون

من منظور النوايا، فإن خطة إدارة بايدن لبناء إطار ثلاثي يركز بشكل واضح على القضايا الجيوسياسية على أساس التحالفات العسكرية الثنائية القائمة بين الولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية يعد خطوة رئيسية في تعديل سياسة الأمن الإستراتيجي الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ. بما أنه يستحيل إعادة إنتاج نسخة أسبوعية من حلف شمال الأطلسي تضم عدداً كافياً من الأعضاء، ومن الصعب أيضاً توسيع منطقة دفاع الناتو من أوروبا إلى منطقة المحيط الهادئ-الهندي، فإن ما تفعله الولايات المتحدة هذه المرة هو خيار دون المستوى من أجل خلق قاعدة عملية صلبة كافية لتحمل نسخة جديدة من الناتو. حتى تنجح هذه القاعدة الجديدة الصيغة يجب أن تتحقق عدة شروط يأتي على رأسها:

أولاً، على الولايات المتحدة أن تحافظ على مقدار فاعل من الهيمنة، ولا يجب أن يكون هناك أي غموض أو تشوش وراء هذه السيطرة. ثانياً، يجب أن يكون لدى اللاعبين الآخرين مخاوف أمنية كافية، وما يكفي من المبادرة والاستقلال لاتخاذ أفعال لا تخرج عن الإطار الأمني العام الذي يلائم مصالح الولايات المتحدة، وكل هذا دون أن يطالب هؤلاء اللاعبون الولايات المتحدة بالاستثمار بموارد إضافية من أجل تحقيق خطتها والحصول على منطقة عازلة إستراتيجية. ثالثاً، يجب أن يحافظ هؤلاء اللاعبون على

درجة مرتفعة من التوافق مع الولايات المتحدة فيما يخص مصادر التهديد والتنبؤ الأمني، وأن يكونوا قادرين على التركيز في مسائل الأمن وما يسمى «مصادر التهديد في منطقة الهندي-الهادئ» التي يوليها الأمريكيون أهمية أكبر.

يتناقض ما حدث في كامب ديفيد بشكل صارخ مع الأيام الأولى للحرب الباردة، عندما قادت الولايات المتحدة مجموعة من الحلفاء الأوروبيين لتشكيل حلف شمال الأطلسي لمواجهة ما تم تصنيفه تهديداً إستراتيجياً من الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت. أثناء الحرب الباردة عندما تشكل ما يسمى «ستار الخيزران» = النسخة الآسيوية من الستار الحديدي» أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة وقادت عدداً من الحلفاء العسكريين الثنائيين للتحوط ضد ما اعتبرته تهديداً أمنياً. قد يحاول البعض وصف ما يجري اليوم بأنه «حكمة إستراتيجية» لدى واشنطن تتناسب مع الظروف والمتطلبات الحالية، لكن من منظور النظريات الأساسية للجيوبوليتك وإطار التحليل العام للالعاب الإستراتيجية الدولية، يعكس هذا النمط حقيقة الافتقار إلى القوة والموارد المتاحة لإعادة تشكيل تحالف على النمط القديم، ويؤدي إلى إحراج إستراتيجي لحلفائها الذين يتمتعون بشبه استقلال. لا يوجد حلفاء مستعدون لتحمل اللطامات ودفع ثمنها من أجل واشنطن، كما أن واشنطن ليست مستعدة لأخذ زمام المبادرة في رفع الجلسة والإعلان عن فشلها. لهذا يمكنها فقط الحديث عن الممثلين الذين لم يحضروا الاجتماع ولكنهم يعبرون عن «دعهم».

لم يعد النموذج الاقتصادي الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لبناء حلف الناتو في أوروبا موجوداً القوي الشرقية الصاعدة الموضوعية هدفاً للقمة لا غنى عنها

مثير للعواطف، ولكن غير حقيقي. بعد قراءة الوثيقتين الختاميتين، يتولد شعور بديهي أولي بأن هناك أفكاراً غنية والعديد من النقاط المفتوحة الواضحة، لكن الأشخاص والأموال والمواد اللازمة لتعزيز تنفيذ المفهوم الإستراتيجي غائبة عن الحساب. يظهر هذا نقصاً واضحاً في العرض الفعال. إن الوثيقتين الختاميتين أقرب ما يكون إلى قسم رمزي بالإنجاز يلبي المطالب السياسية للانتخابات الداخلية الأمريكية، لكنه ليس وثيقة توجيه إستراتيجية لديه متطلباته العملية والمادية، ناهيك عن عدم وجود نسخة تنفيذية مع مسار وتطور واضح.

خلفاء أعداء

من المهم أن نتذكر أمراً آخر عند الحديث عن مدى هلهلة هذا الاجتماع ووثائقه الختامية. على الرغم من أن طوكيو وسيول حليفان رسميتان مرتبطتان بالولايات المتحدة بموجب معاهدات عسكرية، إلا أنه لا يوجد تحالف عسكري موثق بين اليابان وكوريا الجنوبية. وحتى مع مشاركة الدول الثلاث في مناورات عسكرية مشتركة، تنشأ المشكلات المعبرة عن الحالة بشكل دوري، فسواء كنا نتحدث هنا عن موقف الحكومة اليابانية من جزء دوكو «تاكيشيما اليابانية» من أنها عائدة لها وتحملها قوات كوريا الجنوبية، فالحالات مثل استيلاء سفينة بحرية كورية على طائرة تابعة للبحرية اليابانية، أو منع الكوريين للسفن اليابانية من إجراء مناورات بحرية مشتركة مع الولايات المتحدة في مياهها هي أمور لا تنسى. هناك الكثير من الأسباب التي تدفعنا للافتقار بأن «اللقاء الرمزي» الذي جرى في كامب ديفيد بين الدول الثلاث قد قوبل بحذر من شعوب هذه البلدان.

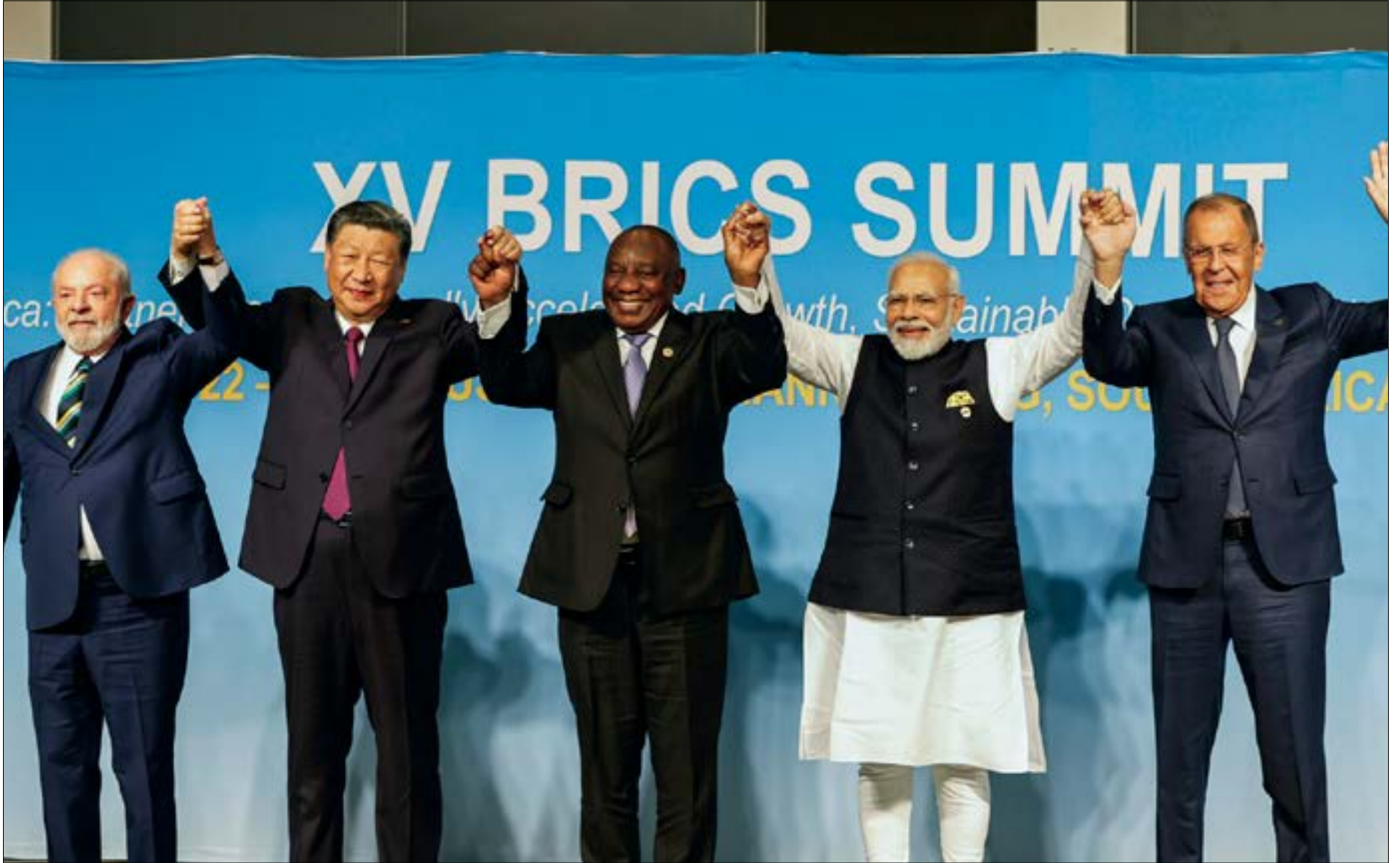
ليس خافياً على أحد أن رفض الحكومات اليابانية التوبة عن الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الحكم الاستعماري الياباني في كوريا، وعدم دفع طوكيو لتعويضات عن الإكراه الإجرامي لعشرات الآلاف من الفتيات والنساء

الكوريات على «خدمة» المحاربين اليابانيين في بيوت الدعارة الخاصة بالجنود، أو للرجال الذين أخذوا قسراً إلى اليابان للعمل بالسخرة في المناجم والمؤسسات العسكرية، لا يزال يؤثر الكراهية لدى الكوريين تجاه المستعبدين السابقين. في المقابل في اليابان، لا يزال أفراد الجالية الكورية الكبيرة يتعرضون للتمييز مع القرارات بأن يلعبوا دور «غير المواطنين»، مع أننا نتحدث هنا عن أشخاص من الجيل الثالث ممن عاشوا في اليابان.

إن «الاتحاد» الذي يهدف للعرض في كامب ديفيد كان ممكناً بفضل الموقف الذي لا يحظى بشعبية للرئيس الكوري الجنوبي الذي قام خلافاً لمصالح ومزاج شعبه باتخاذ موقف الخادم لواشنطن وطوكيو. شرح بيتر كوزنيك، البروفيسور في الجامعة الأمريكية في واشنطن هذا الأمر بوضوح «لدى اليابان حكومة يمينية تتوحد إلى الولايات المتحدة وتدعو إلى مضاعفة الإنفاق العسكري... لكنه مع الرئيس الكوري يخيفان جماهير بلديهما. أظهر أحدث استطلاع بأن 70% من الكوريين الجنوبيين يريدون أن تمتلك بلادهم سلاحها النووي الخاص بها دون الاتفاق مع اليابان... إن كلا الرئيسين الكوري ورئيس الوزراء الياباني لا يتمتعان بالدعم والشعبية في بلادهما، ونتيجة لذلك قد تكون الإطاحة بكلتا الحكومتين خياراً محتملاً يؤدي إلى الانهيار السريع لإمكانات التحالف العسكري».

إن مراجعة سريعة لعمق القمة الثلاثية في كامب ديفيد يجعلنا ندرك أنها متخلفة عن العصر من حيث المفاهيم الأمنية وإدراك المخاطر. لم يعد النموذج الاقتصادي الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لبناء حلف الناتو في أوروبا موجوداً. القوى الشرقية الصاعدة الموضوعية هدفاً للقمة لا غنى عنها في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن، بما في ذلك لكوريا الجنوبية واليابان وحتى للولايات المتحدة. إن ما جرى في كامب ديفيد مجرد استعراض مسرحي بدلالات رمزية للاستهلاك الانتخابي الأمريكي.

بريكس ليس النهاية بل وسيلة مستمرة



بين من يرى بأن بريكس ستكون هي «المنقذ» النهائي من الهيمنة الرأسمالية الغربية، وبين من يعتبرها مجرد أداة هيمنة رأسمالية أخرى، هناك حقيقة يجب محاولة اكتشافها حول بريكس. إن لدى بريكس إمكانات لا يجب التغافل عنها بل من الضرورة الاستفادة منها في الطريق لتغيير النظام القائم المهترئ، وكذلك أمامها تحديات يجب إدراكها لعدم السماح للانتهازية بإطالة أمد الصراع أكثر مما يجب. في هذه المقابلة التي أجرتها «democracy now» مع فيخاي بارشاد تم التطرق لأسئلة من المهم أن تطرح.

■ فيخاي بارشاد ترجمة: اوديت الحسين

س» التقينا بعدد من الضيوف الذين لا ينظرون إلى بريكس بشكل إيجابي، منهم تريغور نيفوان الذي قال بأن بريكس «تعطي أملاً زائفاً للجماهير»، وباتريك بوند مدير مركز التغيير الاجتماعي في جامعة يوهانسبورغ الذي قال بأن الدول الجديدة مؤلفة بشكل رئيسي من «مستبدين» و«اقتصادات مدمنة على الكربون». ما رأيك في ذلك، وهلًا تحدثنا قليلاً عن أصل بريكس؟

ج» للجميع حق في التعبير عن رأيه، ولكن فيما يخص شيئاً مثل بريكس أرى بأنه بدلاً من اتخاذ موقف «أخلاقي» عند تحليله، علينا أن نفهم ما الذي يفعله. جميع الدول التي تم ترشيحها للانضمام إلى بريكس هي دول المشهد فيها معقد جداً اليوم. نتحدث عن السعودية الواقعة في حالة شديدة من التعقيد، فهي تقوم نوعاً ما بالرقص بين العوالم. إن سبعا من أصل 13 دولة عضواً في منظمة أوبك قد تقدمت للانضمام إلى بريكس. هذا تحول هام في التوازن العالمي، سواء أعجبنا ذلك أم لا. لهذا علينا أن نحاول فهم ما يجري بأعمق ما يمكن وبأقصى موضوعية ممكنة.

تعود أصول بريكس إلى عام 2003، عندما اجتمعت الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا معاً في محاولة تحطيم النهج الصارم للغاية الذي تتبعه منظمة التجارة العالمية تجاه حقوق الملكية الفكرية. الهند هي واحدة من أكبر منتجي الأدوية في العالم، وكانت البرازيل

وجنوب إفريقيا في ذلك الوقت حريصتين على الحصول على أدوية الإيدز منخفضة الثمن. كانت الهند قادرة على إنتاجها، ولكن ليست قادرة على بيعها إلى هذه البلدان بسعر منخفض بسبب نظام «TRIPS = التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية» لدى منظمة التجارة العالمية. تم إطلاق اسم «IBSA» على التحالف لمقاومة هذا النظام. من هنا بدأت بريكس، ثم في 2006 التقت البرازيل وروسيا والصين والهند على هامش لقاءات الأمم المتحدة حيث تحدثوا حول الحاجة لنظام نقدي وتجاري جديد. كانت تلك محادثات تمهيدية. في 2009 اجتمعت هذه البلدان مع بعضها البعض لإطلاق مؤتمر بريكس.

الشيء الهام لفهمه اليوم، دون أن نبالغ بإمكانات بريكس، أن بريكس قد بدأت نتيجة إحياء وعدم رضا عن «قيادة» الدول الغربية للنظامين النقدي والمالي العالميين. كانت الأزمة الاقتصادية 2006 و2007 صاعقة بشكل كبير لبلدان مثل الهند والصين. كانوا قد وضعوا الكثير من بيضهم في سلة النمو الاقتصادي الغربي، تحديداً في سوق الولايات المتحدة باعتبارها سوق الملاذ الأخير. سمح انهيار النظام المالي الغربي، انهيار سوق الولايات المتحدة بوصفها الملاذ الأخير، لهذه الدول بالتفكير بشكل أعمق في كونهم مقيدتين بالولايات المتحدة بشكل محدد، وبدأوا بالبحث عن بدائل. كان أحد البدائل - وهناك غيرهم- في عملية بريكس، ولكن أيضاً من خلال مبادرة الحزام والطريق التي كانت رد فعل مباشر على انهيار الأنظمة المالية الغربية

وسوق الولايات المتحدة. ضمن هذا السياق، يمكننا اعتبار بريكس كتلة تجارية ضخمة، أما الباقي فسيكون نتائج. س» قمت بذكر مسألة النظام النقدي العالمي. ما هي أهمية بنك بريكس، بنك التنمية الجديد، الموجود في الصين والذي ترأسه دييما روسيف، فيما يخص كسر القبضة الخائفة أو الاحتكار الذي تمارسه مجموعات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التمويل العالمي؟

ج» كما تعلمون، من المهم عندما ننظر إلى بنك التنمية الجديد أن نفهم كيف كان نظام التنمية منذ عام 1944، منذ لقاء بريتون وودز حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما نرى فإن صندوق النقد الدولي - وهو الذي له أصول مثيرة للاهتمام للغاية، الالتزام بمساعدة البلدان على التنمية وما إلى ذلك- كان بحلول السبعينيات يعمل ضمن مساحة سياسات ضيقة بشكل كبير، حيث كان لديه برنامج واحد تقريباً هو تقديم الديون إلى البلدان التي تكافح من أجل التحرر من قيود الاستعمار. كانوا يعرضون عليها الديون، وقد تم تقديم هذه الديون بشكل ضيق أيضاً. تم تقديمه بشكل أساسي لبناء ما يسمح للاقتصاد بتصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية التي كانت تأتي إلى حد كبير من الغرب في ذلك الوقت. سمحت هذه الديون لصندوق النقد الدولي بفرض برامج التكيف الهيكلية حيث أجبرت البلدان على خفض الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك، ليتم بناء الاقتصاد فقط تجاه التصدير. عندما دخلت هذه البلدان في ديون كارثية تماماً، وهو نوع من دورة الديون الدائمة، بدأت في الاقتراض ليس من أجل إنشاء بنى تحتية، بل لتتمكن من سداد الديون الأقدم. ثم أنشأ صندوق النقد الدولي دورة تقشفية للديون، بدلاً من بنية ديون دائمة للكثير من البلدان.

المهمة التي تم إيجاد بنك التنمية الجديد

من أجلها، منذ فترة وجيزة في 2015 ومع رأس مالي 100 مليار دولار فقط، هو محاولة تمزيق العقدة غير القابلة للحل بالشروط السائدة التي وضعها صندوق النقد الدولي، الإقراض ليس بهدف سداد الديون القديمة، بل الإقراض من أجل إنشاء بنية تحتية. ومنذ أن تولت دييما روسيف منصبها قبل أقل من عام، قالت إن بنك التنمية الجديد سوف يمنح القروض دون شروط، دون أن يُملي على البلدان شروط بأنها لا تستطيع الإنفاق على التعليم أو الرعاية الصحية. هذه نقطة قطعية شديدة عن النظام القائم.

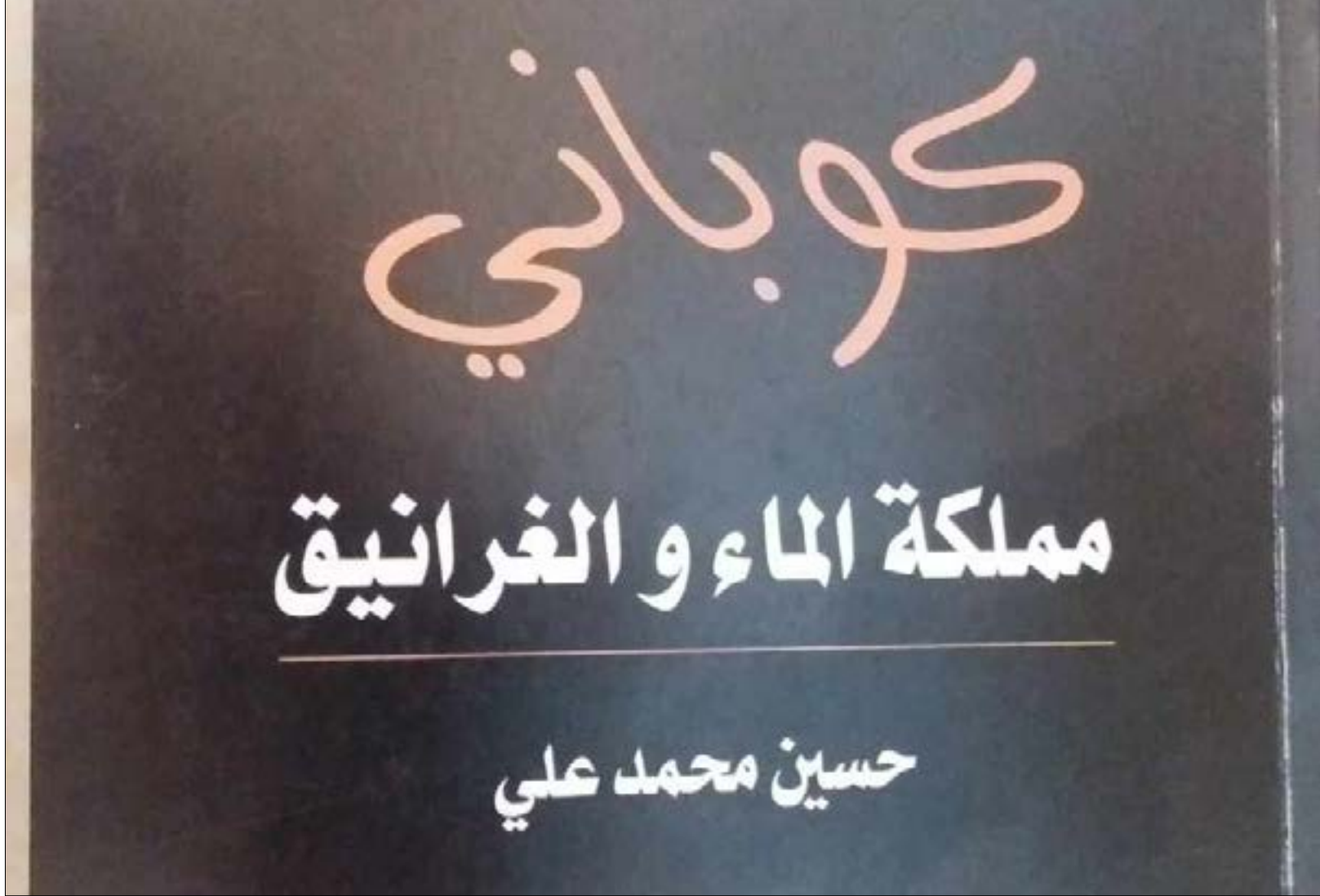
الآن، هل سيتمكنون من النجاح؟ لم يتم إنشاء البنك إلا في 2015، وبالكاد عمل منذ ذلك الحين وترتيب احتياطي الطوارئ الذي كان مقررًا أن يكون بديلاً لصندوق النقد الدولي برأس مال 100 مليار دولار لم يبدأ بالعمل بعد. لذلك فإن الذين انتقدوا هذه المؤسسات دون أن يكون لديهم بعد وقت لتطوير أنفسهم وكتابة تاريخهم الخاص، أمر لم يحن أوانه بأي شكل بعد. علينا أن ننظر كيف ستسير الأمور، وفيما إن كان ترتيب احتياطي الطوارئ سيحل مكان صندوق النقد الدولي. قالت دييما روسيف أنها مهتمة بتجربة الإقراض بالعملة المحلية. إنها مهتمة باستخدام تبادل العملات «swaps» كأداة على سبيل المثال، وهو الأمر الذي كان بنك الشعب الصيني يقوم به بالفعل. إنها مهتمة بتوفير الديون للبنية التحتية وليس لسداد الديون. أعتقد بأن هذا سيكون هو الشرط الوحيد رغم قولها بعدم وجود شروط. ننتظر تطور هذه المؤسسات. سيجتمعون مع بعض من جديد ويتحدثون عن النظام النقدي، فلنستمع إلى ما سيقولونه ولنراقب ما سيفعلونه.

■ بتصرف عن:

[Why & BRICS on Prashad Vijay to Key Is Cooperation South Global Order World Unjust Dismantling](#)

حسين محمد علي يعزف «سيمفونية كوباني»

يخيل لي أنّ ما كنتُ
منهمكاً في قراءته
بشغف منذ أيام، لم
يكن مجرد كتاب، بل
ضلال روح استقرت
على بياض الورق،
تمد جسور التواصل
مع القارئ وتشده
بدءاً من العبارات
الأولى، وعلى مدى
نسيج هذه الروح في
الصفحات الـ 170.



■ عصام حوج

ياخذك كتاب «مملكة الماء والغرائيق» إلى عوالم مدينة كوباني، وكأنك تعيش الأحداث، وتتبادل الحديث مع أناس أحياء وموتى، ممن وفدوا إلى المكان، أو كانوا من مائه وصلصاله، حتى كانت كيمياء هذه المدينة متعددة الأسماء، ومتغيرة الأقدار، سلية الهجرات، وخرائط مكاتب الهندسة السياسية التي ارتسمت في غفلة من أبناء المكان. في هذا الكتاب، وبدءاً من عتبة النص «العنوان» وحتى الخاتمة، يتجاوز التاريخ وجماليات اللغة، النوستالجيا والتوثيق، ويندمج ما هو معرفي مع ما هو وجداني - ليكون بين يدي القارئ، سرداً حميمياً و«نصاً» مثقفاً، زاخراً بالمعلومات والوقائع والأسماء دون أن يخلو من التحليل الذي يكشف بدوره عن فهم عميق في قراءة مسارات التاريخ، ودور الإنسان فيها باعتباره شبكة من العلاقات الاجتماعية.

من منبر «تاريخ كوباني» يعلن الكاتب حكمه على قوى التسلط - المعولمة منها والإقليمية والمحلية - وأدوارها في رسم أقدار المدينة، يتحدث عن الدم الأرمني وتسليعه في بازار مصالح الدول الكبرى، وعن تشظي الجغرافيا الكردية، و«النزعة الإبادية» المتأصلة في ثقافة النخبة الرسمية التركية، إلى مفخرة الديكتاتوريات التي تعاقبت على سورية بعد الاستقلال... مروراً بـ«التعريب»، كل ذلك دون أن يتعثر بمطب الخطاب السياسي التقليدي الرتيب والممل.

عن النشأة والتكوين وتعدد أسماء المدينة، يقول الكتاب «الألمان كانوا في عجلة من أمرهم استعداداً للحرب، وإلى جانبهم الأتراك الباحثون عن مكان لهم تحت الشمس، بعد أن دالت دولتهم العلية، وانتهت إلى رجل مريض يتعجلون موته، ومن أجل الحرب شقت الشركة الألمانية المسماة «ب. ب. ب.

ب» وهي الحروف الثلاثة الأولى من برلين بغداد بصرة سكة الحديد، وكلمة كومباني تعني الشركة وربما جاء الاسم من كلمة كمب وتعني المخيم أو المعسكر. هذا كل شيء عن سحر هذا الاسم «كوباني» ولا شيء آخر، ومرة أخرى كان فولاذ مصانع كروب حاضراً نهماً ليمارس لعبة الموت القادم، إنها الحرب إذاً، حرب الضواري، حرب الآخرين عندنا..».

يكشف الكتاب المزيد من مفارقات هذه التراجيديا «الطرق وسكك القطارات هي شرايين التواصل بين البشر لكن قطار الشرق كان ذاهباً كالسيف في جسد الأرض والناس، فصل بين القرية الواحدة وبين الأخوة والأمهات والأبناء وأولاد العمومة وترك على جانبيه وما يزال الكثير من الآهات وخفقات القلوب الملتاعة والأمنيات المؤجلة لشعب يرفض القسمة على نفسه..».

ويتابع في هذا السياق القول «في أرض الأفياء «كوباني» أو «أرب بينار» كما يحلو للأرمني أن يلفظ، كان لنا اسمنا، ولأرمن اسمهم ولأتراك تسميتهم الخاصة.. فاستحضرت الدولة ترجمة عين العرب من «كانيا عربان» تعبيراً مبكراً عن سياسة التعريب، وحمل وضع اليد على كل ما هو غير عربي».

قائمة الأسماء، أسماء الأشخاص، والأقوام، والأديان، والقرى، أسماء الجوامع والكنائس، والحارات، والأسواق، والطواحين، ودور السينما، الدكاكين، والمقابر، والمدارس، والمقاهي، والفنانين، والأطباء، الأحزاب، والساسة، والعشائر في هذا السرد المانع تشكل في أدوارها وتفاعله ومتغيراتها حوامل تاريخ هذه المدينة وتطورها على مدى قرن، وتتجاوز بعدها المكاني الضيق، وتصلح أن تكون مرآة كل ذاك الحيز من الجغرافيا الذي أرادت له صراعات التاريخ وتوازناته، أن يكون شمال سورية.

من خلال هذه الأسماء يعيد الكاتب الاعتبار للناس العاديين الذين يغيبهم التاريخ الرسمي - تاريخ النخب - وكأنه يريد أن يقول للقارئ، هؤلاء هم صناع التاريخ الحقيقيون، لا السلطات، لا الحكام والنخب.. فيذكر نماذج منهم بأسمائهم وألقابهم، وأدوارهم، وانتماءاتهم السياسية، وقيمهم، وعوالمهم الروحية، ومهزهم، وطرائفهم، وخلفياتهم الاجتماعية والسياسية والاثنوغرافية.

ومن جملة هذه الأسماء يذكر مثلاً، مؤسسي منظمة الحزب الشيوعي 1936 «تانيير يوسفان خاجيك بادربازيان وموسيسيس أدريسان وسركيس شوشانيان والأخير سافر إلى فنزويلا، وهو أحد أبطال عملية الهروب من السجن عبر حفر نفق تحت الأرض، وقد أخرجت العملية في فيلم سينمائي»، ويذكر أسماء الرعيل الأول من الحركة الكردية «سيد أحمد، عبدو كرو، زكريا عباس، ومحمد أبو حذيفة ومصطفى شيخ حسن، وصالح إبيي، وحبشو ومحمد...» ويتوقف الكاتب عند الحادثة «الأكثر إيلاماً» أي اغتيال الصيديلي عبيدي نعيان اليساري الذي كان يقود حزب الشغيلة في أيار 1985.

يرصد الكتاب طبيعة العلاقات الاجتماعية، في خمسينيات القرن الماضي بالقول «هنا في مدارس الأرمن كان المعلمون مزيجاً من الأرمن والكرد والعرب والسريان فتتداخل اللغات والأناشيد في احتفالية لا أروع ولا أجمل.. هنا كانت أمني تنضم للجلسات الحميمة على الأرصفة مع جاراتها - أراكسي وأنجيل ومارو - وتكتسب منهن الخبرة في كيفية صنع كعك العيد وحفظ المونة ومشاركتهن في قراءة الفنجان..».

ويتحدث بشكل خاص ومسهب عن دور الأرمن في نشأة وتطور المدينة قائلاً «بصمة الأرمن وتواقيعهم كانت

بارزة على كل شيء، الأشجار والأحجار والأسطح والأبواب والشبابيك والستائر، هي بلدة الأرمن بامتياز، هذا الأرمني القادم من المذابح والمولود من رحم المعاناة كان نشيطاً مبادراً عصامياً، كان عليه أن يبدأ حياته من الصفر، لا بل مما قبل الصفر في إثبات الوجود والعراك مع الظروف وذكرة تحاول ألا تنسى تفاصيل ما جرى بمفردات الألم والجراحات الغائرة عن وطن ربما ضاع إلى الأبد»، ليس ذلك فحسب، بل إن كوباني أصبحت «قاعاً صفصفاً» بعد أن فرغت منهم في الستينيات.

أما عن دور القوى السياسية في تاريخ المدينة، يروي الأستاذ حسين حكاية مد خطوط شبكة الكهرباء قائلاً، «بمبادرة من الشيوعيين وفي إطار حملة جماهيرية حماسية دعا الحزب إلى تنظيم مظاهرة شعبية تطالب بتأمين الكهرباء للبلدة، وتتويزها، وفي السوق طالبوا بإغلاق الدكاكين والخروج إلى السرايا قاصدين مدير المنطقة، وكان يسمى القائم مقام، كانت المظاهرة حاشدة أمام السراي، خرج القائم مقام متفهماً.. وهكذا وعلى جناح السرعة استجابت الحكومة وأنشئت محطة الكهرباء وأنيرت كوباني عام 1957».

بقي أن نشير إلى أن هذه القراءة السريعة لم تحط إلا بالقليل القليل من الكتاب، وهي مجرد انطباعات عن كتاب نظنه ليس جديراً بالقراءة فحسب، بل يعتبر مرجعاً، ويتضمن قاعدة بيانات شاملة يستمد منها الكاتب من ذاكرة سبعينية متقدة، تكشف عن علاقة روحية متأصلة مع المكان وأهله، بالتوازي مع أدوات معرفية - من الواضح أن الكاتب يممسك بتلابيبها - في تحليل العديد من الظواهر، بغض النظر عن الاتفاق والاختلاف معه في بعض الخلاصات، وبشكل علامة فارقة في الخطاب الثقافي - التاريخي الكردي والسوري المعاصر.



يعيد الكاتب

الاعتبار للناس

العاديين الذين

يغيّبهم التاريخ

الرسمي- تاريخ

النخب- وكأنه

يريد أن يقول

للقارئ هؤلاء

هم صناع التاريخ

الحقيقيون

لا السلطات لا

الحكام والنخب

السباق الخلبى لناهبي الأرشف السورى

تبذل بعض المنصات والمواقع الخاصة بتاريخ سورية جهوداً كبيرة لجمع الأرشف السوري من صور ووثائق وكتب وقصاصات... إلخ، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتختلف طريقة هذه المواقع في التعاطي مع الأرشف تبعاً لنوع العمل وتبعية الموقع.

فهناك من يعمل بطريقة الشركات التي تسلع الأرشف، ويمكن معرفة هؤلاء من خلال الأرشف المنشور على مواقعهم مع وضع علامة مائية على الوثيقة، أو منع التحميل والنسخ من الموقع، واعتبار ما نشر من وثائق قديمة ملكية خاصة للموقع تخضع لقوانين الملكية الفكرية! وهناك أيضاً المشبهون أو المؤسسات المشبوهة، ويقف على رأسهم المعهد الهولندي للتاريخ الاجتماعي الذي يختص بجمع أرشف الحركات الشيوعية والاجتماعية في بلدان العالم. منذ ثمانينات القرن الماضي.

في السنوات العشر الأخيرة، افتتح المعهد قسمين يخصصان أرشف المنطقة، القسم الأول «سورية» والقسم الثاني «إسرائيل». وفي القسم الثاني يجري عرض التراث الفلسطيني الثقافي والاجتماعي على أنه تراث «إسرائيلي». ويبدو هنا الدور الصهيوني واضحاً جداً. أما القسم السوري، فقد افتتح بعد الأزمة السورية، وما يجري جمعه في هذا القسم غير معروف.

من ناحية أخرى، وصلت الجراة بأخريين من جماعة تسليع الأرشف إلى افتتاح متجر وموقع إلكتروني لبيع الكتب والوثائق القديمة داخل سورية دون أي رقيب «توجد العديد من المواقع خارج سورية التي تمارس نفس العمل».

نقف أمام سؤال مهم، هل الأرشف السوري ملك للشعب السوري؟ أم

ملك للشركات؟

في الحقيقة يعاني هذا الجزء أيضاً مما تعانيه البلاد، فالأرشف السوري مستباح بشكل كبير رغم التطور التقني الهائل في السنوات الأخيرة.

ولكن هذا السباق الخلبى لناهبي الأرشف لن يفضي إلى شيء كبير لسبب رئيسي. حملت التطورات التقنية في الفترة الأخيرة إمكانية جمع الأرشف ووضعها في متناول جميع الناس المهتمين. من الأرشف الشخصي، إلى

أرشف الشخصيات والمؤسسات والمنظمات والأحزاب. إذ توجد من ناحية أخرى مواقع ومنصات توفر ما تنشره مجاناً، وعدد هذه المنصات أكبر من عدد المنصات التسليعية والمشبوهة.

يجب حماية الأرشف السوري ومنع نهبه، وهذه مهمة كبيرة على صعيد البلاد، ومن مهام وزارة الثقافة التي يتوجب عليها إنشاء مؤسسة تابعة لها لهذه الغاية. فهل سيحكي السوريون أرشفهم؟

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كتبت جريدة الأخبار في رسالة سورية، تستمر أوضاع الجماهير الشعبية بالتدهور وينخفض مستواها المعيشي، حيث تنتشر البطالة الكلية أو الجزئية بين العمال والحرفيين وعمال البناء ويزداد الغلاء يوماً بعد يوم. وجاء في الجريدة تفاصيل ارتفاع أجور السكن وارتفاع أسعار الأدوية والغاز والبزير والمزوت والدخان. فرضت الحكومة ضرائب جديدة، وارتفعت أسعار السكر في سورية رغم هبوط أسعاره عالمياً. الأخبار العدد 526 الأحد 30 آب 1964.



حماية 120 لغة ولهجة

أكمل مشروع لحماية الموارد اللغوية بالصين تم إطلاقه في عام 2015، أعمال البحث والحماية في أكثر من 1700 موقع خلال مرحلته الأولى، وتغطي تلك الأعمال أكثر من 120 لغة ولهجة في البلاد، وفقاً لما ذكرته وزارة التربية والتعليم خلال مؤتمر صحفي في مقاطعة خنان. وقالت تيان لي شين، رئيسة قسم إدارة المعلومات اللغوية بالوزارة، إنه تم نشر سلسلة من الكتب حول لغات ولهجات الأقليات القومية والأماكن المختلفة في الصين، فضلاً عن الظواهر الثقافية ذات الصلة، في إطار المشروع. واختتم المشروع مرحلته الأولى في عام 2019 وبدأ مرحلته الثانية في عام 2021.



جبال داغستان وقاسيون

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب إصدار جديد بعنوان «حمزاتوف بين جبال داغستان وقاسيون»، تأليف: د. أيمن أبو الشعر. ينطلق الكتاب من الخصال الحميمة للشاعر العالمي رسول حمزاتوف، كما عايشها عن قرب مؤلف الكتاب الشاعر السوري أيمن أبو الشعر، متابعاً طبيعة حمزاتوف الجبلية العفوية المرحّة، وتمتعه بسرعة البديهة، إلى جانب التواضع المميز والشهامة. ويهتم الكتاب لأول مرة بذكر ما عناه حمزاتوف في مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي، مستقيماً ذكريات مرّة من فمه مباشرة، ضمن إطار الرد على محاولات تشويه اسمه الثقافي الجميل بعد رحيله عن عالمنا، ويبرز تفاعل حمزاتوف مع الشعب العربي وقضاياها، وزيارته النوعية إلى سورية.

كومنترن القرن الحادي والعشرين بين الواقع الطبقي للعولمة وتثوير الحركة السياسية



في كثير من المواد السابقة في قاسيون جرى استعراض جوانب من الاتجاه التاريخي العام الذي تسلكه التحولات الموضوعية «وتلك التي تحاول قوى العالم القديم تثبيتها عن وعي» في العالم، ونقصد تحديداً جانب تعطل العقل «بالمعنى الموضوعي نتيجة نمط الحياة الاستهلاكي المفرغ من المعنى والمستقبل، المهيمن عالمياً»، وما يلاقي هذا التعطل من تدمير «عبر ممارسات أيديولوجية ثقافية يومية» تمارسه قوى العالم القديم. ولكن كيف نضع أمامنا مهمة سياسية-تنظيمية عملية نابعة مما سبق؟!

■ د. محمد المعوش

«بماذا يفيدنا ذلك؟!»

في مكان ما من سلسلة الكتب الصادرة سابقاً عن دار الطليعة الجديدة- سورية، حول ستالين، نجد موقفاً بين ستالين وأحد المتخصصين في الفلسفة الذي يحاول أن يعرض لستالين بعض تاريخ الفلسفة بالشكل الأكاديمي التعليمي، فيقول له ستالين بعقل عملي متوثب «بماذا يفيدني هذا عملياً؟!» ليس ذلك نبذاً من قبل ستالين لذلك العرض الفلسفي، بل هو دلالة على توظيف النظرية في حقل الممارسة السياسية المباشرة، ووضعها محك الممارسة التي وحدها توجه التحليل النظري وتكسبه قوته، تطوره، وتغنيه. ولهذا، من الضروري دائماً أن نستخلص من تحليل الاتجاه التاريخي العام حول التحولات النوعية الجديدة التي تصيب البنية الاجتماعية وما يعنيه ذلك من دلالات تخص الممارسة السياسية- التنظيمية. وعلى الرغم من أن الفكرة التي سنعيد الإضاءة عليها في هذه المادة جرى المرور عليها سابقاً، ولكن من الضروري المرور عليها مجدداً مع بعض الدعم من غرامشي الذي قد يغني جانباً من القضية.

تحول القوى الطبقيّة وانعكاسها.

قلنا سابقاً إن الانحدار العام في مستوى الحياة اليومية من جهة، ومن جهة أخرى، انزياح نسب كبيرة من الإنتاج الحقيقي عالمياً من مجتمعات إلى مجتمعات أخرى، وتقرب مجتمعات من القوى العاملة المنتجة وقطاعات وأطر انتظام هذه القوى، والتي حل محلها قطاعات كبيرة من القوى الريفية والمفتتة، ومع تضخم العمالة العابرة الموعولة «والتهجير والتجريف الحاصل في العيد من دول الأزمات الطرفية»، في إطار ذلك كله، حصل تحول في بنية القوى الاجتماعية عالمياً (في المركز كما في الأطراف)، وهذا بدهي. ولكن من الضروري دفع تلك الفكرة إلى مغزاها السياسي العملي التنظيمي من أجل وضع طاقة التفكير والممارسة للخروج بأعلى نتيجة لصالح دفع تطوير الصراع بما يتناسب مع تسارع المرحلة وحجم المهام المطلوب التصدي لها وحلها.

إذا كان هذا التحول حاصلاً في بنية القوى المنتجة في جانبها البشري، فإن شكل وعيها المتناسب مع وجودها الاجتماعي يفترض ملامح شهداها التاريخ ولكنها اليوم تتضخم لكي تصير هي الملمح الرئيسي في لوعي الوعي الاجتماعي، وبالتالي للحركة السياسية نفسها.

فالوجود الرث والمتفتت الذي عالجته مفكرو وثوريو المراحل السابقة يخلق صعوبات

وظواهر في اللوحة السياسية تعيق تطوير العملية السياسية في البلد المعني. ولكن إذا كان هذا التوسع في الظاهرة قد صار عالمياً، فإن ذلك يقتضي تفكيراً أممياً فيما يخص التصدي لهذه الظاهرة، على أساس قانونية حركة القوى المنتجة وحالتها الثقافية والعقلية والنفسية والتنظيمية- الانضباطية، إلخ.

بعض الأمثلة من غرامشي

إن تجارب الثورات الملونة والحركات السياسية الحالية المنتشرة في بلدان والعالم في نسختها من «الناشطين» مؤشر مهم على ظاهرة عالجها غرامشي في قسم تحت عنوان «التطوع والكتل الاجتماعية» وسامها بظاهرة «المتطوعين». ويقارن غرامشي في كراسات السجن بين ظاهرة النخب العضوية التي تعبر عن جماعات اجتماعية متجانسة ومتماسكة، وبين ظاهرة نشاطات ومنظمات «المتطوعين» التي تعبر عن العناصر الذين «انفصلوا عنها «عن الكتلة الاجتماعية» بمبادرتهم الفردية العشوائية، والذين غالباً ما يقفون ضدها، أو على الأقل يقفون على الحياد». ولهذه الظاهرة أصل اجتماعي يجد قاعدته الانتاجية الطبقيّة في «نزعة اللاتسييس وسلبية غالبية الجماهير الشعبية» التي تسمح «بسهولة تجنيد المتطوعين» «لننظر اليوم إلى ظاهرة اللاتسييس عالمياً والتي سادت خلال عقود الليبرالية» و«الكم الرديئ من البورجوازية الوسطى والصغيرة الريفية (أو ريفية النمط)، التي تنتج عدداً كبيراً من المثقفين الساخطين، وبالتالي متطوعين جاهزين لأي مشروع غامض هدام «مهما يكن غريباً» يمينياً أو يسارياً» «ليس توسع العقلية الليبرالية في صفوف الطبقات العاملة في العقود الماضية قاعدة لتوسع العقلية البورجوازية الصغيرة». وتجد أيضاً ظاهرة المتطوعين قاعدتها حسب غرامشي في «الكتلة الكبيرة من البروليتاريا الذين

يطلق عليهم في إيطاليا الذين يموتون جوعاً» «هناك اليوم أكبر من ظاهرة البروليتاريا الرثة في وجودها الاجتماعي الجائع- في دول الأطراف تحديداً- وفي عقلا المتعفن الرث- تحديداً في دول المركز المنهارة حضارته وثقافته؟!». إذاً، ظاهرة المتطوعين تجد قاعدتها حسب غرامشي في «الكتل الاجتماعية غير المتجانسة» وتشكل المادة البشرية لتلك الحركات السياسية التي تعبر عما سماه غرامشي ظاهرة «السوبرمان» و«الطلائع لا جيوش تساندها، وفدائيون بدون مشاة أو مدفعية». نحن اليوم أمام حالة سياسية عالمية مطبوعة بظاهرة «المتطوعين» والتي تعيق تطوير الحركة السياسية وتثويرها.

التركز الشديد والعولمة

لا يمكن لنتيجة العولمة وكيفية توزيعها لعملية الإنتاج عالمياً وتركزه في أماكن محددة من العالم، لا يمكن لهذه النتيجة أن تكون بلا معنى بما له علاقة بعملية الصراع السياسي والثقافي. فإذا كان الوجود الرث والبورجوازي الصغير طبع العديد من المجتمعات عالمياً، فإن الوجود العمالي الإنتاجي الحقيقي يطبع اليوم مجتمعات معينة. وهذه اللوحة التي فرضتها العولمة تفرض نفسها بكل بساطة اليوم في مشهد الفعالية السياسية الدولية، وخصوصاً تلك الدول التي لها من الدور السياسي- الاجتماعي عالمياً، حيث تلك الفعالية والاستقرار النسبي الداخلي يقومان على دورها في عملية الإنتاج عالمياً. وحتى لا نفرق في الاقتصادية، نقول إن دورها مركب ليس فقط من واقعها الإنتاجي اليوم، ولكن أيضاً من قوانين بنيتها التي تشكلت تاريخياً، وبالتالي تحكمها قوانين داخلية تفرض عليها انجاسها محمداً عالمياً من أجل الحفاظ على نفسها. وهنا للعامل الفكري الثقافي البشري الموروث دور مهم في تحويل هذه القانونية التاريخية الموضوعية إلى عنصر ذاتي.

ولكن، وعلى الرغم من أن الاصطافاف العالمي مثلاً لصالح بريكس اليوم، والذي يضم فيه دولاً إنتاجية وفيها من الفعالية الموروثة التي تفرض نفسها، يبرر قضية أن الوجود غير الرث له طابع عالمي «كما للوجود الرث طابع عالمي أيضاً»، وهو يمارس دوره «القيادي» لعلاج «أو مجابهة ظواهر» ورفع مستوى تلك الدول التي تشهد وجودها رثاً أكثر فأكثر «فالظاهرة الداعشية والثورات الملونة والتوجه الثقافي العدمي المعادي لكل حقيقة وبداهة ليست إلا تعبيراً عن هذا الوجود الرث»، ولكن هذا الواقع ليس إلا مؤشراً على ما يجب أن تكونه عملية الفعل الثوري تاريخياً بما يتناسب مع تطوير مسار الحركة الصاعدة عالمياً.

خلاصات أولية

إن دفع المشهد السياسي الحالي عالمياً بما يتناسب مع تثوير الحركة السياسية، بما يتناسب مع ضرورات الانتقال الحضاري عالمياً نحو نمط حياة جديد، يفترض نمطاً جديداً كلياً من الإنتاج الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من نمط فعالية مشاركة سياسية واسعة وعميقة، هذا يفترض أممية هذا المشروع الحضاري، ولكن بما يتجاوز الأطر السياسية الحالية التي لن تقدر على التصدي للمهام الثورية المطروحة. وهذا يتطلب تأسيس أطر ومنصات إبداعية أممية، تملأ فراغ الوجود الرث عالمياً، وتطور الحركة السياسية وتثورها، لأن مجتمعات بأكملها لن تقدر من داخلها على هذا التثوير، بسبب من طابعها الرث المكبوح. وفي المادة القادمة سنحاول التوسع بهذه المهمة الأممية، أي تحويل فكرة الكومنترن إلى مستوى أكثر فعالية يكاد يكون حرباً أممياً بالمعنى اليومي التكتيكي لا الإستراتيجي فقط، أي تعظيم الجانب التنظيمي والممارسي من الكومنترن السابق بما تقتضيه اللحظة التاريخية وتعقيدها والمهام المتشابكة فيها.